جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة التركية تجاه ليبيا

(2011 -2020)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالب:

بدة الهاشمي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسًا
د. خالد بقاص	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفًا ومقررًا
د. سليم دحه	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشًا

السنة الجامعية: 2019-2020

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)، رحمها الله.

إلى اخوتي وعائلتي وأصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري

وساعدوني بكل ما يملكون في كل الأصعدة

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مُساندتنا

أهدي لكم بحث تخرُّجي هذا...

داعي من المولى - عزَّ وجلَّ - أن يُطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات.

شكر وعرفـان

قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم" :

من لم يشكر الناس لم يشكر الله "صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد الله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المتواضع أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور **"خالد بقاص"**

الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفـائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل؛

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية؛

وإلى كل زملاء الدراسة

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

"**رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين**"

مـــقدمة

مقدمة:

عرفت العلاقات التركية الليبية عمقا تاريخيا، حيث تعود إلى سنة 1552م، عندما كانت ليبيا جزءا من الدولة العثمانية وجزءاً مهما من إستراتيجية الدولة العثمانية في فرض السيادة على سواحل المتوسط وإفريقيا في ظل تنافسها مع القوى الأوروبية، حيث كانت تركيا من أهم الدول الإقليمية الفاعلة في منطقة شمال إفريقيا، وهي تستمد هذا الدور من موقعها الجغرافي ومن تاريخها المرتبط بهذه المنطقة، وكذلك تستمده من مصالحها الجيوسياسية ومن وزنها الاقتصادي، وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية شهدت العلاقات تراجعا كبيرا تسببت فيه عوامل عديدة أهمها التوجه العلماني والسعي وراء الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002م، تغيرت الأولويات ولم يعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الهدف الأساسي لتركيا، فتوجهت إلى تحسين علاقاتها مع دول العالم الإسلامي، فقامت بإتباع سياسة خارجية تتناغم مع هوية تركيا وتاريخها ووزنها الإقليمي ومصالحها الحيوية، فحققت نجاحات كبيرة لاسيما مع ليبيا، حيث شهدت السياسة التركية تجاه ليبيا في الفترة (2002-2011)م تطورا مهما خصوصا على المستوى الاقتصادي، فقد نجحت في اختراق السوق الليبية في ظل تنافس بعض الدول الأوروبية والأسيوية، فهي السوق الثانية بعد روسيا حيث بلغ حجم الاستثمارات التركية في ليبيا بـ 15مليار دولار، إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في إثر اندلاع أولى شرارات ما يسمى بـ "الثورات العربية" التي انتشرت في المنطقة العربية منذ أواخر 2010م، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، وهدّد السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي.

كانت ليبيا أحد البلدان العربية التي تصاعدت فيها الاحتجاجات بعد التحول السياسي في كل من تونس ومصر في بداية عام 2011م ولكنها تميزت عنهما بتحول الأوضاع بشكل دراماتيكي إلي صراع عسكري مع النظام ، وبعدها تحولت إلى أزمة سياسية، جعلت تركيا تفقد العديد من استثماراتها في ليبيا، والتي سعت بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي إلى تهيئة الظروف لاسترجاعها وتنفيذها، غير أن عودة المشهد السياسي في الداخل آل إلى التأزم عقب بروز اللواء خليفة حفتر وداعميه الإقليميين والدوليين، أدى تركيا إلى نهج مقاربة جديدة في التعامل مع الملف الليبي، والتي من ابرزها توقيع اتفاقيه أمنيه مع حكومة الوفاق الوطني

المعترف بها دوليا، وهو ما أدى إلى تغيرات واضحة في المشهد السياسي والأمني في ليبيا. حيث تغيرت صورة السياسة الخارجية التركية الناجحة بعد الأحداث المتأزمة التي شهدتها ليبيا، ما يستدعي التركيز على موقف تركيا من التطورات وأحداث الثورة، والأسباب وراء دعم تركيا للانضمام إلى عملية "الناتو" في ليبيا بعد الاعتراض عليها، وهو ما ستسعي الدراسة للبحث عن جوهرها حول ليبيا، حيث سجلت الدراسة مجموعة من المبادرات والتصريحات لمسئولين أتراك حول الأزمة الليبية ليتطور الأمر إلى توقيع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019م، اتفاقين أحدهما أمني والآخر في المجال البحري ، وهو ما دفع بالدراسة إلى محاولة بحث وفهم استراتيجيات الحكومة التركية بعد 2011م تجاه ليبيا وخلفية الاتفاقيات المبرمة على مستقبل السياسة التركية الليبية .

ولمعالجة هذا الموضوع تبنت الدراسة فصلين، تطرق أولهما لتاريخ العلاقات التركية الليبية الذي تضمن مبحثين، تعرض أولهما موضوع التواجد العثماني في ليبيا، فيما بحث الثاني واقع السياسة التركية تجاه ليبيا في عهد الدولة التركية الحديثة .

وعُنون الفصل الثاني من الدراسة بـ : " ليبيا بين منظور السياسة التركية المعاصرة وتحديات التحولات السياسية في شمال إفريقيا" والذي قُسَّم إلى ثلاث مباحث رئيسيه تضمن أولها إستراتجية حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا، فيما تعرض الثاني للتحول السياسي في ليبيا (ثورة فبراير 2011م) والموقف التركي منها، في حين ركز الثالث على السياسة التركية تجاه ليبيا بين واقع الصراع الداخلي وتنامي التدخلات الخارجية .

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري

أولا: الإطار المنهجي:

1- المشكلة البحثية:

شهدت السياسة الخارجية التركية الليبية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002م نشاطا سياسيا ودبلوماسيا كبيرا وتطورا مهما على المستوى الاقتصادي، إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات إثر اندلاع الثورة في ليبيا سنة 2011م والتي تحولت إلى صراع مسلح للثوار مع النظام ثم إلى أزمة سياسية تدخلت فيها أطراف إقليمية ودولية أدت إلى حرب داخلية، لذلك تسعى الدراسة إلى بحث موضوع السياسة التركية تجاه ليبيا بعد سنة 2011م من خلال طرح المشكلة البحثية التالية:

كيف تعاملت السياسة التركية مع واقع التحول السياسي في ليبيا بعد 2011 ؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما أهم مميزات السياسة التركية تجاه ليبيا خلال الفترتين (الحقبة العثمانية – عهد الدولة التركية الحديثة) ؟

2- ماهي أبرز مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية ؟

3- ما أهمية موقع شمال إفريقيا في برنامج الحكومة التركية ؟

4- ما أبرز المواقف التركية تجاه الثورة الليبية ؟

5- ماهي أبرز التحديات التي تواجه تطور العلاقات التركية الليبية ؟

6-ما الغاية من إبرام مذكرتا التفاهم بين البلدين ؟

7- ما مستقبل العلاقات التركية الليبية ؟

2- مجالات الدراسة:

أ- **المجال الزماني:** ويمتد من بداية سنة 2011م وهي سنة التحول السياسي في ليبيا وصولا إلى سنة 2020م مع الرجوع إلى تاريخ التواجد العثماني وعهد الدولة التركية الحديثة التي كان لها علاقة مهمة مع ليبيا، ثم حقبة تولى حزب العدالة والتنمية الحكم إلى قيام الثورة الليبية في فترة (2002- 2011)م، وتعتبر هذه الفترة بفترة قياس تسعى الدراسة عبر بحثها إلى استنتاج المقارنات فيما يخص طبيعة السياسة الخارجية بين الطرفين (التركي والليبي).

ب- **المجال المكاني:** يتمثل في دولة تركيا المبادرة عبر سياسة حكومتها بعد التحولات السياسية 2011م الموجه نحو ليبيا.

ج- **المجال الموضوعي:** تعالج مفاهيم السياسات الدولية، من دبلوماسية وسياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية بين الطرفين التركي والليبي.

3- الفروض العلمية:

أ- للخبرة التاريخية دور فعَّالٌ في تنشيط وتوسعة علاقات الدولة الخارجية.

ب- أدى التحول السياسي في تركيا بعد سنة 2002م إلى تطور واضح في شكل ومضمون السياسة الخارجية التركية.

ت-المصالح الاقتصادية والأمنية لتركيا دفعت السياسة التركية للعب دور مركزي في المشهد السياسي الليبي.

4- الأهمية العلمية والعملية:

أ- **الأهمية العلمية:** تأتي أهمية الدراسة هذا الموضوع أساسا من خلال أهمية المداخل الجيوسياسية و الجيواقتصادية والأمنية في تحديد السياسة الخارجية للدول تحت تأثير الصراع الدولي على الأسواق الدولية وعلى فرص الاستثمار في الدول التي تشهد برامج تنموية كبيرة .

ب-الأهمية العملية : تأتي أهمية الدراسة العملية في فهم هذه الدراسة للبحث في مختلف الاستراتيجيات والأساليب التي اعتمدتها تركيا في سبيل تحقيق علاقات دولية فعالة ومنتجة للثروة ومحاولة الاستفادة منها جزائريا باعتبار بلدنا تتشارك مع ليبيا حدود طويلة، ويهمها ما يقع في المشهد الليبي .

5- المناهج المستخدمة:

ستستخدم الدراسة المنهج التاريخي الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها ، سواء أكانت حالات سلبية أم إيجابية لفهم التباين في العلاقات التركية الليبية ، كما يسمح للباحث بان يضع يده على ابرز نقاط التحول والتطور في الظاهرة محل الدراسة ويساعده على فهم المشكلة ضمن واقعها المعاصر.

كما ستستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة بغية تسليط الضوء على دولة تركيا وسياستها تجاه منطقة شمال أفريقيا ونحو ليبيا بشكل خاص ، كما ستتطرق الدراسة إلى نظرية الدور والتي ترتكز على دراسة العلاقات الدولية من خلال تحديد أبعاد نظام القوى في العلاقات الدولية، حيث تسعى كل دولة لزيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول وتسهم هذه النظرية في فهم الدور الذي تحاول لعبه كل من تركيا وليبيا في البيئة الإقليمية في إطار المصالح المتبادلة .

6- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في مجملها على بيانات ثانوية تنوعت بين كتب ومجلات وأطروحات ومراكز دراسات، ودوريات وتقارير ومعلومات استقتها الدراسة من عديد المواقع الالكترونية ومقالات انترنت لمختصين بموضوع تطور العلاقات التركية الليبية.

ثانيا: الإطار المفهومي

1- تعريف المفاهيم الرئيسة للدراسة:

تركيا: وهي الدولة التي تأسست سنة 1923م على أنقاض الدولة العثمانية التي عمرت لأكثر من 600 سنة، والتي تتميز بموقع إستراتيجي كونها تتوسط القسم الغربي من قارة أسيا والشرقي من قارة أوروبا، تحدها سوريا والعراق والبحر الأبيض المتوسط جنوبا, وجورجيا والبحر الأسود شمالا وإيران وأرمينيا شرقا وبلغاريا وبحر ايجة واليونان غربا، عاصمتها أنقرة ،تبلغ مساحتها 783562.38 كيلو متر مربع، في حين وصل عدد سكانها وفقا لتقديرات 2016م إلى 80 مليون نسمة.[1]

هذا الموقع المجاور للاتحاد السوفياتي سابقا العدو التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والقريب من آسيا الوسطي والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي والمسيطر على مضايق الدردنيل والبوسفور وبحر إيجة ومرمره، والذي يطل على البحر الأبيض المتوسط إلا أن العامل الجغرافي يبقى قوة كامنة للدولة تعتمد على قدرة صانع القرار

[1] . خالد بقاص، "العلاقات التركية الإفريقية الجديدة دراسة الإبعاد والأهداف والنتائج "، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018) ص.10.

الخارجي على الإفادة منه[1]، وتكمن الأهمية في الموقع الجغرافي لتركيا أنها تمثل أحد أهم الممرات العالمية للعبور وتصير الطاقة النفطية والغازية من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة قزوين ومنطقة أوراسيا ويمر عبر تركيا خط أنابيب بترول كركود جيهان الذي ينقل البترول العراقي عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وخط غاز إيران –تركيا الذي أنشئ عام 2002م لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا وخط غاز بلوستريم الذي يمر تحت مياه البحر الأسود وينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا والذي أنشئ عام 2005م، وخط أنابيب بترول باكو تبليسي–جيهان الذي ينقل البترول من أذربيجان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم إلى أوروبا الذي بدا عام 2006م وخط أنبوب جنوب القوقاز الذي يبدأ من شاه دينز في أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا لنقل الغاز الأذري الذي بدأ عام 2007م، وخط أنابيب غاز تركيا – اليونان الذي بدا 2007م لنقل الغاز من تركيا إلى إيطاليا واليونان وهناك العديد من المشاريع التركية التي تنقل البترول و الغاز الطبيعي من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة بحر قزوين ومنطقة أوراسيا إلى أوروبا [2].

السياسة الخارجية التركية: شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم في العام 2002م، تغيّرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تعتاش على أطراف حلف " الناتو ". فوسط العواصف المندلعة قرب حدودها تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، وتسعى إلى إبعاد النار عن داخلها، وتحاول لعب دور الإطفائي حيث تستطيع تقديم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع.

ويعتبر وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلوا المنظّر الأهم للإستراتيجية التركية " العثمانية الجديدة " التي قوامها إخراج تركيا من بلد " طرف " عضو في محاور وعداوات، إلى بلد " مركز " على مسافة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية. وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتابه المشهور " العمق

---

1. ابر هيم ميرغني محمد على، **الصراع حول الهوية وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية**، (السعودية : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، وكيل كلية العلوم الإستراتيجية، ع. 491)، ص.79.

2 . **المرجع نفسه**، ص.79.

الاستراتيجي "، وتهتم تركيا بالتوجيهات خصوصاً تلك المتعلقة بالمنطقة العربية، بثلاث مسائل رئيسة: الأمن والاقتصاد والمياه.[1] غير أن هذه السياسة الخارجية واجهت منذ عام 2011م عدداً من التحديات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا، وعلى رأسها اندلاع ما يسمى إعلاميا "الربيع العربي" ، إذ مثّلت هذه الثورات لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه[2].

2- الأدبيات السابقة:

- نبيل المظفري كتاب بعنوان: " **العلاقات الليبية التركية (1969-1989)، دراسة سياسية واقتصادية** "، والذي يعد مرجعا تاريخيا مهما استفادت منه الدراسة من خلال الفصل الأول منها تحديدا ، نظرا لتركيزها على التواجد العثماني في ليبيا ، كما أفاد في تفسير وتحليل العلاقات التركية الليبية في عهد الدولة التركية الحديث مع الملك السنوسي وفي فترة العقيد معمر القذافي.
- دراسة أحمد داوود أوغلو المنشورة سنة 2011م في كتاب بعنوان : " **العمق الاستراتيجي موقع تركي ودورها في الساحة الدولية** "، والمترجم من قبل محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل حيث يتحدث الكاتب و المهندس عن رؤية تركيا التي تم تبنيها في القرن الواحد والعشرون والتي تقوم على ضرورة الالتزام بمجموعة من المبادئ الأهداف حتى يمكن تطبيق سياسة خارجية ايجابية وفعالة تجاه العالم الخارجي وان تركيا المعاصرة ستسعى إلى تفعيل العلاقات وتحسينها مع جميع الدول بدون استثناء كما أشار إلى القارة الإفريقية شمالها وجنوبها.
- خالد بقاص أطروحة دكتوراه غير منشورة سنة (2018) بعنوان " **العلاقات التركية الإفريقية الجديدة دراسة الأبعاد والأهداف والنتائج** ". يعد مرجعا مهمّا استفادت منه الدراسة من خلال المداخل الجيوسياسية و الجيواقتصادية و الإنسانية والثقافية في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة تحت تأثير العولمة والاعتماد المتبادل، والصراع على الأسواق الدولية

---

[1] . عبد الله تركماني ،"محددات السياسة الخارجية التركية "، 2009/11/27،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193112&r=0

[2] . موقع فريق الأزمات العربي، "أزمة السياسات الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي" **http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=741**

وعلى فرص الاستثمار في الدول التي تشهد نموا كبيرا والتقرب من الواقع التركي الجديد منذ 2002م والاستفادة في فهم أعمق للأحداث والتطورات داخل البلد و البحث عن المقاربة التركية المنتهجة نحو دول القارة الإفريقية والإبعاد والآليات المتخذة حكوميا لتفعيل العلاقات التركية الإفريقية.

- بوزيدي يحي مذكرة الماجستير بعنوان:" **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002م** " يعد مرجعا استفادت منه الدراسة من خلال الفصل الثاني الذي يوضح أهمية الموقع الجيوسياسي للدول المغاربية فهي بوابة إفريقيا بالنسبة لتركيا، واهتمام السياسة الخارجية التركية وارتباطها بشكل عضوي مع تركيا لثلاث قرون، كما أفادت الدراسة على تحديد الأهداف السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية واهم ما يواجهها من عقبات وصعوبات وكيف تؤثر الدول المغاربية على الأمن القومي التركي، وأهمية الجديدة للموقع الجيواستراتيجي لتركيا وانعكاسات ذلك على سياستها الخارجية.

ثالثا: الإطار النظري

ستستخدم الدراسة نظرية الدور، إذ تعتبر من ضمن أهم النظريات المفسرة لواقع السياسة الخارجية التركية و التي شهدت نشاطا لافتا منذ وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة و الذي اعتمد إستراتيجية تطوير علاقات مع العالم الخارجي في عديد من المجالات .

نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية:

شهدت العلاقات الدولية منذ بروزها كحقلً علمي أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث والتطورات، ويقتضى التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسير أي حدث سواءً كان دولياً أو إقليمياً أو محلياً

وبارتفاع وتيرة الأحداث الدولية وتسارعها في ظل غياب نظرية شاملة تفسر كل الأحداث، تعددت النظريات المفسرة كنتيجة لتركيز كل واحدة منها على جانب وإغفال جانب آخر، فهناك نظريات كُلِّية تُركّز في التحليل على المستوى النظمي أي النظام الدولي ككل إذ تعتمد في دراسة الظاهرة على العديد من المتغيرات وتعطي تفسيرات عامة. وكذلك هناك نظريات جزئية تركز في التحليل على أجزاء من النظام كمستوى الوحدة (الدولة) أي تركز على متغير واحد لفهم الظاهرة. إلا أن أي عملية في تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات تبدأ من

الوصف، فالتفسير، فالتنبؤ وذلك بغية فرض منهج تحليلي أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثراً وتحكماً في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما. ذلك هو الأمر بالنسبة لنظرية الدور التي اختصت بالتحديد في دراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للوحدة من أجل تفسير سبب الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه في بعض الأحيان في مصادر القوة.[1]

مفهوم نظرية الـــدور: نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنْية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل" Bruce Biddle " الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية".

فيما عرَّفه كال هولستي " Kal Holsti "، بأنه "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي ".

أما ستيفن والكر " Steven Walker " فقد عرَّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، من الممكن أن يُحدث فجوة أو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف، والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلاً في دولة أخرى.

---

[1] . موقع الموسوعة السياسية، " نظرية الدور في العلاقات الدولية "، 2017/06/03
https://political-encyclopedia.org/dictionary/

انطلاقاً من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية. فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تُعَبِّرْ عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي.[1]

فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية"، وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية:

- تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية – صغرى) و منه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي .
- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
- توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء[2].

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية.

المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور: تُعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر كال هولستي " Kal Holsti " بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات ، في الحقيقة هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي:

---

1. **المرجع نفسه**

2 خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص.8.

مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.

تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، و التي تُعنى بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تُؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

أداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء.

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره – كمتغير وسيط –، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة آخري، بمعنى آخر، على الدولة حتى يكون دورها فعالاً للتعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، و مدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور[1].

ولغايات هذه الدراسة يعرف الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية التركي على انه مجموعة الأدوار السياسية وردود الأفعال تجاه الأحداث السياسية في المنطقة العربية، وقد ساهمت تلك الأدوار بشكل رئيسي في تطوير العلاقات العربية التركية ، ويشير هذا المصطلح السياسي في هذه الدراسة إلى دور أو مجموعة من الأدوار في مجال السياسي والاقتصادي والثقافي التي قام بها حزب العدالة والتنمية في إحداث تحول استراتيجي في العلاقات التركية العربية في مرحلة توليه السلطة في تركيا.

[1] . موقع الموسوعة السياسية، **مرجع سابق.**

الفصل الأول: الإطار التاريخي للسياسة التركية في ليبيا

المبحث الأول: تاريخ التواجد العثماني في ليبيا.

ستتعرض الدراسة خلال هذا المبحث إلى تاريخ الدخول العثماني إلى ليبيا (طرابلس الغرب)، كما ستبحث أهم الانجازات التي أسهمت في تطوير طرابلس الغرب خلال التواجد العثماني في ليبيا هذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فستبحث فيه الدراسة طبيعة العلاقات بين تركيا وليبيا بعد انهيار الدولة العثمانية .

وقبل التطرق إلى المطلب الأول إرتأت الدراسة تقديم نبذة تاريخيه بسيطة للدولة العثمانية، تأسست الدولة العثمانية تحت قيادة "عثمان باي" في شمال غرب أناطوليا في سنة 1299م وفي نحو1400م ثبّت العثمانيون سيطرتهم وتفوقهم في أناطوليا وتوسعوا إلى نهاية الأراضي البيزنطية في شرق أوروبا، وفي عام 1453م تم فتح القسطنطينية في عهد السلطان "محمد الفاتح " وأصبحت المدينة تسمي بإسطنبول، والتي تحولت إلى واحدة من أثرى وأهم المدن الثقافية في تاريخ تركيا، ومع فتح القسطنطينية بدأ العثمانيون في التوسع إقليميا من سنة 1512م إلى غاية 1520م مع عهد السلطان " سليم الأول "، لكنها زادت اتساعا في عهد ابنه السلطان " سليمان" الذي بنى على فتوحات أبيه، كما طور المدن والمعدات العسكرية، وعرّف بالإمبراطورية العثمانية وثقافاتها، واستطاع السلطان سليمان الوصول بالإمبراطورية العثمانية لتصبح أعظم الدول قوة في العالم وذلك خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ امتدت الإمبراطورية نحو الحدود الجنوبية للإمبراطورية الرومانية غربا و أذربيجان في الشرق وفي الشمال اليمن وإريتريا في الجنوب، كما توسعت تجاه الجزائر، وأصبحت تغطي معظم جنوب أوروبا وغرب آسيا وشمال أفريقيا.[1]

[1] . خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص ص.23،22

المطلب الأول: العهد العثمـــاني الأول (1581-1711م) .

كانت طرابلس قبل مجيء العثمانيين بفترة قصيرة تابعة للحفصيين الذين باشروا الحكم فيها من تونس بواسطة وال يُعيّن من قبّلهم، وتركها الحفصيون نتيجة ضعفهم في أواخر أيام دولتهم، وخضعت لسلطة أصحاب النفوذ من قبائلهم المختلفة، فعمّت الفوضى وكثرت الثورات وأهمّلت الحصون والأسوار، فانتهز الإسبان الفرصة ودخلوها بعد صراع طويل مع أهلها في عام 1510م وانحصر حكمهم داخل أسوار المدينة واستمر حتى عام 1530، إذ تنازلوا عنها لفرسان القديس يوحنا الذين استبدوا في حكمهم بدافع حقدهم على الإسلام والمسلمين.

وعندما أمعن فرسان القديس يوحنا في ظلم أهالي طرابلس، استنجدوا بالسلطان العثماني سليمان القانوني الذي سارع على الفور إلى ارسال قوة عثمانية بقيادة مراد آغا الذي عَسْكَرَ بتاجوراء. واتخذها مركزا لمهاجمة حامية المدينة التي كان يحتمي بها فرسان القديس يوحنا وبعد حصار طويل أجبر فرسان القديس يوحنا على تسليم المدينة في أغسطس عام 1551م وأصبح مراد آغا واليا على طرابلس إلى أن غدت مركزا مهما من مراكز العثمانيين على سواحل البحر الأبيض المتوسط ومنها بسطوا حكمهم على باقي ليبيا.[1]

دخلت ليبيا منذ عام 958هـ/1551م، عهدا جديدا يعرف بالعهد العثماني الأول وقد تميز هذا العهد بسماته الخاصة إذ بدأت تشكل في البلاد مع غيرها من الأقطار المجاورة وقد تعدد الولاة في هذا العهد من مراحل التأسيسية.

أولا - أهم ولاة المرحلـة التأسيسية

1- مراد آغا 1551-1553م:

وهو أول والي عثماني في ليبيا وكان من أصل ايطالي، وقع في أيدي تجار الرقيق ونقل إلى القسطنطينية حيث أسلم وسمي مراد وقد عرف بالذكاء والشجاعة وحسن الخلق، وهذه الصفات مكنته من الدخول في خدمة السلطان سليم الأول فأدخله في الجيش ومنح لقب آغا وحرص على إحياء مجد طرابلس وعظمتها.[2]

---

[1]. نبيل المظفري، **العلاقات الليبية التركية، دراسة سياسية واقتصادية (1969-1989م)** ، (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط.1، 2010)، ص.23.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.25.

أقرّ مراد آغا الأمن والاستقرار في البلاد، لا سيما بعد قضائه بكل قوة على بعض التمردات الداخلية التي أثيرت في هذه الفترة ثم انصرف بعد ذلك إلى القيام بالكثير من الأعمال الخيرية، بحيث أوقف جميع أملاكه وثروته على بناء المساجد والزوايا والكتاتيب.

باشر مراد آغا أعماله الإدارية للبلاد وأقسم أن يحترم القوانين العثمانية ويعمل بموجبها بكل أمانة واخلاص وبرز ذلك منذ السنوات الأولى لحكمه، فقد انتعشت البلاد في جميع المجالات العامة، كما أعاد لطرابلس مكانتها التجارية المهمة. لكن الاهتمام الأكبر الذي أبداه مراد آغا كان تأمين البلاد والدفاع عنها ضد أي هجوم خارجي قد تتعرض له، ومن أبرز أعماله التي قام بها:[1]

- قام بتنظير الإدارة في طرابلس.
- عمل على تحصين المدينة ضد أي هجوم.
- عني بالنواحي العمرانية وبنى جامعا بتاجوراء يعرف باسمه وهو أول أثر عثماني في ليبيا، وتدل ظروف تأسيسه وشكله المعماري المميز على أنه كان جامعا للصلاة وقلعة للجهاد أيضا، كما قام ببناء مدرسة بجوار الجامع لتعليم القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

وقد رجع أهالي طرابلس إلى مدينتهم بعد أن تركوها أثناء حكم فرسان القديس يوحنا فأنشئت فيها المباني وبدأت تسترجع رخاءها وازدهارها ولم تطل مدة حكم مراد آغا فقد عين السلطان العثماني مكانه درغوت باشا في مارس عام 1553م وقد توفي مراد آغا في تاجوراء ودفن هناك في جامعه.[2]

2- درغوت باشا (1553-1565م):

بعد تولي مراد آغا لطرابلس الغرب قام طرغوت بنشاطه البحري على الشواطئ الغربية للمتوسط بعد أن انظمت إليه سفن مجاهدي المغاربة، كما انظم إليه سنان باشا الذي أخذ يستميله ويتودد إليه بعد أن فصلا أسطولهما عن بعضهما منذ انتهاء الحملة على طرابلس الغرب وعدم قيامه بتعيينه واليا على طرابلس الغرب فأقنعه بالذهاب إلى اسطنبول محاولا

---

[1] رابحة محمد خيضر، **دخول طرابلس العرب تحت الحكم العثماني (1555)**، (العراق: مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م. 6، ع. 2)، ص. 122 .

[2] مسعود محمد أعواج وآخرون، **تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر**، (ليبيا: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية للصف التاسع لمرحلة التعليم الأساسي، 2012 - 2013)، ص.26.

إرضاءه بوعود جديدة وبعد إقامة قصيرة غادر طرغوت ريس ومعه 45 سفينة متوجها بها نحو شواطئ صقلية ووصل إلى جزيرة كورسيكا وحاصر عاصمتها وغنم منها الأسرى والغنائم التي عاد بها إلى اسطنبول فأثار بذلك إعجاب السلطان سليمان القانوني الذي وجد فيه مهارة خير الدين بربروسا حينئذ لبى طلبه بتعيينه واليا على طرابلس الغرب في عام 1555 م، وامتثل مراد آغا لأمر تعيين طرغوت ريس واليا على طرابلس سلمه الحكم وشؤون البلاد ثم انتقل بعد ذلك إلى تاجوراء لينصرف إلى العبادة ما بقي من أيام حياته.

انتهج طرغوت باشا أسلوبا عسكريا في إدارة شؤون ولاية طرابلس الغرب، وهو أسلوب لم يألفه سكانه من قبل، لذا تمردوا عليه، وقد ثار ضده سكان جبل غربان وترهونة إلا أنه تمكن من إخضاعهم، وأجبرهم على دفع مبلغ سنوي من المال لخزينة الدولة العثمانية، كما تمكن من إلحاق الهزيمة بالمرابط سيدي بن عرفة القيرواني الذي كان قد استعان بالإسبان ضد العثمانيين إلا أن طرغوت باشا تمكن منه حينما ألقى القبض على أتباعه كلهم ووضعهم مع أسرى النصارى، وبعدما أمن وضع البلاد تابع طرغوت باشا نشاطه البحري في البحر المتوسط بحيث ظل يشكل تهديدا خطيرا لفرسان القديس يوحنا[1]، وقام بمجموعة من أهم الأعمال وهي:

- نجح في تثبيت الحكم العثماني في طرابلس.
- أعاد بناء سور مدينة طرابلس وأتم بناء برج الفنار.
- اهتم بالمباني العمرانية وتجميل المدينة كما أنشأ بعض الحمامات.
- انتعشت الأحوال الاقتصادية في البلاد في عهده فقد نشطت الزراعة وراجت التجارة، وقامت العديد من الصناعات.[2]

- جعل من ميناء طرابلس قاعدة للبحرية العثمانية التي قامت بعد هجمات على سواحل إيطاليا وعادت بالكثير من الغنائم، وتمكن من ظم جزيرة جربة إلى إيالته في طرابلس فاستاء الأوروبيون من ذلك وسيروا حملة تجمعت سفنها في مالطا ثم اتجهت إلى طرابلس، ولكن درغوت باشا تمكن من ردهم على أعقابهم منهزمين وفي عام 1565م خرج درغوت ليشارك القوات العثمانية في حصار جزيرة مالطا فاستشهد أثناء الحصار وتقل جثمانه ليدفن في طرابلس بالجامع الشريف الذي كان قد بناه.

---

[1]. رابحة محمد خيضر، **مرجع سابق**، ص .123.

[2]. مسعود محمد أعواج وآخرون ، **مرجع سابق**، ص .26 .

ثانيا: تطور نظام الحكم في العهد العثماني الأول

ينقسم العهد العثماني الأول في إيالة طرابلس إلى مرحلتين، تعود أولهما إلى بداية العهد وقد ارتبطت سيطرة النظام المركزي القوي على كيان الدولة العثمانية ومن هنا كان الولاة الأوائل يعينون ويرسلون من العاصمة اسطنبول، ويعرف الوالي بلقب (أمير الأمراء- باشا) الذي يضطلع بالشؤون الإدارية والعسكرية للإيالة وقد استمر ذلك غالبا طيلة النصف الثاني من القرن 10هـ/16م. الذي ابتدأ به الوجود العثماني في هذه الإيالة.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت بوادرها تظهر إلى الوجود في أوائل القرن التالي 11هـ/17م، وتعود إلى ضعف النظام المركزي وبداية بروز النفوذ المحلي لضباط الانكشارية. وهم يرجعون إلى الجيش العثماني القديم الذي عرف بهذا الاسم (الجيش الجديد). وقد بدأ تكوينه منذ بداية الدولة العثمانية، وكان أفراده يجمعون صغار من ضريبة الغلمان التي تفرض على بعض شعوب الدولة العثمانية في أوروبا الشرقية وتُعْنَى الدولة بتربيتهم في مدارس خاصة على الإسلام والولاء للسلطان وبعض المهارات الإدارية والتقاليد العسكرية ومن هنا ظهر منهم كبار المسؤولين فضلا على العديد من الفرق العسكرية ورجال الجيش العثماني.

واحضر درغوت باشا معه إلى طرابلس عددا من خيرة الانكشارية فساهموا في طرد فرسان القديس يوحنا- تحرير مدينة طرابلس- وسرعان ما ظهر لهم مع الزمن بعض النفوذ في ديوان الإيالة وزاحموا الولاة في سلطتهم، وأخذوا يستَأثرون بها شيئا فشيئا إلى أن غلبوا على أمرها وسيطروا غالبا على الولاة القادمين من الاستانة الذين أصبح نفوذهم ضعيفا وقد عرف هؤلاء الحكام أو الولاة المحليون بلقب الداي، أو فترة الدايات في طرابلس وتونس والجزائر، وشهد العهد العثماني الأول بعض الثورات وحركات التمرد من بعض سكان الإيالة، وجولات من الصراع على السلطة بين ضباط الجيش والبحرية.[1]

[1]. **المرجع نفسه**، ص. 26،27.

أهـــم ولاة هذا العهـــــد:

1- محمد باشا الساقزلـــي (1633-1649):

كان يوناني الأصل، وينسب إلى جزيرة ساقز الواقعة قرب اليونان التحق بنشاط البحرية في الجزائر وقدم إلى طرابلس وتولى حكمها محليا. ثم حصل على أمر تعيينه من السلطان العثماني، ومنح لقب باشا، وفي عهده امتدت حدود الإيالة إلى بنغازي ومن أعمالـه:

- الاهتمام بنشر الأمن والقضاء على اللصوص وقطاع الطرق.
- العناية بالحركة العمرانيـة.
- إنشاء قوة برية من الفرسان والعناية بالأسطول البحري وقد استاء منه بعض من كان حوله فدسوا له السم فمات وخلفه تابعه عثمان باشا الساقزلي صاحب المدرسة المعروفة باسمه، وهي من أبرز المدارس القديمة في طرابلس.

2- محمد باشا الإمام القراداغْلي (1687-1701)

لقب بشباب العين وينسب إلى قراداغ من بلاد البلقان وكان خيرًا تقيًا نزيهًا واسع الصدر ذا رأي وحزم وروية، وقد شهدت البلاد في عهد بعض الإصلاحات الاقتصادية، وعمل على إعادة بناء الأسوار ورمم القلاع والحصون، وبنى الجامع الكبير المعروف باسمه وجدد بناء السوقين المتصلين بجامعه، كما حاول من الاتفاقية التي عقدت بين أحد الولاة السابقين وبين الاسبان وكان فيها ضرر على الايالة، فقامت الحرب بينهما وظهرت شجاعته وحزمه، إلا أنه اضطر إلى قبول شروط العدو لوقوع صهره أسيرًا في أيديهم عام 1691م ومن أهم ملامح هذا العهد:

- التمسك بالسيطرة على الإيالة لأهميتها في حوض البحر المتوسط.
- قِصَرُ مدة الولاة غالبا حرصًا على عدم انفصال الإيالة.
- بعدُ الإيالة عن الدولة العثمانية جعلها لا تأخذ نصيبها من الاهتمام.
- اتساع رقعة الدولة وقلة السكان وضعف المواصلات أدى إلى أن تكون سيطرة الدولة العثمانية على السواحل.

– ضعف النفوذ العثماني في الدواخل وهو ما أدى إلى بقاء مقاليد الأمور غالبا في أيدي شيوخ القبائل.[1]

المطلب الثانـــــي: حكم الأسرة القرمانلية (1710–1835):

اقتصر النفوذ العثماني على الشواطئ والمدن الساحلية من البلاد خلال الفترة الأولى منذ الحكم العثماني (1551–1711) على الرغم من المحاولات الجادة لفرض نفوذهم على المناطق الداخلية، لذلك فانهم تركوا إدارة الأقاليم الداخلية إلى الأمراء والزعماء المحليين كما أن العثمانيين لم يتدخلوا في تفاصيل الحياة العامة للسكان خلال هذه الفترة، وذلك بسبب الاضطرابات الداخلية التي أثارها الأهالي في المناطق مختلفة من البلاد وكذلك قادة الجيش الانكشاري الذين سيطروا على الحكم منذ سنة 1609م غير آبهين بالأوامر السلطانية إلى جانب زيادة نفوذ القراصنة الأوروبيين في موانئ طرابلس الغرب لذا فقد شهدت فترة حكم الانكشارية الكثير من الثورات والاضطرابات الأمر الذي انعكس سلبا على حياة السكان.

استمرت الفوضى في طرابلس الغرب حتى سنة 1711م عندما استطاع القائد الانكشاري أحمد القرمانلي السيطرة على الحكم [2]وجعله وراثيا في أسرته، وما أن استتب له الحكم بعد تخلصه من معارضيه حتى تصدى للأسطول الذي بعثته الحكومة العثمانية بقيادة خليل باشا وهو يحمل من السلطان أحمد الثالث (1703–1730) بتوليه واليا على طرابلس الغرب الأمر الذي أدى بالسلطان العثماني بتعيين أحمد الفرمانلي واليا على طرابلس الغرب، وأعلن الوالي الجديد ولاءه للسلطان وتعهد بدفع حصة الدولة من الضرائب.

كانت العلاقة الفرمانلية العثمانية يشوبها بعض التوتر بين الحين والآخر، بسبب الضرائب والأموال المترتبة عن الولاية، فمثلا في الأيام الأخيرة من حكم أحمد باشا الفرمانلي، امتنع عن إرسال حصة الباب العالي والتي قدرت بنسبة 10% من الغنائم التي تحصل عليها الولاية من الأوروبيين.[3]

---

[1]. **المرجع نفسه**، ص .28،29.

[2] .عائد عميرة،" كيف حكم العثمانيون ليبيا لأكثر من ثلاث قرون"، 2018/03/16.
https://www.noonpost.com/index.php/content/22498

[3]. نبيل المظفري، **المرجع نفسه** ص ص .28، 29 .

أهـــــم الولاة:

1- أحمد باشا القرمانلي:

يعود أصل القرمانليين، وهم من أبرز عائلات القولوغليه إلى أسرة عثمانية تنتسب إلى اقليم قرمان في الأناضول، وهو القسم الأسيوي الذي بدأ فيه ظهور الدولة العثمانية، وقد استوطنت هذه الأسرة بمدينة طرابلس في مطلع العهد العثماني ووصل مصطفى القرمانلي جد أحمد باشا إلى مرتبة عالية في الجيش الإيالة. وتولى ابنَهُ يوسف والدُ أحمد باشا إدارة ساحل المنشيه شرقي المدينة، وقد التحق أحمد القرمانلي بجيش الإيالة أيضا وترقى حتى صار من كبار الضباط فيه وخلف أباهُ يوسف في منصبه.[1]

وخلال الصراع الدائر عن السلطة في السنوات الأخيرة في العهد العثماني الأول بين كبار الضباط وطوائف الجيش في الإيالة وتمكن أحمد باشا بمساعدة أعوانه من القولوغليه وجموع من الأهالي من أن يصل إلى الحكم، ومن أهم أعماله:

1- توحيد ليبيا: عمل على ترسيخ الوحدة الإدارية والسياسية بين أطراف الإيالة التي تضمها ليبيا اليوم، إذ أُرسل عدة حملات إلى فزان وغيرها.

2- وضع نواة البحرية الليبية: حدد تأسيس الأسطول البحري الذي تعود بدايات نشاطه إلى العهد العثماني الأول فأسس دارا لصناعة السفن، وحددت القديمة وأضيف إليها الجديد حتى تكامل الأسطول وحميت به السواحل من خطر السفن الأوروبية المعادية.

3- عني بتأمين طرق قوافل التجارة، بين مدن وسط قارة إفريقيا وسواحل الإيالة.

4- بنى جامعا وألحق به مدرسة وقف أي حبس عليه بعض المعاني للقيام بشؤونه، ويروى أنه بُني بموضع الجامع الذي أنشأه عمرو بن العاص – رضي الله عنه- عند فتح طرابلس ولا يزال يعرف بجامع أحمد باشا إلى اليوم وهو أجمل أثر معماري للعهد القرمانلي بمدينة طرابلس.

5- اهتم برعاية العلماء وإكرامهم وبرز في عهده العالم محمد بن خليل ابن غلبن وهو فقيه مؤرخ من مصراته وكانت له مكانة كبيرة عالية لدى أحمد باشا القرمانلي.[2]

---

[1]. مسعود محمد أعواج وآخرون ، **مرجع سابق**، ص ص. 30،31.

[2]. **المرجع نفسه**، ص .32.

فقد شهدت الفترة الأولى من عهد أحمد باشا القرمانلي استقرار ساعدها على الازدهار واستعادة حيويتها الماضية وجعلها تنهض بشيء من التثاقل من أثر تلك التركة المرهقة من الخراب والدمار واضطراب الأمن خلال الفترات الأخيرة من حكم خليل باشا وأبي ميس وبطانته.

وعلى الرغم من أن التجارة في هذه الفترة كانت نوعا ما محدودة فقد ظلت المدينة على صلتها البحرية بالمدن الأوروبية وخاصة الإيطالية، كما ظلت لها أيضا صلة بالمناطق الجنوبية. كما ظلت أيضا محطة رئيسية لقوافل الحجيج الكبيرة الوافدة من الغرب إلى الشرق والعائدات من الغرب إلى الشرق وقد كان وصول هذه القوافل الكبرى إلى طرابلس من المشاهد الرائعة السنوية كما كانت إقامتها عدة أيام فرصة لنشاط علمي وتجاري كبير حيث كانت تشتري الحرير الدمسقي الإيطالي المصنوعات الزجاجية البندقية وغيرها من المستوردات المتوفرة في أسواق طرابلس وتتبعُ ما تعمله من خيوط القطن والبن والعقاقير والتوابل وغيرها من الأشياء المجلوبة من الشرق والغرب.[1]

واستمر أحمد باشا في الحكم نحو 34 سنة قام خلالها بأعمال جليلة وعندما أحس بدنو أجله سعى كي تكون الإيالة لابنه من بعده، فاصدر من السلطان العثماني أمرا بتوليه أكبر أبنائه الحكم من بعده وتوفي عام 1745م ودفن بجامعه في طرابلس.[2]

2- محمد باشا القرمانلي:

هو محمد بن أحمد باشا القرمانلي، تولى الحكم سنة 1745م وقد كان للجهود التي بذلها والده أثر طيب في استقرار البلاد في عهده. فلم تشهد أية ثورات أو فتن داخلية. ولقد سار على نهج أبيه فوجه عنايته إلى الأسطول البحري، بأن زاد من صناعة السفن حتى بلغت البحرية في عهده قوة لم تسبق لها مثيل مما اضطر بعض الدول إلى السعي في عقد المعاهدات والاتفاقيات مع إيالة طرابلس رأسا ودفع الأتاوى السنوية لضمان سلامة سفنها وتجارتها فقد عقدت انجلترا على سبيل المثال مع محمد باشا القرمانلي سنة (1164هـ-1751م) معاهدة تحتوي على ثمان وعشرون مادة من أهمها:

- منح السفن الليبية حق تفتيش السفن الانجليزية في عرض البحر.

---

[1]. خليفة محمد التليسي، **حكاية مدينة : (طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب)** ،(ليبيا: الدار العربية للكتاب، ط3، 1997)، ص .143-144.

[2]. مسعود محمد أعواج وآخرون ، **مرجع سابق**، ص .33.

– منح السفن الانجليزية الإذن بالمتاجرة مع الموانئ الليبية.

– لا تتعرض سفن انجلترا وطرابلس لبعضها إذا التقت في البحر بل يودع بعضهم بعضا باحترام.

وقد منح عقد هذه المعاهدات مع الدول الغربية أيالة طرابلس شخصية دولية مستقلة وجنت منها مكاسب كثيرة وعاش محمد القرمانلي على أمجاد التي خلفها له والده أحمد باشا وقد كان يميل إلى مهادنة الدول الأجنبية وعدم الاصطدام بها في المغامرات البحرية،[1]

وقد توفي سنة 1754م بعد أن عهد بالحكم لابنه علي باشا القرمانلي.

3–علي باشا القرمانلي:

تولى الحكم في السنة المذكورة بعد وفاة أبيه واستمر حكمه قرابة تسعة وثلاثون عاما ولقد برزت في عهده ظاهرتان أساسيتان هما:

أ–التوسع في عقد المعاهدات الدولية: إذ استمر الأسطول الليبي في نشاطه في عهد علي باشا حيث واصل فرض الأتاوى على السفن الأوروبية وتوسع في عقد المعاهدات، كما أعاد التصديق على المعاهدات التي عقدها والده مع انجلترا وعقد معاهدة مع البندقية عام 1756م تحتوي على ثلاث وعشرين مادة من أهمها:

1–توقف السفن الليبية عن اعتراض سفن البندقية في البحر المتوسط.

2–حرية تبادل التجارة بين البلدين.

ب– محاولة السلطان العثماني التخلص من القرمانليين:[2] إن القوة والمكانة التي احتلتها ولاية طرابلس الغرب لم تستمر طويلا ففي عهد علي باشا القرمانلي شهدت الولاية حالات من الفوضى والاضطرابات أدت إلى ضعف قدراتها الاقتصادية والعسكرية خاصة بعد القحط الشديد الذي أصاب الولاية عام 1767م مما دفع بالأهالي للهجرة إلى مصر وتونس وانتشرت الأوبئة بين الباقين من السكان وأدى تردي الأوضاع الداخلية إلى إشعال نار الحروب والفتن بين القبائل القاطنة في القسم الشمالي المحاذي للبحر فأمر الوالي بتجهيز جملة عسكرية لإعادة النظام والأمن إليها نتج عنها هجرة أعداد كبيرة من أفراد تلك القبائل إلى تونس كما ساهم الصراع الدموي بين أبناء الوالي في السنوات الأخيرة من حكمه في تصدع قوة الولاية وانقسام

---

[1]. خليفة محمد التليسي، **مرجع سابق**، ص .144.

[2]. مسعود محمد أعواج وآخرون ، **مرجع سابق**، ص34.

السكان الولاية ما بين الاستسلام للخوف الذي نشره أمن الوالي (يوسف بك) بعد إعلانه الثورة على أبيه في 23 تموز 1770م وسيطرته على مدينة طرابلس أثناء غياب والده عنها وما بين الخوف من أنصار الوالي القادمين من جبل فزان للدفاع عن المدينة ولم تخمد نار الفتنة بين الجانبين إلا بعد أن توجه الرئيس من ميناء الجزائر إلى طرابلس على رأس عدد من المراكب المليئة بالمرتزقة الذين اشتراهم حاملا فرمانا سلطانيا مزوراً يقضي بتعيينه واليا على ولاية طرابلس الغرب ولما وجد الوالي علي باشا أن موقفه ضعيف إزاء قوة على الجزائري انسحب من طرابلس وتوجه نحو تونس لطلب المساعدة من الباي الذي أرسل معه جيشا ليحكم حصار مدينة طرابلس أنصار عائلة القرمانلي مما اضطر على الجزائري لمغادرتها واستجاب السلطان سليم الثالث (1762-1808) لطلب أحمد بك ابن علي باشا لتعيينه واليا على طرابلس الغرب سنة 1795م وبعد أقل من عام على حكمه اصطدم بنوازع شقيقه يوسف بك للسيطرة على الحكم بالقوة العسكرية بالتحالف مع الزعامات القبلية والاجتماعية في الولاية الذين ضغطوا على باي تونس لدعم مطلبه فضلا عن دعم صديقه السفير الفرنسي في القسطنطينية لتحقيق مبتغاه وأصدر السلطان سليم الثالث فرمان بتعيين يوسف بك واليا على ولاية طرابلس الغرب عام 1795م كما وجد فيه من قدرة قتالية وحنكة سياسية وقوة شخصية ومنحه لقب الباشوية.[1]

4- يوسف باشا ونهاية الأسرة القرمانلية:

كان لـ علي باشا القرمانلي ثلاث أبناء هم حسن وأحمد ويوسف وكانت العلاقة بين هؤلاء الإخوة سيئة للغاية، فكان كل منهم يخشى الآخر ولا يثق فيه ويحيط نفسه بمجموعة من الحرس الذين لا يخضعون لأحد سواه وكان أشد هؤلاء الإخوة خطرا وحبا للحكم والرئاسة هو يوسف الذي كان أصغرهم[2]، يعتبر يوسف باشا القرمانلي من ابرز ولاة هذه الأسرة، فقد كان حاكما طموحا عمل على فرض القوة الإسلامية على البحر المتوسط وفرض الجزية على السفن الأوروبية والأمريكية العابرة في المياه قبالة السواحل الليبية.[3]

---

[1]. وليد خالد يوسف، **حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1711- 1835م)**، مجلة جامعة تكريت للعلوم (العراق)، م. 19، ع. 6، ص.288، 289.

[2]. عمر علي بن إسماعيل، انهيار الحكم الأسرة القرمانلية في ليبيا (1795-1835)، (لبنان: مكتبة الفرجاني طرابلس- بيروت، ط.1، 1966)، ص .50.

[3] . على محمد الصلابي ،"التطور التاريخي للعلاقات التركية الليبية من بداية دخول العثمانيين إلى ليبيا وحتى وقتنا الحاضر"، ديسمبر/2019. **file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf**

وبعد تولي يوسف الحكم لقي دعما عسكريا قويا من الدولة العثمانية كي يتمكن من توسيع نفوذ الدولة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط بعد الأحداث والحروب التي خاضتها ضد النمسا وروسيا في 09 شباط 1788م وتم بموجبها إرجاع الأراضي التي احتلتها الدولتان في البلقان وقام السلطان على إثرها بإصلاح الأوضاع العسكرية البرية والبحرية واهتم بثغورها التي كانت ولاية طرابلس الغرب واحدة منها.[1]

أ- من أهم الأعمال التي قام بها يوسف باشا القرمانلي:

*استطاع القضاء على الفتن التي انتشرت في البلاد بعد دخول علي برغل إليها فأعاد الهدوء والسكينة إلى طرابلس ثم أخذ يعمل على تحصين السواحل ومنافذ البلاد فأصلح سور العاصمة وبنى فيه كثيرا من الأبراج.

*اهتم بتجارة القوافل وعمل على تنشيطها مع وسط إفريقيا والسودان لأنها كانت تمثل عاملا مهما في تكوين ثروة الإيالة في ذلك الوقت.

*عني بالبحرية حتى بلغت درجة كبيرة من القوة جعلتها تفرض الأتاوى على السفن التي تعبر البحر المتوسط.

*دخل في حروب ونزاعات عديدة مع دول غربية انتصر في معظمها مثل نزاعه مع أمريكا فقد هدد يوسف باشا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب إن لم تدفع الرسوم كباقي الدول سنة 1800م، فحاولت أمريكا في مفاوضات تجنبا للحرب وبعد أن فشلت أعلن يوسف باشا الحرب عليها في 14 مايو 1801م واستمرت حتى 1804م، حيث استطاعت البحرية الليبية الاستيلاء على السفينة الأمريكية فيلادلفيا وأسر طاقمها الذي يبلغ ثلاثمائة رجل, وفي 4 يونيو 1805م عقدت معاهدة من أمريكا وطرابلس كان أهم شروطها:

- اجلاء القوات الأمريكية عن الأرض.
- تبادل الأسرى بين الطرفين.

ب- نزاعه مع السويد ورفع الأتاوة التي تدفعها بلاده، كما دخل في حرب مع بعض الدويلات الإيطالية في الفترة 1821م إلى 1827م وانتهت بعقد صلح بشروط مرضية.[2]

---

3. وليد خالد يوسف، **مرجع سابق**، ص.289.

[2]. مسعود محمد أعواج وآخرون، **مرجع سابق**، ص.36.

دام حكم الأسرة القرمانلية ما يقرب مائة وخمسة وعشرون سنة شهدت خلالها البلاد العديد من الفتن والمحن لكن استطاعوا الخروج من أكثرها بسلام وأحرزت في عهدهم مكانة مرموقة بين الدول لكن سرعان ما اجتمعت عليها عدة عوامل ادت إلى ضعفها وانهيارها ومن أهم العوامل:

- ضعف الأسطول البحري.
- ضعف تجارة القوافل.
- احتلال الجزائر.
- إسراف يوسف باشا وأسرته وحاشيته.
- تدخل قناصل الدول الأجنبية في أمور البلاد.
- تذمر الأهالي مع اشتداد الأزمة المالية وفرض الضرائب على الأهالي.

وفي بداية الحرب الأهلية خلال سنة 1832م تنازل يوسف باشا لابنه عن الحكم، وانقسم الجند وأهالي الإيالة إلى فريقين متنازعين، أنصار علي باشا القرمانلي الوالي الجديد الذين ظلوا داخل المدينة المحاصرة والثوار المتمردين عليه بقيادة أبناء أخيه محمد الذين تمركزوا في المنشية والساحل والأطراف المجاورة، وقد ظل هذا النزاع قائما إلى أن وصل الأسطول العثماني بقيادة مصطفى نجيب باشا خلال (1251هـ:1835م) وإعادة الإيالة إلى الحكم العثماني المباشر من جديد.[1]

المطلب الثالث: العهد العثماني الثانـــي (1835-1912):

عاد الحكم العثماني المباشر إلى ولاية طرابلس بانتهاء حكم الأسرة القرمانلية عام 1835م واستمر حتى تشرين الأول 1911م عندما احتل الإيطاليون البلاد وأنهوا الحكم الذي حكم ليبيا[2] وعلى أي حال رأت الدولة العثمانية أنه لا مناص من تغيير الوضع السياسي في طرابلس الغرب. على اثر الاضطرابات التي أخذت تعصف بالولاية فجاءت الحملة العثمانية بقيادة نجيب باشا لتضع حداً للوضع السائد في طرابلس الغرب وأعلن عدد كبير من الأهالي سرورهم

---

[1]. **المرجع نفسه،** ص.37.

[2]. حنان عجابي- نور الهدى بن غانم،" عمر المختار ومقاومته للاحتلال الإيطالي (1862 -1931)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام (الجزائر: جامعة 08ماي1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2015-2016)، ص .06 .

بعودة الحكم المركزي للولاية إذ كان الأهالي يرون في السلطان ومبعوثه خيرا وأملا لإصلاح الأوضاع المتردية في البلاد.

ولم يظهر الولاة العثمانيون فيه سابقا من أجل اصلاح حال الولاية مسببا ذلك في تغيير نظرة الأهالي إليهم وأصبحت هناك هوة كبيرة بين الحكام والمحكمون وكانت الهوة أكبر في الداخل ففي سنة 1837م اشترط شيوخ القبائل الدخول في دائرة السلطة العثمانية وعدم دخول الأتراك إلى مناطقهم بصفة دائمة مما أدى بالدولة العثمانية إلى مراجعة سياستهم تجاه طرابلس الغرب التي أصبحت الاقليم الوحيد في المغرب العربي ضمن حدود سلطته بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م وفرض حمايتها على تونس سنة 1881م والتي أخذت بوادر الاستعمار الأجنبي تظهر فيها شيئا فشيئا.[1]

أولا: فترة الايالة (1835-1868):

وفي سنة 1835م لم يكن الأتراك يسيطرون على طرابلس المدينة والمنشية، وتطلب الأمر انقضاء أربعة وعشرون عاما (1835-1858) حتى يضمنوا لأنفسهم السيطرة على السواحل والمراكز الداخلية، والقضاء على نزعة الطموح إلى الاستقلال، والمقاومة العنيدة التي أبداها زعماء الدواخل من أمثال عبد الجليل غومه.

وقد حضر غومه إلى طرابلس في يونيو 1835م في موكب من أتباعه المخلصين من المحاميد، لتقديم ولائه إلى الوالي الجديد مصطفى نجيب باشا الذي بادر إلى القبض عليه وقد اتبع الأتراك سياسة (المرجيحة) إزاء الزعماء وهي تتراوح بين التهديد والمجاملة والغدر المتبادل. ولم تفلح هذه الأساليب في حل تلك الأوضاع إلا بعد أن أقر العزم على استخدام القوة.[2]

وبإرسال مصطفى نجيب باشا إلى طرابلس، استعادت الاستانة – كما قلنا – سيطرتها المباشرة على طرابلس الغرب وليبيا بإرسالها بعد قرنين ونصف ضعفت خلالها السيادة العثمانية، وقد سلكت في البداية المسلك الشائع حينذاك في اعتبار الولايات القائمة بشمال إفريقيا ويسميها الأتراك (أوجاق) تابعة لأميرال الباب العالي (كابدون باشا)، وقد مثلت ولاية طرابلس الغرب لدى الباب العالي بوكيل أو ممثل الأميرال.

---

[1]. نبيل المظفري، **مرجع سابق**، ص.31.

[2]. إنوري روس، **ليبيا من الفتح العربي حتى 1911** ، تر: خليفة محمد التليسي (مصر: مكتب الإسكندرية، توزيع الدار العربية للكتاب، ط . 2، (1974-1991))، ص.422.

وقد جاء تدخل الباب العالي في طرابلس في أوانه المناسب إذ تم في ظرف تصاعد فيه الصراع بين انجلترا وفرنسا من أجل التدخل في شؤون الولاية، غير أن تدخل الأتراك لم يضع على الفور حداً لأسباب النزاع والمنافسة الانجليزية والفرنسية.

وكانت فرنسا تلح لدى الباب العالي على إعادة علي باشا القرمانلي إلى الحكم، بينما انجلترا قامت بإفهام الباب العالي بأنها ستعارض بشدة عودة القرمانلية إلى الحكم وكان الثمن على الجميع هو مصطفى نجيب باشا وخلفه محمد زائف باشا، وقد اظهر نشاطا أكثر من سالفه وأطلق على الفور سراح غومه ووجه في أكتوبر حملة عسكرية لاحتلال بنغازي التي لجأ إليها عثمان بك القرمانلي.

وتعرضت تاجوراء لظروف جعلت منها قاعدة للمشاغبات والثورات التي لا تبعد أميال على طرابلس ولم تخضع خضوعا تاما للأتراك وقد هاجمها محمد زائف باشا وقامت بعض البلدان الأخرى الواقعة في ضواحي طرابلس بإعلان خضوعها مثل جونزور الواقعة على الساحل الغربي كما دفعت هذه البلدان الضريبة المقررة في 31 يناير 1836م.[1]

وفي 22 يونيو وصلت إلى مياه طرابلس فرقة بحرية تركية بقيادة الكابودان باشا طاهر وكان مكلفا باستلام منصب الوالي خلفا لزائف باشا، ووصلت صحبته مجموعة من الجنود للقيام بحملة مخططة مدبرة على مصراته وكان يرافقه نامق باشا قائد الجيوش البرية.

وفي 14 يوليو 1836م نزل الأتراك بساحل مصراته فاستقبلهم السكان بنيران حامية ولكنهم تمكنوا من السيطرة على الموقع، واستطاع طاهر باشا في النهاية وبعد معارك دامية ان يحتل ضواحي مصراته القريبة من قصر أحمد.[2]

واصطدمت العودة المركزية للحكم العثماني ببعض القوى والزعامات القبلية التي اكتسبت في مناطقها الداخلية قدرا من السلطة المحلية والنفوذ الاجتماعي، خلال العهد القرمانلي السابق، مع الشكوى أيضا من فساد بعض الولاة ودفع الضرائب في العهد الجديد.

كان في مقدمة هذه الحركات الثائرة المضادة حركة عبد الجليل سيف النصر التي ابتدأت منذ أواخر العهد القرمانلي شرقي طرابلس ما بين المنطقة الوسطى وجنوب الإيالة، وقد بسط

---

[1]. **المرجع نفسه**، ص.423.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.426.

نفوذه على منطقة واسعة، وظل مناوئا، كذلك لولاة العهد العثماني الثاني إلى أن تم القضاء على حركته سنة 1842/1258م.

وحركة غومة المحمودي التي انطلقت في مطلع العهد العثماني الثاني في الجبل الغربي وقد تمكن غومه المحمودي خلال السنوات اللاحقة بمن كان معه من جموع القبائل من مقاومة الحكم العثماني المركزي الجديد في العديد من المواقع والمعارك الضارية التي تخللها بعض فترات الهدنة والمصالحة والنفي والعودة إلى القتال من جديد إلى أن تم القضاء على حركته أيضا سنة 1274هـ/1858م.

وفي هذه الفترة تولى حكم الايالة أثنا عشر واليا كان أولهم مصطفى نجيب باشا وأخرهم محمود نديم باشا الذي تم في عهده التحول إلى نظام الولاية ومن أبرزهم أيضا علي أشقر باشا الذي تم في عهده (1842،1838م) بسط النفوذ على جل الإيالة وخلفه محمد أمين باشا الذي ظهرت في عهده (1842-1847م) بوادر بعض التنظيمات الجديدة في الإدارة وخلال هذه الفترة بدأت تظهر بعض المصطلحات الإدارية الجديدة ولكنها لن ترسخ إلى بعد الدخول إلى نظام الولاية.[1]

ثانيا: فترة الولاية (1282-1329هـ/ 1865-1911م):

رأت الدولة العثمانية خلال الفترة تنظيم إيالاتها الجديدة في القارات الثلاثة على أسس إدارية قانونية جديدة وأصدرت لذلك قانون الولايات الذي ينظم سير الأمور في مرافقها ويأتي في مقدمتها التقسيم الإداري الجديد.

وقام المشير علي رضا باشا توليه صيف 1866م مهام حكم الولاية وقيادة الجيش بتحسين الخدمات البريدية ومد أول خط تلغرافي بين طرابلس والخمس، وإنشاء سوقا أطلق عليها اسم العزيزية وأقام حديقة صغيرة عامة بمدينة طرابلس، كما أنشأ برج الساعة وأصلح مسجدا للقلعة.

وعاد أحمد عزت باشا إلى الحكم الولاية من جديد عام 1879- 1880م وأسس مدرسة الفنون والصنائع وملجأ لغرباء المسلمين واهتم بترميم الأسوار.[2]

---

[1]. مسعود محمد أعواج وآخرون ، **مرجع سابق**، ص. 39 ،40.

[2] أنوري روس، **مرجع سابق**، ص.454.

وتولى محمد نظيف باشا الولاية في وقت تضافرت فيه أطماع الأوروبيين، وقد كلف بدعم تحصينات برج التراب الواقع شمال غربي المدينة وسانية الباشا، وقد جهز الموقعين بمدفعية حديثة نوع (كروب)، أما الوالي حافظ محمد باشا فقد نظم إدارة الولاية وأسس مكتب التسجيل العقاري وسجل الأحوال المدنية وشجع التعليم العام، واهتم راسم باشا بالمدارس، وبعض الأشغال العامة النافعة وفي سنة 1899م فأسس المركز الصحي خلف الجمارك لكن هذا النشاط لا ينسينا أن النوايا الطيبة لم تكن لتلقى التجاوب المطلوب عند التنفيذ والممارسة العملية فقد كانت البلاد في الواقع محكومة حكما سيئا ومداره بإدارة سيئة، وقد نظمت مواردها بسبب جشع الموظفين وكان من النظم السائدة إسناد جباية الضرائب إلى بعض الشيوخ الذين كانوا يضايقون الأهالي دون شفقة.[1]

وكانت مشاركة الأهالي والتمثيل الشعبي إلى جانب مجلس الإدارة الذي يضم صنفين من الأعضاء وهم الأعضاء الطبيعيون بحكم مناصبهم وهم من كبار الموظفين في الولاية (متصرف المركزي- القاضي- والدفتر دار وهو المسؤول المالي...) والأعضاء المنتخبون وهم بضعة رجال من أهالي الولاية التي كانت له تشكيلات أدنى في بقية المواقع المذكورة من الولاية ظهرت في الفترة من العهد العثماني الثاني بعض المؤسسات الأخرى التي أتيحت فيها لأهالي الولاية بعض المشاركات أيضا في تسيير الشؤون العامة وهي البلدية بدل وظيفة شيخ البلد وقد تأسست سنة 1870م، المجلس العمومي ومجلس المبعوثان.[2]

أسس محمد بن علي السنوسي أول زاوية له في الولاية بالجبل الأخضر سنة 1842م وكان قد فكر في إنشائها أول الأمر ببنغازي، لكنه عدل عن ذلك وأقامها في الجبل الأخضر متجنبا الاصطدام مع الدولة العثمانية، كما أعلنت الحركة ولاءها للأخيرة، في الوقت الذي يبدِ العثمانيون أي تخوف من الحركة باعتبارها دعوة إلى الاصلاح وأقامت الحركة اتصالات وثيقة مع الدولة العثمانية ومن دعائم تلك الصلات البعثات والوفود بين الطرفين فقد أرسل السنوسي الشيخ عبد الرحيم المحبوب شيخ زاوية بنغازي إلى السلطان عبدالحميد (1839-1861)م في سنة 1856م وقد أولى السلطان اهتمام كبيرا به ورجع مبعوث السنوسي وهو يحمل أمرا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.455 .

[2]. مسعود محمد أعواج وآخرون، **مرجع سابق**، ص.42.

سلطانيا، تعفى بموجبه الزوايا السوسية المنتشرة في الولاية (طرابلس الغرب) من الجباية والضرائب.

وكان الولاة العثمانيون يحرصون على إقامة علاقة طيبة بالشيوخ السنوسيين. فحين زار محمد السنوسي طرابلس كان في استقباله الوالي عشقر علي باشا (1838-1842)م ومن ثم زاره في محل إقامته، وقد استمرت العلاقة بيم الطرفين في عهد محمد المهدي السنوسي (1852-1902)م باستثناء التوتر الذي شهدته عندما رفض السنوسي طلب السلطان عبد الحميد الثاني إرسال مقاتلين لمساعدة الدولة في حربهم ضد روسيا 1877م لكن العلاقة الطيبة بالوالي العثماني نامق باشا (1876-1878)م ففي 22 أيلول 1895م تسلم المهدي السنوسي رسالة من كاتب السرايا في قصر يلدز بين فيها احترام الدولة للحركة السنوسية وعلمائها.[1]

شارك أبناء ليبيا في الدورة الأولى لمجلس المبعوثان وقد مثل البلاد في هذه الدورة لكل من مصطفى آغا الحمداني وسليمان قبودان. وبعد عودة العمل بالدستور أثر انقلاب سنة 1908م الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي، وكانت الانتخابات قد جرت بهدوء في أغلب الولايات العثمانية وقد مثل ليبيا عدد من الشخصيات البارزة في البلاد منهم سليمان الباروني وعمر منصور الكجيا وعبدالقادر جامي بك ومحمود باجي، وغيرهم، وكان لهؤلاء النواب دور واضح في مجلس المبعوثان (1908-1914) م ومن خلال مقترحاتهم ومناقشاتهم في جميع المجالات التي تخص الولاية بشكل عام.[2]

كانت إيطاليا تحلم بضم شمال إفريقيا لأنها تراه ميراث إيطالي هكذا صرح رئيس وزرائها (ماتريني)، لكن فرنسا احتلت تونس وانجلترا احتلت مصر ولم تبق أمام إيطاليا إلا ليبيا حيث رسمت إيطاليا سياستها في ليبيا على ثلاث مراحل:

الأولى الحلول السلمية بإنشاء المدارس والبنوك وغيرها من المؤسسات الخدمة العامة.

الثانية العمل على أن تعترف الدول بآمال إيطاليا في احتلال ليبيا بالطرق الدبلوماسية.

---

[1]. نبيل المظفري، **مرجع سابق**، ص.33.

[2] **المرجع نفسه**، ص.34.

الثالثة إعلان الحرب على الدولة العثمانية والاحتلال الفعلي[1] وكانت السياسة الإيطالية لا تلفت النظر إلى تحركاتها بعكس السياسة البريطانية أو الفرنسية في ذلك الوقت، وكان الإيطاليون يتحركون بحكمة وهدوء شديدين دون إثارة حساسية العثمانيين، وكان السلطان عبد الحميد متيقظا لتلك الأطماع الإيطالية فطلب معلومات من مصادر مختلفة عن نشاط الإيطاليين في ليبيا وأنه سيواجه اعتداء إيطاليي مسلح على ليبيا، فقام بإمداد القوات العثمانية في ليبيا بـ (15.000) جندي لتقويتها، وظل يقظا حساسا تجاه التحركات الإيطالية ويتابعها شخصيا وبدقة مما جعل الإيطاليين يضطرون إلى تأجيل احتلال ليبيا، وتحقق لهم الاحتلال في عهد جمعية الإتحاد والترقي.[2]

انتهى الدور الرسمي للدولة العثمانية في ليبيا منذ توقيع معاهدة (أوشي) في مدينة لوزان السويسرية في 18 تشرين الأول 1912م، والتي أنهت حالة الحرب بين الدولتين وأكدت المعاهدة على سحب القوات العثمانية من ليبيا، وأن يتنازل السلطان العثماني عن حقوقه في الولاية لأهلها في حين أعلنت إيطاليا سيادتها الكاملة على البلاد.[3]

---

[1]. علي محمد الصلابي، **الدول العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط. 1، 2007)، ص.436.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.437.

[3]. نبيل المظفري، **مرجع سابق**، ص.42.

المبحث الثاني: السياسة التركية تجاه ليبيا في عهد الدولة التركية الحديثة:

نتطرق في هذا المبحث إلى واقع السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا في الفترة الممتدة (1923-2002)م لحظة ميلاد الأمة التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال "أتاتورك" وما بعد ذلك التاريخ وصولا إلى استقلال ليبيا سنة 1951م في فترة العهد الملكي إلى الانقلاب مجموعة من الضباط الجيش بقيادة معمر القذافي إلى غاية 2002م لحظة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة حتى يمكن تحديد حجم وشكل السياسة التركية المتخذة خلال فترات زمنية متعددة.

المطلب الأول: السياسة التركية خلال الفترة (1923-1969):

في بداية هذه المرحلة التي تزعم فيها "مصطفى كمال أتاتورك" الجمهورية التركية أعلنت الملامح السياسية للمشهد السياسي التركي إذ بدأ "أتاتورك" بتطبيق نظريته في علمنة الدولة والمجتمع على مجالات الحياة كافة في تركيا، وفي مارس 1924م تقدم مصطفى كمال بمرسوم إلى المجلس الوطني يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة وإلغاء المدارس الدينية وأصدر عدة مراسيم شكلت خطوات تنفيذية لتغريب الدولة وجعلها دولة غربية علمانية وقد تضمنت هذه الخطوات:

*إغلاق الزوايا الموجودة في الدولة، سواء كانت وقفا للدولة أو ملك لمشايخها.

*إغلاق كل أنواع الطرق والألقاب (الأستاذ – السيد – الأمير– الجلبي– الخليفة...) كذلك حظر الشعر.

*إغلاق جميع المزارات، وقبور السلاطين والأولياء والمشايخ.

*الحكم على كل من يخالف هذه القرارات الحبس.

*استخدام القانون السويسري، كأساس للقانون المدني التركي.[1]

وقد ظلت العلاقات الخارجية التركية ترتكز على العلاقات مع الدول الغربية وهو ما قاد إلى قطع الصلات الثقافية لتركيا مع ماضيها الإسلامي بامتدادها العربي والإفريقي حتى نهاية

[1]. جمال خالد محمد القاضي، "التغيير في نظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2002-2010)"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه فلسفة العلوم السياسية، (مصر: جامعة قناة السويس، 2015)، ص.29.

الحرب الباردة، حيث أن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حالت دون قدرة تركيا على تعزيز علاقتها مع المجتمعات غير الغربية ومنها الدول الإفريقية.[1]

وتعتبر العلمانية أهم خصوصية في إيديولوجية أتاتورك التي اضطلعت بمهمة التغريب، من هنا يأتي رأي الكماليين بتساوي تبني العلمانية مع الإيمان "بالديمقراطية "، أن ثوابت السياسة الخارجية التركية فتتمثل أهمها في القومية التركية – الاستقلالية التامة– دمج مفهوم القومية والإنسانية– مناصرة السلام– السياسة الأمنية – النزعة التغريبية– مناهضة الاستعمار– مناهضة الشيوعية، ويشكل مبدأ الجمهورية القومية عن الاعتراف بالتجربة الأوروبية في بناء الدولة القومية.

وأهم أسس السياسة الخارجية لأتاتورك تمثلت في احترام مبادئ القانون الدولي والتزام السلام للوطن والسلام للعالم، وعند ترجمة العلمانية التي هي جوهر الكمالية في السياسة الخارجية فإن ذلك يعني الانحياز للغرب والعمل الدؤوب على الاندماج فيه وهذا ما سارت عليه كل الإدارات التي تعاقبت على السلطة في أنقرة، أي الالتحاق بأوروبا ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وحتى عسكريا من خلال الانضمام إلى حلف الأطلسي والانسلاخ بشكل نهائي عن الإسلام كهوية ومرجع في العلاقات الخارجية أيضا.[2]

وفي 10 شباط 1947م وقعت إيطاليا معاهدة الصلح مع دول الحلفاء في باريس والتي نصت في البند الثالث والعشرين أن تتخلى إيطاليا عن جميع الحقوق والتحويلات في ليبيا وإيريتريا والصومال، وأن المصير النهائي لممتلكاتها السابقة يستقر بصورة مشتركة من قبل حكومات دول الحلفاء وذكر في حالة فشل إحالة القضية إلى الأمم المتحدة لاتخاذ الاجراء اللازم بشأنها، وكانت الجامعة العربية منذ تأسيسها تمارس دورا كبيرا في دعم القضية الليبية على جميع الأصعدة وأكدت مرارا على حق الشعب الليبي في تقرير مصيره وقد أثمرت جهودها

---

[1]. محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الإفريقية التركية المحددات والقضايا، (مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015)، ص.09.

[2]. بوزيدي يحي،" السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، 2012–2013)، ص.40.

في كسب الأصوات المؤيدة لصالح القضية الليبية والتي ساهمت في إسقاط مشروع (بيفن– سيفورزا)، وبمساندة الدول الآسيوية من بينها تركيا وبدعم من الاتحاد السوفياتي.[1]

وكان لتركيا حضورا واضحا في مناقشات القضية الليبية في أوراق الأمم المتحدة، فقد شارك ممثل تركيا عدنان كورال في أول لجنة مفوضة اجتمعت في 3 تشرين الأول 1949م لتقرير مصير مستقبل المستعمرات الإيطالية، وقد انتقد كورال استمرار الإدارة العسكرية للدول الأجنبية في ليبيا وكما انتقد طروحات الدول الاستعمارية في مسألة فرض الحماية عليها، وعدم تطرقها لقضية تقرير المصير ومنح البلاد الاستقلال، وذكر كورال أيضا أن بلاده التي تعد إحدى دول البحر الأبيض المتوسط معنية وبشكل مباشر بالتطورات الحاصلة في المنطقة وقد وجه انتقاداً لاذعًا إلى بريطانيا التي عدت ليبيا بأنها غير ناضجة بما يكفي للحصول على تقرير المصير، والحكم الذاتي فقد أشار كورال في معرض رده على هذه الآراء إلى المشاركة الفعالة للشعب الليبي في الإدارات المحلية إلى جانب الأدوار المهمة التي لعبها في أيام الحكم العثماني، وأضاف بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أن لا تعد نفسها صاحبة السلطة في إقرار القضية الليبية دون الرجوع إلى الشعب الليبي واستشارته مؤكدا في الوقت نفسه أن بلاده تدعم وحدة واستقلال ليبيا.[2]

وبعد دراسة قضية الاستقلال من جميع جوانبها، وصلت الجمعية إلى التوصية بمنح ليبيا الاستقلال في 21 تشرين الثاني 1949م بعد فترة انتقالية لا تتجاوز في كل الأحوال الأول من كانون الثاني 1952م، وأكدت التوصية أيضا على تعيين مندوب لهيئة الأمم المتحدة، يساعد مجلس الوصاية مكونة من عشرة أعضاء لمساعدة الليبيين في سن دستور للبلاد وإقامة حكومة مستقلة، ويتألف المجلس من ممثلي الأقاليم الليبية الثلاثة وممثل للأقليات فيها، فضلا عن ممثلين من فرنسا ومصر وإيطاليا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع مجلس الوصاية تقريرا عن التطور الحاصل في ليبيا إلى الجمعية العمومية.[3]

---

[1]. نبيل المظفري، **مرجع سابق**، ص.49.

[2]. **المرجع نفسه**، ص50.

[3]. نبيل عكي محمود المظفري، " الموقف التركي من قضية الاستقلال الليبي خلال الفترة (1950–1962) دراسة تاريخية"، العراق: مجلة جامعة تكريت للعلوم، م. 18، ع. 4 (2011)، ص.197.

وبعد مناقشات طويلة في أوراق هيئة الأمم المتحدة حول مصير ليبيا وافقت على منح الاستقلال ليبيا وبأسرع وقت، وفعلا فقد أعلن عن استقلال ليبيا في 24 كانون الأول 1951م، وكانت تركيا تسعى وبكل جدية لمساعدة ليبيا في نيل استقلالها[1]، فقد أرسل رئيس الجمهورية جلال بايا برقية تهنئة بالمناسبة نفسها إلى الملك الليبي وشعبه كما بادر وزير الخارجية التركية إلى إرسال برقية تهنئة إلى وزير الخارجية الليبي، كما تلقى الشعب التركي نبأ الاستقلال بفرح بالغ وخرجت التظاهرات السلمية تجوب شوارع بعض المدن التركية تعبيرا عن تضامنها مع الشعب الليبي ومشاركتهم أفراحهم بمناسبة الاستقلال واهتمت الصحف التركية بالقضية الليبية ونشرت أخبار الاستقلال في عناوينها الرئيسية.

كما أن صحيفة جمهوريت (الجمهورية) بادرت إلى إرسال أحد محرريها إلى ليبيا لتغطية هذا الحديث ومشاركتهم لأبناء البلاد مناسبتهم، فقد نشرت الجريدة المذكورة تصريحًا لرئيس الجمهورية الليبية محمود المنتصر جاء فيه «نحن مرتبطون بروابط أخوية مع تركيا، وإننا لن ننسى العلاقة التي أظهرتها تركيا عندما أخذنا الاستقلال، وتركيا التي عشنا معها عصورًا طويلة نكن لها (محبة) وأن ليبيا تطلب المساعدة الأخوية عندما تباشر بوضع أسس تشكيلاتها كما أننا نطلب المختصين».[2]

كان بناء مؤسسات الدولة في ليبيا بحاجة ماسة إلى سياسيين واختصاصيين ذوي خبرة كما كان بحاجة إلى أموال الكافية لذلك، وكانت تركيا إحدى الدول المهمة التي استقبلت الليبيين خلال الاحتلال الإيطالي وكانوا يعملون في مؤسسات الحكومة مما ألبسهم خبرة وكانوا يعملون في فترات طويلة، وتكون تركيا بذلك قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في بناء مؤسسات الدولة الليبية.

يعود قيام العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين تركيا وليبيا إلى سنة 1953م، فقد طالبت تركيا في هذا التاريخ الحكومة الليبية ببناء علاقات دبلوماسية وقد ألقي هذا الطلب ترحيبا كبيراً من قبل الحكومة الليبية، وتم افتتاح أول مفوضية تركية في مدينة بنغازي وعينت الحكومة التركية جلال توفيق قرة صابان وزيرا مفوضا لها في ليبيا وباشر قرة صابان عمله في أيلول 1953م والتقى قرة صابان لدى مباشرته لعمله بالملك إدريس السنوسي وسلمه رسالة من رئيس

---

[1]. نبيل المظفري،"العلاقات الليبية...."، **مرجع سابق**، ص .51 .

[2] . نبيل عكيد محمود المظفري،"الموقف التركي...."، **مرجع سابق**، ص .199.

الجمهورية التركية جلال بابا وأكدت الرسالة على استعداد تركيا في تقديم المساعدات الفنية والخبراء والاختصاصيين الذين تحتاجهم ليبيا في بناء مؤسساتها، كما قامت الحكومة الليبية بتعيين علي أسعد الحربي وزيرا مفوضا لها في أنقرة في 11 ديسمبر 1954م اتفقت الحكومتين برفع ممثليتها إلى درجة سفارة، كما قام مسؤولو البلدين بتبادل الزيارات الرسمية وعلى مستويات عالية.

كان للزيارات التي تبادلها المسؤولين في البلدان، وكان دور كبير في تطوير العلاقات وسببا في حصول ليبيا على الدفتر التركي للمساهمة في بناء الدولة الليبية والمحافظة على استقلالها عن طريق دعم مؤسساتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

الدعم العسكري التركي لليبيا:

كان بناء المؤسسات الأمنية من أولويات الحكومة الليبية الأولى، لأن البلاد تفتقر إلى قوات عسكرية منظمة وكذلك كانت تعاني قلة عدد الضباط المدربين نقص كبير في الأسلحة والمعدات العسكرية، لذلك وضعت الحكومة الليبية الخطوات الأولى لتأسيس النواة الجيش الليبي، ومنها أرسلت بعثات في مختلف الأكاديميات العسكرية في العالم وكانت تركيا من بينها، وفي تشرين 1954م وصلت إلى ليبيا بعثة عسكرية تركية رفيعة المستوى ومعها هدية عسكرية مقدمة من قبل الحكومة التركية إلى الجيش الليبي، وتم تنظيم استعراض عسكري في ميدان الشهداء بوسط العاصمة طرابلس، وكانت الهدية عبارة عن 6 مدافع ميدان انكليزية الصنع تقدر قيمتها بـ (30) آلاف دينار (12) مدفع هاون تركي الصنع قيمته 5 آلاف دينار، وفي 27 أيار 1955م أرسلت الحكومة التركية بعثة عسكرية في مجال الطيران العسكري وأهدت لها في وقت سابق ثلاث طائرات خاصة للتدريب العسكري[1] ذات المواصفات الجيدة (قوة 145 حصان) ولها إمكانية الطيران لمدة ساعتين وسرعتها 130 ميل في الساعة وذلك في مطلع 1955م، وإن أكبر مساعدة عسكرية تسلمتها ليبيا من تركيا في مجال الأسلحة كانت شحنة السلام التي أهدتها الحكومة التركية لليبيا سنة 1957م وهو عبارة عن باخرة تركية محملة بشحنة مهداة من قبل الحكومة التركية إلى الجيش الليبي وكانت الشحنة تحتوي على أنواع مختلفة من الأسلحة الواردة

[1]. **المرجع نفسه**، ص.219،220.

تفاصيلها في الجدول الآتي:

الرقم	النـــــوع	العدد	كمية الذخيـرة
1	مدفع ميدان 25 رطل	12	500 قنبلة لكل مدفع
2	بندقية خفيفة مع حربة	800	500 طلقة لكل بندقية
3	رشاش خفيف (303)	600	5000 طلقة لكل رشاش
4	رشاشة ثقيلة (303)	300	2000 طلقة لكل رشاش
5	رشاش (Tovv man)	100	2000 طلقة لكل رشاش
6	هاون مدفع (60 ملم)	80	200 قنبلة لكل هاون
7	هاون مدفع (80 ملم)	40	200 قنبلة لكل هاون
8	هاون مدفع (120 ملم)	20	200 قنبلة لكل هاون
9	رمانة يدوية	1500	—
10	مسدس (39)	500	50 طلقة لكل مسدس
11	مفرقعات بلاستيك باودر	500	—

كانت تركيا تهدف من وراء مساعدتها لليبيا بعدا استراتيجيا يتناغم مع السياسة التركية، والحيلولة دون وصول المد السوفياتي إلى تلك المنطقة خاصة بعد اتخاذ الاتحاد السوفياتي موقفا داعمًا لحركات التحرر في العالم.[1]

الدعم الاقتصادي التركي لليبيا:

لقد وقفت تركيا موقفا متميزا في قضية دعم استقلال ليبيا في المحافل الدولية كانت لها وقفة أخرى مع ليبيا تمثلت في تقديم المساعدات الاقتصادية والخبرة الفنية لبناء المؤسسات الاقتصادية وكانت البداية في مشاركتها الدول الأجنبية في تمويل الميزانية العامة للمملكة الليبية بمبلغ 10 آلاف جنيه استرليني، لكن هذا المبلغ لم يكن يلبي طموح الشعب الليبي إذ كان الليبيون يترقبون دعما اقتصاديا أكبر من دولة مثل تركيا، وقد أشار النائب عن برقة صالح البوصري في جلسة النواب في 14 نيسان 1955م ضرورة البحث عن وسائل أخرى لدعم الميزانية تغنيها عن الاعتماد على مثل هذه المبالغ، وقد ذهب النائب عن سرت نور الدين بن

[1]. نبيل المظفري،" العلاقات الليبية التركية..."، **مرجع سابق**، ص .51 .

قطنش إلى عكس ما ذهب إليه زميله، فقد أكد على ضرورة استمرار تركيا في تقديم المساعدات الاقتصادية لبلاده بالقول علينا أن تتلقى كل مساعدة من شأنها أن ترفع مستوانا الاقتصادي ولاسيما من تركيا العزيزة التي تربطنا وإياها روابط الصداقة والتاريخ الذي حاربنا فيه العدو جنبا إلى جنب في سبيل تحرير أوطاننا، إن من المهم القول هنا أن حجم المساعدة المالية التركية مهما كان صغيرا إلا أنه ذات قيمة سياسية ومعنوية عالية، لا سيما أن تركيا كانت تقدم المساعدات في الوقت الذي كانت تمر بأزمات اقتصادية وعجز في ميزانيتها، لذا فإن المساعدات التركية جاءت كالتزام أخلاقي تجاه العلاقات التاريخية من البلدين وعرفانا بالمواقف الإيجابية لليبيين تجاه تركيا.[1]

لم يستمر الدعم الاقتصادي التركي لليبيا على وتيرة واحدة بل أنه أخذ يتراجع شيئا فشيئا، ولاسيما في سنة 1958م إذ أخذ الأمريكيون يحلون محل الدول الأخرى في تقديم المساعدات إلى ليبيا، إذ كانت تركيا تعاني من ضائقة مالية، كما أن مواقفها تأثرت بعض الشيء بالفتور الذي أصاب العلاقات السياسية خلال تلك الفترة.[2]

المطلب الثاني: السياسة التركية في عهد العقيد معمر القذافي (1969-2002)

مرت ليبيا بجملة من العوامل التي أسهمت في قيام ثورة سنة 1969م، فقد كانت تمر بظروف استثنائية، ويأتي في مقدمتها الفساد الإداري بين حاشية الملك إدريس السنوسي إلى جانب شيخوخته وعدم تمكنه من متابعة أمور الحكم بشكل مباشر، الأمر الذي أدى إلى انتقال السلطة الفعلية إلى أيدي المنفذين وخاصة عائلة الشلحي وكذلك ظاهرة عدم الاستقرار السياسي خاصة بعد حرب 5 حزيران 1967م وهزيمة الجيوش العربية على أيدي القوات الصهيونية، وخروج تظاهرات شعبية عارمة في ليبيا تطالب بمشاركة ليبيا في الحرب ومساعدة الجيوش العربية، وهو ما ردت عليه الحكومة الليبية بالقوة، وقد تولد لدى الجماهير شعور عارم بضرورة مهاجمة القوات العسكرية الأمريكية ردا على ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدة للكيان الصهيوني في الحرب، وشهدت في السنوات الأخيرة صراعات صاخبة داخل التشكيلات العسكرية، الأمر الذي ساهم في إضعاف الجيش وانقسامه.[3]

---

[1]. نبيل عكيد محمود المظفري،"الموقف التركي...."، **مرجع سابق**، ص.225.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.226.

[3]. نبيل المظفري،"العلاقات التركية..." **مرجع سابق**، ص.64.

أما الملك فقد كان في غنى عن السلطة وبدا ذلك من خلال تقديم استقالته عدة مرات وكان آخرها في أوت 1969م، الأمر الذي أحدث فراغا سياسيا في البلاد، وفي ظل الوضع الذي تعيشه البلاد بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، نشأ في صفوف الجيش تنظيم يسمى تنظيم الضباط الوحدويون الأحرار، أخذ يعد نفسه للقيام بثورة ضد الحكم الملكي ،واستمر بالعمل في السر قرابة عشر سنوات إذ كان أعضاؤه يرون في التدخل العسكري الحل الوحيد لإنقاذ البلاد، وكشف معمر القذافي لقاءاته بالضباط الأحرار منذ بداية سنة 1969م وذلك لتحديد موعد إعلان الثورة، وفي شهر أيلول 1969م تحركت القطاعات العسكرية بقيادة الضباط الأحرار للسيطرة على مراكز السلطة[1]، وتم بالفعل تنفيذ المهام العسكرية بنجاح، وسيطرت قوات الجيش على المرافق المهمة للدولة دون القتال خلال بضعة أيام، وسرعان ما نالت الثورة تأييد الجماهير وعدداً من المسؤولين مما أعطاهم الشرعية، وفشلت جهود عمر الشلحي في استعادة الحكم بوساطة القوى الأجنبية، إذ رفض الملك إدريس السنوسي أي تدخل أجنبي في الأمور الداخلية للبلاد، وبذلك انتهى العهد الملكي وبدأ نظام جديد .

كان الملك السنوسي يقيم في الفندق الكبير في مدينة بورصة عندما سمع نبأ قيام بالثورة – وكان لهذا النبأ أثره في نفس الملك بينما وجدت تركيا نفسها في وضع حرج للغاية ولم تستطع أن تتخذ موقفا واضحا من العهد الجديد، وذلك لعلاقتها الجيدة مع ليبيا في العهد الملكي، وأصبحت تركيا في موقف يحتم عليها اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على مصالحها وتحركت سريعا من أجل ذلك ففي 2 جويلية 1969م اتخذ قرار إنزال العلم الليبي من الفندق الذي يقيم فيه الملك السنوسي لأن السنوسي لم يعد ملكا، وقد ذكرت مجلة السياسة الدولية المصرية بأن تركيا اعترفت رسميا بالنظام الجديد المعلن في ليبيا في 6 جويلية 1969م وهذا الخبر أكدته المصادر التركية أيضا، وبعد أسابيع من قيام الثورة قام أمين عام وزارة الخارجية التركية (أورهان إيرالب) وهو يحمل رسالة من الرئيس التركي جودت صوناي إلى العقيد معمر القذافي للتعرف على أهداف الثورة، وبعد لقائه بالمسؤولين الليبيين عاد إيرالب إلى البلاد، وعلى أثره أعلنت الحكومة التركية أنها ستواصل علاقاتها مع النظام الجديد في ليبيا والذي أصبح أمرًا واقعًا، لكن هذه العلاقة لم ترقا إلى المستوى الذي كانت عليه في العهد

[1]. **المرجع نفسه**، ص.67.

الملكي، واستمرت كذلك حتى سنة 1974م، عندما دخلت تركيا بجيوشها إلى جزيرة قبرص لتضع حداً للصراعات الدائرة فيها، إذ أن الموقف الليبي من القضية القبرصية أعطى بعداً جديداً للعلاقات بين البلدان وكانت البادرة الأولى لعودة العلاقات بين البلدان، تجديد الاتفاقيات التجارية لسنة 1968م في 29 نوفمبر 1970م.[1]

انتهجت النخبة العسكرية الحاكمة في ليبيا بعد قيام الجمهورية اتجاها جديدا في سياسة البلاد الخارجية، خلافا كما كانت عليه أيام العهد الملكي، وقد تبين ذلك من خلال الشعارات التي رفعتها التظاهرات المتضمنة ثلاث ركائز أساسية تتمثل بالقومية العربية والإسلام والاشتراكية، إلى جانب قضايا العرب المصيرية وخاصة قضية فلسطين والتي كان لها أثرا كبيرا في سياسة ليبيا[2]، وأعلن معمر القذافي ثورته الثقافية واسعة المدى وهي رؤية اشتراكية وطنية تضرب بجذورها في تراث ليبيا العربي والدين الاسلامي[3] وتمتن العلاقات الخارجية مع الدول الاسلامية والابتعاد عن الدول الغربية والوقوف بوجه مخططاتها وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية والتي أخذت علاقاتها تسوء شيئا فشيئا[4]، بعدما كانت تعتمد اقتصاديا على بريطانيا وأمريكا كامنتجان رئيسيان في غضون عشر سنوات.[5]

شهدت العلاقات الليبية التركية شيء من الفتور خلال هذه الفترة، فقد كانت تركيا تجهل حقيقة ما يحدث على الأراضي الليبية، في حين كانت ليبيا منشغلة في ترتيب وضعها الداخلي إلى جانب الصراع الذي دخلت فيه البلاد من أجل التخلص من النفوذ الأجنبي المتمثل بالقواعد العسكرية الأجنبية واستغلال الشركات النفطية، لذلك فإن العلاقات كانت بحاجة إلى دفعة لإعادتها إلى حالتها الطبيعية، وبالرغم من أنها لم تصل إلى حد القطيعة لكنها لم تنتعش حتى سنة 1974م، ومن الأسباب التي حالت دون تطور العلاقات بين البلدان منها تصريحات العقيد معمر القذافي فقد أظهر القذافي في إحدى المناسبات في سنة 1971م، استياءه للوضع الذي كانت تعيشه ليبيا أيام الدولة العثمانية، ففي حديثه بعد نجاح الثورة أن بلاده كانت تسلم من

---

1. نبيل المظفري،"العلاقات التركية..." ، **مرجع سابق**، ص.70 -71.
2. **المرجع نفسه**، ص.72.
3. جون ل لسبوزنيو، **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة**، تر: قاسم عبده قاسم، (مصر: دار الشروق القاهرة، 2002)، ص.114.
4. نبيل المظفري،،"العلاقات التركية..." **مرجع سابق**، ص.74 .
5. جون ل لسبوزنيو، **مرجع سابق**، ص.114.

محتل إلى آخر ومن مستعمر إلى مستعمر آخر...، ويبدو أن هذا التصريح يتناقض مع المبدأ الأساسي للسياسة الليبية، والذي يعد الإسلام ركنا أساسيا فيها، كما أن السكان في المغرب العربي كانوا ينظرون إلى الدولة العثمانية على أنها امتداد للدولة الإسلامية، ويمكن أن نقول أن هذا التصريح يتناقض تماما مع موقف آخر للقذافي نفسه إزاء الدولة العثمانية في إحدى التجمعات الجامعية المقامة في سنة 1974م، حيث ألقى أحد الطلاب كلمة تطرق فيها إلى الحكم العثماني في البلاد وصفه أنه كان حكمًا استعماريا مما أدى بالقذافي إلى القيام على الفور إلى المنصة وخاطب الجمهور قائلا: لن يكرر أحد من الآن فصاعدًا هذه الأخطاء التاريخية الافتراءات التي اخترقها المستعمرين، لم يكن الحكم التركي فترة استعمارية، لقد حاربنا دائما وأبدا معا ضد الأعداء، لقد عاش الأتراك والليبيون عيشة أخوية، وقد أمر القذافي بإلغاء هذه الافتراءات من الكتب المدرسية، وقد أكد القذافي موقفه هذا في الرسالة التي بعثها إلى رئاسة الجمهورية التركية 04 ماي 1978م، مؤكدا فيها نظرة شعبه إلى الدولة العثمانية لا تختلف عن نظرته تجاه الدولة الأموية والعباسية وبعدها امتداد للدولة الإسلامية، وأن الدولة الليبية بدأت بتصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة التي هي من تدبير الاستعمار الذي يحاول أن يبعد الشعبين العربي والتركي.[1]

ولقد أثرت الأوضاع العربية والدولية في تاريخ العلاقات الثنائية بين ليبيا وتركيا، فكان بعضها يشكل عاملا مساعدا في التقارب وحل الخلافات شبه المستمرة بينهما في حين كان البعض الآخر سببا في تلك الخلافات التي تكلف الدبلوماسية جهدا كبيرا في سبيل حلها وإزالة العقبات التي تقف في طريق تطور العلاقات الثنائية، وتأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية والعلاقات التركية (الإسرائيلية)، فضلا عن قضية قبرص، وكذلك الموقف التركي من الاعتداءات الأمريكية على ليبيا في عقد الثمانينات من القرن الماضي.

شهدت هذه الفترة من وصول نظام القذافي بعد انقلاب 1969م فتور في العلاقات استمر حتى سنة 1974 م كان سببه جهل تركيا بحقيقة ما يحدث على الأراضي من جهة وعلاقتها الجيدة مع نظام الملك السنوسي من جهة أخرى، كما اهتمت ليبيا بوضعها الداخلي والتخلص من النفوذ الأجنبي القواعد العسكرية في البلاد وتحرير مقدراتها النفطية من سيطرة الشركات

[1]. نبيل المظفري، ،"العلاقات التركية..." **مرجع سابق**، ص.85.

الأجنبية، حيث توجه بمجموعة من الاتفاقيات تجارية، وسجلت العلاقات من ذلك التاريخ تطورا في المجال التجاري وقطاع المقاولات العامة والقطاع العسكري، وشهدت زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الوزراء القطاعية نتج عنها عديد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والعلمية، غير أن محور العلاقات بين الطرفين في هذه الفترة (1969-2002) كان قائما بالدرجة الأولى على الجانب الاقتصادي والتجاري.[1]

[1]. خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص ص . 56،57.

خلاصة الفصل الأول:

تميزت السياسة التركية الليبية خلال المرحلة العثمانية بالتقارب باعتبار أن الدخول العثماني كان استجابة لطلب أهالي طرابلس الغرب لتخليصهم من ظلم وحقد فرسان القديس يوحنا وكرههم للإسلام والمسلمين، حيث شهدت الفترة العثمانية في ليبيا محطات ايجابية ساهمت في تحصين المنطقة من أطماع الغرب لمدة تقارب الخمسمائة سنة، تولى من خلالها مجموعة من الولاة وضع الأسس لدولة حديثة من خلال إدخالهم لمجموعة من القوانين العثمانية الحديثة والمعروفة بالتنظيمات، إلى النظم الإدارية والقانونية في ولاية طرابلس، كما لعب العثمانيون دورا هاما في بناء قطاع تعليمي على الطراز الحديث، كما شهد عصرهم نهضة في مجالات العمران والتجارة وغيرها، كما شهدت العلاقة بين تركيا وليبيا فتورا بعد انهيار الدولة العثمانية، إلا أنه سرعان ما عادت إلى مجراها الطبيعي، بل استمرت في تطور إيجابي متصاعد بعد مرحلة الاستقلال الليبي وفي فترة العقيد معمر القذافي كانت العلاقات مرتبطة بالتأثيرات الخارجية الخاصة بالقومية العربية منها والدولية مما شكل عاملا للتقارب أحيانا و للخلاف أحيانا أخرى إلى أن تولى حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002م، حيث ستتطرق الدراسة في الفصل الثاني إلى واقع العلاقات الجديدة في ظل الواقع الجديد في تركيا و تجليات الأحداث و التغييرات في ليبيا.

الفصل الثاني: ليبيا بين منظور السياسة التركية المعاصرة وتحديات التحولات السياسية في شمال أفريقيا

ستتطرق الدراسة في هذا الفصل إلى الاستراتيجيات المنتهجة من قبل حكومة العدالة والتنمية بعد وصولها السلطة في تركيا، والمواقف المتخذة إثر التحولات السياسية التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا وبالأخص ليبيا التي تشهد أزمة صراع على السلطة بعد سقوط نظام القذافي، وبحث على الدور التركي المتنامي في ظل تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في الداخل الليبي.

المبحث الأول: استراتيجية حكومة العدالة والتنمية تجاه منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا.

سيتعرض هذا المبحث إلى دراسة التعريف بحزب العدالة التنمية، الذي وصل للسلطة في تركيا من خلال بيان أهداف وأسس وأبعاد السياسة الخارجية المنتهجة بعد سنة 2002م وإستراتيجية الحزب الخارجية وموقع دول المغرب العربي منها مع التركيز على موقع ليبيا في منظور القيادة التركية.

المطلب **الأول: مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية**

أولا :نشأة وظروف وصوله للسلطة:

تأسّس حزب العدالة والتنمية في 14 أغسطس 2001م من قبل عدد من أعضاء حزب الفضيلة المحضور الذين توزعوا على حزبي السعادة وحزب العدالة والتنمية، وبرئاسة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول السابق، وقد أكد مؤسسوا الحزب البالغ عددهم 74، ومعظمهم من الجامعيين ورجال الأعمال والذين جمعوا بين الشباب وكبار السن.[1]

وقد جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية: " العمل كل من اجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع" يحترم الحزب الحريات الدينية والفكرية ويتبنى طرح الانفتاح على العالم والتسامح والحوار ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها

[1]. محمد ياس خضير، **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية ، خرائط السياسة الخارجية التركية**، (مصر: المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية، ج.3، 2016)، ص.11.

الجمهورية التركية كما يؤيد مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وقدم صورة لحزب ديمقراطي محافظ متمسك بمرجعيته الدينية[1].

جاء حزب العدالة والتنمية على خلفية جملة مشاكل كانت تعانيها تركيا، شملت الشأن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، إذ خلفت الأزمة الاقتصادي التي شهدتها تركيا منذ نهاية التسعينات موجه غضب وتشاؤم وإحباط في صفوف المجتمع التركي تجاه الطبقة السياسية التقليدية، ونتيجة للازمه المالية في عام2001م، وارتفاع نسبة البطالة وازدياد نسبة الشباب العاطل عن العمل وهو ما دلت عليه نتائج انتخابات 2002م ، واستطاع الحزب الوصول كأول قوة سياسية في تركيا [2].

يتمتع حزب العدالة والتنمية بقاعدة قوية وسط الأناضول ويطمح أعضاؤه إلى الصعود الاجتماعي[3]، حيث استطاع تولي المسؤوليات الحكومية منذ عام1987م دون اضطرار إلى تشكيل ائتلاف، واستطاع الحزب بالفوز في العديد من الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها تركيا في السنوات (2004، 2007 ،2009، 2011، 2015)م، ثم في 2016م والتي حققت بها الأغلبية التي تخوله تشكيل الحكومة بمفرده بعدما تعذر عليه ذلك سنة 2015 م [4].

اتجهت السياسة الخارجية التركية على مدى عقود نحو الغرب من خلال مشاركتها في مجلس أوروبا عام 1949م أو دخولها لحلف الأطلسي منذ عام 1952م، منذ توقيع اتفاقية الجماعة الأوروبية وتركيا تسعى وراء الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال إعادة رؤاها الإستراتيجية تجاه مختلف القضايا حتى الدينية، والبحث عن الدور الإقليمي والدولي وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002م، حيث تبنى هذا الحزب سياسات اقتصادية جديدة أسهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتبني سياسة اقتصادية

---

[1]. خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص.68.

[2]. **المرجع نفسه** ، ص.69.

[3]. رواء جاسم لطيف السعدي ، "الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في تغيير السياسي "، رسالة ماجستير للعلوم السياسية كلية الآداب والعلوم (الأردن :جامعة الشرق الأوسط عمان، 2010) ، ص.64.

[4]. خالد بقاص ، **مرجع سابق** ، ص.69.

جديدة أسهمت في عمل ترتيبات أمنية خاصة فيما يتعلق بسياسات إنهاء المشاكل [1]، ومساهمة تركيا على تقديم الحلول السياسية والروابط الاقتصادية في المنطقة ، وإنشاء علاقات تركية جديدة ومتميزة مع الدول وهو ما أشار إليه الدكتور احمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي "، وقد نشطت التجارة التركية جنبا إلى جنب مع السياسة في تحقيق مفهوم تصفير المشكلات مع دول الجوار أولا ثم مع جميع دول العالم، وذلك من خلال معاهدة الشراكة الإستراتيجية مع سوريا ، والتوسّط في موضوع المفوضات السورية الإسرائيلية والدخول على خط تشكيل الحكومة في العراق، والمساعدة في حل النزاعات السياسية في العراق ، ودعم حمله فك الحصار على غزه، واتخاذ موقف مختلف من حلف الناتو في بداية الأزمة الليبية، فضلا عن الدور الفاعل الذي لعبته تركيا في الملف النووي الإيراني، ومحاولة التدخل كوسيط في العديد من الأزمات التي شهدتها المنطقة، الأمر الذي أكده أردوغان من خلال خطاباته في شتى المناسبات، وزعم أن فوز حزب العدالة والتنمية يحتفي به في جميع أنحاء شمال إفريقيا ودول البلقان والشرق الأوسط [2].

ووفقا للائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية كما ترجمها الدكتور طارق عبد الجليل حددت مجموعة من المرتكزات والأهداف[3].

ثانيا: أهداف الحزب وفقا للوائح الداخلية والبرامج

أ- أهداف الحزب وفق اللوائح الداخلية

1. تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.
2. الحفاظ على وحدة الدولة التركية
3. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث الشعب التركي

---

[1]. احمد عارف أرحيل الكفارنة، "الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا "، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، م45، ع4 ،(2018)، ص.221.

[2]. بتول هليل خير الموسوي ، "العثمانية الجديدة وموقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط "، **مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية**_، ع . 45 ، ص.77.

[3]. خالد بقاص، **مرجع سابق** ، ص .69..

4. تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي
5. تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب
6. تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي
7. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك [1]
8. يرى الحزب أن العائلة هي أساس المجتمع التركي وهو جسر يربط الحاضر والماضي وضرورة الحفاظ على العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم الوطنية التي تنتمي إلى الماضي وعدم الابتعاد عنها
9. يرى الحزب ضرورة تطوير مستقبل الشباب بحيث يعملون في أطر من الثقة والاستقرار والأمان.
10. تعزيز الديمقراطية المشاركة بزيادة فعالية الشعب أثناء الانتخابات[2].
11. يؤمن الحزب بالإنسان كمصدر وهدف للتطوير الاقتصادي ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده .
12. يقبل الحزب بالاستفتاء العام كعملية فعالة من اجل تامين مساهمة الشعب في عملية الإدارة .
13. يؤمن الحزب أيضا بأنه العدالة تمكن من الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج ، وان القوة تنبع من القانون وليس العكس .[3]

ب- أهداف وفق البرامج:

أما برامج الحزب فقد اختصر أهدافه في الأتي : الديمقراطية، التنمية، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة، وتعرض البرنامج وسائل لتحقيق تلك الأهداف على التحول التالي:

---

[1]. رواء جاسم لطيف السعدي ، **مرجع سابق** ، ص .66.

[2]. ضياء نور الدين حسن ابو دية ، "وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية (2002-2013) "، جامعة الأزهر غزة عمادة الدراسات العليا لكلية الأدب والعلوم الإنسانية ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، 2016، ص. 36.

[3]. خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص.72.

1. نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا .
2. استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية الطبيعية المهملة لما يجعله بلد منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج
3. إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة
4. تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد مستوى الرفاه
5. تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب العمل
6. إتباع سياسات معاصرة رشيدة، عملية لإفادة الأمة في المجالات الاقتصادية والسياسية الخارجية والثقافة والفنون والتعليم والصحة و الزراعة والثروة الحيوانية [1].

ثالثا: أسس ومبادئ السياسة التركية الجديدة :

يقوا احمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي "أن تركيا ومع بداية وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، بدأت بتطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضه صلبة، توظف فيها مورثاتها التاريخية والجغرافية، توظيفا امثل وهو ما يتطلب منها الالتزام بأسس ومبادئ تمكنها من تطبيق سياسة خارجية ايجابية وفعالة .[2]

غير انه أفضل ما يمكن عرضه للحديث عن السياسة الخارجية التركية، ما تعرض له البروفسير احمد داوود أوغلو وتحقق إلى مثلها واقعا تطبيقا في الفترة مابين 1 ماي 2009م و28 أوت 2014م والتي تقوم على ستة مبادئ وهي[3]:

---

[1]. رواء جاسم لطيف السعدي، **مرجع سابق**، ص.67.

[2]. جمال خالد القاضي، "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في المنطقة الشرق "، دار الخليج ، ص .166.

http://eng .akpartioty./English/parrty .programme .htm

[3]. خالد بقاص ، **مرجع سابق** ، ص.72.

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن.

والحقيقة انه ما لم تحرص دوله من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها بلا شك ستكون عاجزة عند التأثير في محيطها، كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك، وما تعنيه هو أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في المقابل ذلك امن الحرية تتحول مع الوقت إلى أنظمة سلطوية وفي المقابل تصاب الأنظمة التي تضحى بالأمن بدعوى منح الكثير من الحريات بحاله من الاضطراب المخيف.[1]

ويشير أوغلو إلى التوجه العالمي تجاه تقليص الحرب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر بحجة التهديدات الإرهابية، وينوه بالجهود التركية والتي يصفها بالناجحة، على أنها وفقت بين مسالة توسع مساحة الحريات، وعدم المغامرة بأمنها، ويشير إلى سنة 2007م التي تعرضت فيها تركيا إلى مخاطر الإرهاب وتهديداته، غير أنها حرصت في ذات الوقت على صون الحريات، ويؤكد أوغلو في ختام هذا العنصر على أن الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا. [2]

المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع دول الجوار (صفر مشكلة).

يذكر الدكتور أوغلو أن المقارنة لوضع تركيا السابق ووضعها الحالي –أي بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة– سنجد أن علاقات تركيا بدول الجوار أصبحت علاقة جيدة ويضرب أمثلة على ذلك بدء بسوريا التي أصبحت العلاقات معها تتحسن بشكل ملحوظ، وهذا بالطبع قبل دخول سوريا في أزمتها سنة 2011م، كما أن يذكر أن العلاقات التركية الجورجية تطورت كثيرا حيث أصبح لتركيا إمكانية استخدام مطار (باتوم) الجورجي وهذا بعد نجاحا دبلوماسي مهما، ويواصل أوغلو في إعطاء أمثلة على علاقات الجوار الجيدة على غرار بلغاريا وإيران[3].

---

[1]. أحمد داود أوغلو ، "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية "، تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر : مركز الجزيرة الدراسات ، ط.2، 2011م)، ص.612.

[2]. خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص ص.72 ،73.

[3]. **المرجع نفسه**، ص.73.

المبدأ الثالث: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.

يقصد التأثير على البلقان والشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى وقد كان للخارجية التركية في عقد التسعينات اهتمام جاد ومؤثر في البلقان لا سما في أزمة البوسنة والهرسك وكوسوفو وهو اهتمام يرتكز إلى أسس راسخة، وقد ظلت قدرة تركيا على النفوذ إلى الشرق الأوسط محدودة مقارنة بما تتمتع به من تأثير داخل البلقان والقوقاز، ومشكلة الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدي كل الطرفين تركيا و الدول العربية كانت العامل الأساسي وراء عدم انفتاح الطرفين على بعضهم البعض، تجسدت هذه الصورة السلبية على إن الأتراك احتلوا الأراضي العربية لأربعة قرون وان العرب قد خانوا الدولة العثمانية، وقوف ذلك الحاجز النفسي من ثم عقبة كؤود أمام انفتاح كل من الطرفين على الأخر بيّد أن الضرورات البراغماتية التي تولدت عند الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل فتحت الطريق أمام هذه العلاقات، وحطمت تلك الحواجز التاريخية، النفسية وهو ما جعل تركيا أكثر التزاما بسياسة شرق أوسطية فعالة منذ 2002م[1].

المبدأ الرابع: سياسة خارجية متعددة الإبعاد.

هنا يرى أوغلو إن العلاقات مع اللاعبين الدوليين، ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فالعلاقات مع واشنطن، ومع روسيا، والسعي للانضمام للاتحاد الأوروبي هي علاقات تجرى في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة[2].

المبدأ الخامس: إتباع الدبلوماسية المتناغمة.

شهدت الدبلوماسية التركية منذ 2003م نشاطا بارزا من خلال عضويتها في عديد المنظمات الدولية واستضافتها لعديد من المؤتمرات الدولية، إذا استضافة تركيا بعد2003م قمة الناتو وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنتديات دولية كثيرة كما أصبحت عضو مراقبا في الاتحاد الإفريقي بعدما شهدت تركيا انفتاحا على إفريقيا منذ 2005م، وشارك رجب طيب أردوغان عندما كان رئيسا للوزراء في قمة الاتحاد الإفريقي، وإضافة إلى المشاركة تركيا لعديد

[1]. احمد داود أوغلو ، **مرجع سابق**، ص ص .613 ،614.

[2]. جمال خالد القاضي، **مرجع سابق**، ص .167.

اللقاءات المنعقد تحت أشراف جامعة الدول العربية، لكل هذه التحركات جعلت الدكتور أحمد داوود أوغلو يطلق على الفترة ما بين 2002م وحتى سنة طبع مؤلفات وهي 2010م بفترة التغيير الإيجابي، حيث ذكر أن تركيا أصبحت في عين الرأي العام العالمي دولة ذات دور في تأسيس الاستقرار لها وللدولة المحيطة، وإنها انتقلت من دولة مركز إلى قوة عالمية .[1]

وثمة مسألة ينبغي التأكيد عليها هنا، وهي تبلور حاله من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغرى للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، فبموازاة تبني الدولة السياسات الانفتاحية على إفريقيا ، قام اتحاد رجال الإعمال الأتراك (tus Kon) يعقد قمة لرجال الإعمال في إفريقيا، جمعت المئات من رجال الأعمال والعشرات من الوزراء وقامت مؤسسة لرجال الأعمال في الخليج وتقوم المنظمة موسياد (Musied) بأدوار نشطة للإتحاد الأوربي تشارك هذه الجهود المجتمعة في رسم صورة تركيا الجديدة وتمثل عناصر أساسية فيها[2].

المبدأ السادس: أسلوب دبلوماسي جديد.

في الفترة الطويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسريه، ليس لها رسالة سوى أنه تكون معبرا بين الأطراف الكبرى، أي جسرا بين طرف وآخر دون أن تكون فاعلا بين الطرفين وكأنه من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنديانه رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودوله قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل ومنتدياتها من خلال نظريتها الأوروبية، وهذه الرؤية ليست موجهة للدبلوماسيين و السياسيين وحدهم بل المثقفين أيضا إذ أن الوصول لي نتائج ايجابية امراً مستحيلا دون إعادة تهيئة وتطوير نموذج جديد للمثقفين : وهذه الزاوية يمكن التذكير بالكلمة التي ألقاها عبد الله غول في طهران عندما كان وزير الخارجية حيث انتقد الأنظمة اللاديمقراطية في دولة تشهد أزمات في مسارها الديمقراطي.[3]

---

[1] . خالد بقاص ، **مرجع سابق** ، ص74.

[2] . أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص615.

[3] . **المرجع نفسه**، ص. 615،616.

وقد حدد أحد صانعي السياسة الخارجية التركية إبراهيم كالين– كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والناطق الرسمي باسم الرئاسة التركية– ثلاثة مبادئ أساسية ارتكزت عليها السياسة الخارجية لتركية منذ سنة 2002م.

- مبدأ العدالة السياسية والاقتصادية.
- مبدأ التوازن بين الأمن والحريات.
- مبدأ التنمية الاقتصادية والتجارية [1].

المطلب الثاني: موقع منطقة المغرب الغربي شمال إفريقيا في منظور حكومة العدالة التنمية

يلعب الموقع الجغرافي لأي دولة دورا واضحا في سياستها الخارجية، فقد ذهب سيبكمان إلى القول (أن قوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي ، فضلا عن مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدد سكانها، وتطورها التقني ... وجميعها مقومات إستراتيجية ذات وزن في تحديد دور الدور في السياسة الدولية) ويقول نابليون بونابرت (أن الموقع الجغرافي هو الذي يملي السياسة)، ويقول بنيتو موسولينى الزعيم الفاشي الايطالي خلال فترة الحربين (ما كانت السياسة الخارجية امرأ مبكرا ، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية).[2]

تهتم تركيا بالمستجدات في إفريقيا، سواء بسبب الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تمتلكها مع شعوب المنطقة أو بسبب تأثيرها المباشر أو غير المباشر، وتعتمد الرؤية التركية حيال المنطقة على إحلال السلام والاستقرار والأمن الدائم والتنمية الاقتصادية المستدامة، ويعتبر إحلال السلام والأمن والاستقرار شرطيا لابد من تحقيقه من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار، ولهذا تبذل جهودا من اجل حل المشاكل الموجودة في المنطقة

[1] . خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص ص .75، 76.

[2] . إبراهيم ميرغني محمد علي ، **الصراع حول الهوية وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية** ،(السعودية :المستقبل العربي للدراسات جامعة نايف للعلوم الأمنية ،ع،491)، ص .78 .

عن طريق الحوار وخلق الترابط الاقتصادي المتبادل بين دول المنطقة وتعزيز العلاقات في المجال الثقافي والاجتماعي .[1]

يستمد المنظور الاستراتيجي التركي تجاه إفريقيا مؤشراته الحديثة من خلال ركيزة الدبلوماسية المتناغمة التي ترى أن الدور التركي الحديث يجب أن يتجاوز مفهوم الدولة الطرفية غير الفاعلة إلى تعزيز و خلق آليات من التوافق والانسجام بين آليات الكبرى للدولة التركية الحديثة والاستراتيجيات الصغرى للشركات والأفراد، وبهذا المنظور يضع الساسة الأتراك الجدد في إفريقيا مساحة مهمة لخلق هوامش مؤثرة للدبلوماسية التركية لذلك شكلت سنة 2005م انعطافا جديدا نحو إفريقيا بالإعلان عن هذه السنة سنة الانفتاح على إفريقيا ليتبع بعد ذلك بالإعلان عن تركيا حليفا استراتيجيا للاتحاد الافرايقي سنة 2008م.[2]

تحاول تركيا زيادة حصتها من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إفريقيا منذ بداية علاقتها مع البلدان الإفريقية على مدى السنوات الخمسة الماضية، كانت تركيا إلى جانب البرازيل، الصين، الهند، واحدة من الدول الأربعة غير الإفريقية التي لها أكبر حضور في القارة، حيث حققت تركيا صادرات بلغت 11.5مليار دولار للقارة الإفريقية خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، تمثل المنتجات الصناعية الحصة الأكبر من الصادرات التركية إلى البلدان الإفريقية ،ووفقا للبيانات الصادرة عند مكتب الإحصاء التركي فإنّ حجم التجارة بين تركيا والدول الإفريقية زاد أيضا نسبة 14.1% مقارنة بالعام السابق[3]، نظرا لما تملكه القارة الإفريقية من مكانة مهمة في خريطة العالمية ولتوفرها على إمكانيات عديدة من ارض خصبة ومياه ومعادن طبيعية ثمينة (ثلث إنتاج العالم من اليورانيوم الطبيعي) وإمكانيات نفطية معتبرة وسوقه

---

[1]. محمد ياسين خضير ، الخرائط **القوى الداخلية في الجمهورية التركية خرائط السياسة الخارجية التركية** ، (مصر : المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية ،ج.2016،3) ، ص.220 .

[2]. بوحنية قوي، "إفريقيا في الاستراتيجيات التركية الجديدة "، 2016/09/28 .
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160928120703136.htm

[3]. Omid Shokri Kalehsar" ،Turkey’s focus on Africa: energy security، political influence and economic growth "، 17/2/2020
https://uwidata.com/8052-turkeys-focus-on-africa-energy-security-political-influence-and-economic-growth/

استهلاكية واسعة، فقد دخلت مجال اهتمام إدراك السياسة الخارجية التركية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، لأنه تاريخ تركيا الحديث والمعاصر، شهدت تركيا علاقات لم تكمن قوية مع دول شمال إفريقيا فانه ذات التاريخ تسجل ضعفا في علاقات مع الدول الإفريقية جنوبا، وهذا ما سعت الحكومة الجديدة بعد 2002م إلي تغييره حيث اعتمدت السياسة الخارجية التركية مجموعة من الإبعاد لتحقيق الفعالية في تنفيذ الأهداف المسطرة من شتى المجالات.[1]

ويرى قادة تركيا الجديدة انه إذا أرادت تركيا أن تحقق لنفسها ساحة تأثير دولية في العمق الإفريقي، وان أرادت أن تكون صاحبة المناورة والتأثير في توازنات البحر الأبيض المتوسط يجب عليها أن تبني جسرا استراتيجيا بين سياساتها حيال شرق المتوسط والشرق الأوسط في الحوض القريب منها وان تدعم رؤيتها الإستراتيجية هذه بسياسات متجهة نحو شمال إفريقيا ووسط البحر المتوسط ، ووفقا لهذا المنظور، وعند النظر إلى التحويلات الجديدة في الاقتصاد السياسي، حسب المنظور الجغرافي، يظهر لنا القرن الحادي والعشرون مرشحاً لان يكون قرنا آسيويا في بدايته ، وإفريقيا في نهايته [2]

يجدد مهندس السياسة الخارجية، أحمد داوود أوغلو، على تركيا القرن الحادي العشرين أن تتخلع من كونها دولة طرفية، و أن تكتسب بسرعة وضعيتها لدولة لا صرف جهودها فقط من اجل حماية استمرارها بل توظيفها لحماية نظامها من خلال الاضطلاع بدور استقرار ونظم الدول المجاورة.

ولا ترى تركيا من وجهة نظرها الجديدة أنّ إفريقيا بعيدة عنها بل على النقيض تماما، فتركيا من الناحية الجيوسياسية دولة أوراسية ذات جوار مباشر مع إفريقيا ، وقد أصبحت إفريقيا إحدى ساحات الاختبار لرؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة من حيث التصور الجيوسياسي والعمق الاستراتيجي والأسلوب الدبلوماسي[3].

---

[1]. خالد بقاص ، **مرجع سابق** ،ص .82.

[2] .بوحنية قوي ، **مرجع سابق**

[3] . **المرجع نفسه**

أولا :أهمية منطقة المتوسط وشمال أفريقيا لتركيا

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها موقع البحر الأبيض المتوسط وضعته تركيا ضمن أولويات سياساتها الخارجية فهذه الأهمية الجيوسياسية للمتوسط تكمن في بنيته الجيوبوليتيكية كون شواطئه تضم دولا تزخر بالكثير من الثروات وموارد الطاقة لأنها مهد لأقدم الحضارات، ويعتبر مركز الاتصالات والتواصل من العالم العربي والغربي كما أنها من أهم مراكز عبور النفط ، الأمر الذي جعل المتوسط ذو أهمية كبيرة لدى معظم الدول الكبرى عالميا وإقليميا، وتركيا من الدول التي تسعى جاهدة للعب دور فعال في محيطها الإقليمي المتوسطي[1]، ويرتبط المتوسط بأكبر المراكز البحرية الإستراتيجية في العالم هي:

- مضيق جبل طارق الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي
- مضيق صقلية الذي يصل الحوض الشرقي بالمحيط الأطلسي
- قناة السويس التي تربط البحر المتوسط والبحر الأحمر بالمحيط الهادي .
- مضيقي اليوسقو الدردنيل اللذان يربطان البحر الأسود والعالم الروسي والقوقاز[2].

لقد أدركت القيادة التركية أن الأهمية السياسية للمدى المتوسطي تتلخص في مفهومين أساسيين أولهما مفهوم السلام كحزام امن للوضع الإقليمي بين الدول وثانيها التحول المؤسسي القائم على مجموعة قيم عالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والحكم الصالح ، كما أدركت أن انهيار دول عربية ذات وزن في الشرق الأوسط يسبب فراغا استراتيجيا كبيرا يثير أطماع أطراف محلية وأجنبية عديدة ، ويعطي للقوى المختلفة الشعور بهامش أكبر للحركة المستقلة فهذا ما دفع تركيا إلى الاهتمام بهذه المنطقة المرغوب فيها من دول كثيرة لا تنتمي إليها (كالولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ،الصين ...)[3].

---

[1] . لينده حفصي ،"المنظور التركي للأمن والتعاون في المتوسط (2016/2015)" ، مذكرة تكمليه لنيل شهادة الماستر (الجزائر :جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2016)، ص.10 .

[2]. **المرجع نفسه** ، ص ص.11، 12.

[3]. عبد الله التركماني ،" توجهات السياسية الخارجية التركية "، 2009/03/05.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164768

ونظرا لتنوع مجالات الاهتمام التركي بالمنطقة المتوسطية سواء على الصعيد الاقتصادي أو التجاري أو حتى السياسي ، فإنّ الاهتمام الأمني يبرز أيضا حيث تستطيع أنقره من خلاله تحقيق أهداف لعل أبرزها الحفاظ على المصالح الراهنة ، فضلا عن فتح آفاق جديدة للتعاون ، تتطلب بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا، وتنظر تركيا إلى المنطقة العربية المتوسطية من زاوية المصالح الحيوية ، حيث تشكل الدول العربية سوقا ممتازة، للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية ، وكذا تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسيين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموح تركيا لكي تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية ، وتكمن أهمية المنطقة المتوسطية في السياسة الخارجية التركية في :

- ❖ تامين مصالحها الاقتصادية والتجارية، فحجم التجارة التركية مع القارة تضاعف بصورة كبيرة
- ❖ اعتبار سياسي يتمثل في تحقيق جانب من سياستها الخارجية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية الحاكم من وصوله للحكم باعتبار أنقرة لاعبا عالميا كما ترغب في الحصول على دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية
- ❖ لعب دور عبر الطرقة الدبلوماسية (الوساطة، المساعي الحميدة وغيرها) لتحقيق الاستقرار في مناطق النزاعات في القارة
- ❖ تقديم المساعدات للقارة من اجل تحقيق تقدم في مجالات الديمقراطية والحكم الراشد باعتبارهما من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن، مع تأكيدها على انحيازها للشعوب في مناطق الصراعات ويلاحظ أن هذا المبدأ قد يجعلها تصطدم مع النظم الديكتاتورية التي ترغب في قمع شعوبها.
- ❖ تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية والدولية التي تستهدف زيادة الأمن السلم في القارة
- ❖ التأكيد على مبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية في أطار السياسة التي يتبناها الاتحاد الإفريقي أو بمعنى آخر هي ضد فكرة التدويل في ظل الأجندات الضيقة للدول الكبرى المتدخلة والتي لا تستهدف سوى تحقيق مصالحها الخاصة، ولقد تم التأكيد على هذه

المبادئ في قمة (مالابو) التي اعتبرت الأمن والسلم ركنين أساسيين لتحقيق التنمية المشتركة بين الجانبين.[1]

تشكل العلاقة التركية العربية جانبا جديدًا ومهما في السياسة الخارجية التركية، ويعد اهتمام تركيا بالدول العربية مؤشرا على رغبتها في أن تصبح فاعلا نشطا فيها عبر الجهود الحكومة وغير الحكومة حيث أصدرت تركيا وثيقة عند توجهها الجديد تجاه إفريقيا أطلقت عليها اسم " السياسة الإفريقية" وتسعى هذه السياسة إلى تدعيم الروابط الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية التركية مع الدول الإفريقية.

وينبع الاهتمام التركي بهذه المنطقة من عدة اعتبارات بعضها يرتبط بتامين العلاقات الاقتصادية والتجارية الضخمة مع دولها فضلا عن الاعتبارات السياسية المرتبطة بالحصول على دعمها في المحافل الدولية، كما أنّ تركيا تحضي بحضور بارز تاريخيا في أهم الدول الجنوب متوسطية من الناحية الإستراتيجية حيث سيطرت الخلافة العثمانية على دول شمال إفريقيا– مصر وليبيا والجزائر– لوقت طويل من الزمن، ويعود الاهتمام التركي بإفريقيا إلى نهاية التسعينات حيث أنها أرادت أن تعيد أمجاد الدولة العثمانية[2].

ومن جهة أخرى وجدت تركيا الناهضة والتي حققت نجاحات اقتصادية كبيرة صنّفت الثانية عالميا من حيث النمو الاقتصادي السامحة لتقوية العلاقات مع دول المغرب العربي الثرية بمواردها الطبيعية والطاقة البشرية ومواقعها الإستراتيجية وجنوب أوروبا، وقد فاقت حجم التعاملات الاقتصادية من دول المنطقة ككل قرابة عشرين مليار دولار أمريكي تركز من أكثر من عشرة مليار دولار مع ليبيا والباقي موزع على بقية الدول المغاربية[3].

وقد ركزّ المسئولون الأتراك منذ 2002م على تحقيق تقدم في العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا والتي كانت علاقة ضعيفة قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم حيث كانت مركزة بشكل اكبر مع دول شمال إفريقيا مقارنة بدول جنوب إفريقيا، وقد وضحت حكومة العدالة

---

[1]. بدر حسين الشافعي ، " تركيا ومعضلة الأمة في إفريقيا "، 2015/12/21.
https://studies.aljazeera.net/en/node/3987

[2]. ليندة حفصي، **مرجع سابق**، ص.30.

[3]. زبير خلف الله،" العلاقات المغاربية التركية ورهانات الحاضر"، 13 أبريل 2016.
https://www.turkpress.co/node/20669

والتنمية سنة 2003م خطة لتعاون الاقتصادي والتجاري مع إفريقيا سميت بـ: استراتيجية تعزيز العلاقات التجارية و الاقتصادية مع إفريقيا والتي تمثلت أهم أهدافها في ما يلي:[1]

- زيادة حصة تركيا في حجم التجارة الكلي مع الدول الإفريقية بأكثر من 3% في ثلاث سنوات.
- فتح الطريق لشركات المقاولات التركية الصغيرة والمتوسطة لاختراق دول المنطقة
- القيام باستثمارات مشتركة أو استثمارية تركية مباشرة مع الدول الإفريقية لزيادة القوة التنافسية لتركيا في قطاعات محددة
- نقل التكنولوجيا التركية لدول المنطقة
- رفع حصة شركات البناء التركية الاستثمارية والهندسية في الأسواق الإفريقية
- التحقيق من حدة الفقر عن طريق الاستثمار في الدول الإفريقية من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية وإرساء مزيد من القيم المضافة في اقتصاد اتهم المحلية.[2]

تزامن ارتفاع أسعار النفط العالمي ينمو اقتصاديات الدول في منطقة شمال إفريقيا مع مطلع القرن الواحد والعشرون إلى اهتمام تركي متزايد بالمنطقة حيث ارتفعت نسبة التجارة التركية مع دول شمال إفريقيا ارتفاعا سريعا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في أواخر 2002م، فسجلت الصادرات نسبة نمو قدرها 40% سنة 2004م بالغة نحو 2.2 مليار دولار ممثلة نحو 4%من محمل الصادرات التركية ومحمل الصادرات التركية، نحو 19% من الصادرات المتوجهة لمجمل الدول العربية ، وقد سجلت سنة 2005م زيادة في التجارة بين تركيا ودول إفريقيا ، إذا ارتفعت النسبة الإجمالية لصادرات تركيا الموجهة إلى كل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس . وذلك خلال الستة أشهر ألأولى من سنة 2005م إلى نحو 43% عما كانت عليها خلال السنة الأشهر الأولى من سنة 2004م كما ارتفعت نسبة الواردات التركية من دولة شمال إفريقيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2005م إلى نحو 20% مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترات من سنة 2004م .[3]

---

[1] . خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص. 98.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.98.

[3]. **المرجع نفسه**، ص .101.

أبرمت تركيا اتفاقيات تجارية حرة مع المغرب وتونس وتجري في نفس الوقت محادث مع الجزائر ومصر لاتفاقيات التجارة الحرة الجديدة وقال وزير الدولة التركية " كورد توزمن"، الذي يزور المغرب في مارس، أن عدد المشاريع التي يعمل عليها مقاولون أتراك في شمال إفريقيا تضاعف في عام 2004م وأن المشاريع التي تما انجازها حتى الآن بلغت 15دولار أمريكي.[1]

شهدت العلاقات التركية المصرية تقاربا ملحوظا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، حيث تبادل زعماء الدولتين الزيارة أكثر من مرة فقام الرئيس المصري السابق "حسن مبارك "بزيارة انقره في أعوام 2009/2007/2004م، في حين كانت القاهرة أول عاصمة عربية يزورها الرئيس "عبد الله جول عقبة انتخابه رئيسا لتركيا عام 2007م ثم عاد إلى زيارتها مجددا في فبراير 2009م لحضور مؤتمر شرم الشيخ حول أحداث غزة ، حيث كان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان قد سبقه بزيارة القاهرة في العام نفسه للتشاور مع الحكومة المصرية بخصوص ذات الموضوع ، ويمكن القول أن التعاون الاقتصادي كان المحور الرئيسي لعلاقات الدولتين خلال تلك المرحلة إذ تم توقيع اتفاقيه للتجارة الحرة بين البلدين ثم تفعيلها في مطلع مارس 2007م، وكان من شانه ذلك تنامي معدلات التبادل التجاري بين الدولتين وزيادة حجم الاستثمارات التركية في مصر ، حيث زاد حجم التبادل التجاري من 11 مليار دولار 2007م وفي عام الى3.2 مليار دولار عام 2010م ، كما بلغت قيمة الاستثمارات التركية في مصر 1.1 مليار دولار موزعة على 200 شركة [2]وعقد في القاهرة بتاريخ 21 آذار 2010م المؤتمر الدولي للمانحين من اجل إعادة إعمار" دارفور" وتنمية برئاسة مشتركة من تركيا ومصر وقد أعلنت تركيا في هذا المؤتمر عن تقديم ما يقارب 70 مليون دولار كمساعدات [3] . أما العلاقات التركية التونسية فتأسيا على الماضي التاريخي بين الدولتين ، فان تونس ليست بلدا جديدا على الأتراك ، وقد شهدت بدايات التسعينات من القرن العشرين حركية اقتصادية بين الطرفين ، إذا

---

[1]. Kaan Nazl ،" TURKEY AND NORTH AFRICA: CHALLENGE AND OPPORTUNITY"
file:///C:/Users/DELL/AppData/Local/Temp/esi_turkey_tpq_id_33.pdf

[2]. احمد محمد وهبان ،**السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية** (السعودية :الجمعية السعودية للعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الملك سعودي ، ع.11 ، 2013) ص ص. 34 ،35 .

[3]. محمد يابس حضير، **مرجع سابق** ، ص. 108.

وقع الطرفان في سنة 1991م اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار بينهما ، كما وقع في سنة 1992م اتفاقية للتعاون التقني والاقتصادي والتجاري[1].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم أواخر سنة 2002م، بدأت العلاقات الاقتصادية تتجه نحو مزيد من التطور، حيث تم توقيع اتفاقية تجارة حرة بينهما في سبتمبر 2004م تهدف إلى زيادة حجم التجارة بين الدولتين ، والتي تبلغ 300 مليون دولار أمريكي خلال زيارة انقره في فبراير2005م، قال وزير التونسي عبد القادر هرماسي أن البلدان يهدفان إلى زيادة حجم التجارة لتصل إلى مليار دولار بحلول 2008م[2] ، وقد تم في سنة 2005م توقيع اتفاقية التعاون الصناعي بين الطرفين هدف من خلاله إلى تعزيز القدرة التنافسية من اجل إقامة مشاريع صناعية مشتركة ، وبلغ عدد الشركات التونسية في تونس نحو 23 شركة كما توجد نحو ثماني وأربعون شركة تونسية بلغت سنة 2007م قيمة قدرها 200 مليون دولار[3].

ثانيا: أهمية موقع ليبيا لتركيا.

يبدو أن التحرك التركي في ليبيا قبل وبعد سقوط نظام معمر القذافي عام 2011م في ظل حكومة العدالة والتنمية، يوحى بمدى الأهمية الكبرى التي توليها القيادة التركية لهذه الدول المتوسطية التي مازالت تعاني من آثار الانقسام السياسي والعسكري في ظل التنافس والصراع الداخلي الذي يعكس حقيقة التنافس الإقليمي والدولي حيث تقف مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والعسكرية في قائمة الدوافع كالسياسة التركية اتجاه ليبيا والتي دفعتها للمساهمة في لعب دور في خريطة ليبيا بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، على اعتبار أنّ المصلحة الوطنية تعتبر المحرك الأساسي لأي دولة في سياستها الخارجية.[4]

---

[1]. خالد بقاص ، **مرجع سابق** ، ص. 108.

[2] . Kaan Nazli ، op.cit.

[3] . خالد بقاص، **المرجع نفسه**، ص.108.

[4]. بشار ترش،"مكانة ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي" ، 2020/01/18.
https://blogs.aljazeera.net/blogs/2020/1/15

فمن جهة تقف السياسية في قائمة هذه الاعتبارات ، حيث تحتل ليبيا مكانة بارزة ضمن المدرك الاستراتيجي التركي، من خلال سعى تركيا لتثبيت موطئ لها جنوب البحر المتوسط، عبر نافذة تتجاوز مساحتها أكثر من 1770كلم، وهي مساحة ذات أهمية إستراتيجية بالغة بكل المعطيات ، تمنح تركيا عمقا استراتيجيا كبيرا ، يمتد من شمال إفريقيا إلى بحر ايجة وخليج أنطاليا، ليكون بذلك ثاني موقع تركي في المتوسط بعد قبرص التركية ، وهو موطئ يثبت أقدام تركيا على المستوى الجغرافي في المتوسط، وكذلك يمنح هذه الموطئ فرصة كبيرة لتطوير سياستها كدولة متوسطية تنافس السياسة الأوروبية المهتمة بليبيا بموقعها وبثروتها في الحوض الشرقي المتوسط ، ومن هنا يأتي التحرك في ليبيا لكسب شريك متوسطي يكسر عن تركيا حالة العزلة المتوسطية التي تؤسس لها بعض الدول الأوروبية بالتشارك مع مصر و(إسرائيل) واليونان وقبرص اليونانية التي عبر عنها (منتدى شرق المتوسط) الذي يهدف إلى عزل تركيا في الحوض الشرقي للمتوسط ومنعها من الاستفادة من ثروات المنطقة .[1]

يتزامن هذا التطور في المنطقة مع انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها القوة المهيمنة هناك، إذ لم تعد الولايات المتحدة ترغب في أن تكون اللاعب المهيمن الذي يوفر الأمن ويضبط توازنات القوة في المنطقة[2].

ويؤدي الانسحاب الأمريكي إلى إيجاد فراغات قوة تملأها موسكو وفاعلون آخرون مثل الإمارات العربية المتحدة وإيران وتركيا، هذا الصراع المزدوج المتمثل في المساعي المبذولة لتقسيم موارد الطاقة في المنطقة شرق المتوسط ومساعي ملء فراغ القوة، عقدت بصورة أكبر طبيعية التنافس وبات يخلط بين المنطقة الاقتصادية والمنطقة الجو سياسية ويزيد حالة عدم اليقين هذا أيضا من سرعة سباق التسلح[3].

ويضاف إلى ذلك رغبة تركيا بالاستفادة من الموقع الليبي الذي يعد بمثابة بوابة مهمة لتركيا باتجاه القارة الإفريقية لتحقيق سياستها الرامية بتوسيع دائرة نفوذها في القارة الإفريقية التي

---

[1]. **المرجع نفسه.**

[2] . طلحة كوسا ،"أين تكمن الأهمية الإستراتيجية للتحالف التركي الليبي ؟"، 2019/12/27.
https://www.trtarabi.com/opinion/23159

[3]. بشار ترش ، **مرجع سابق**

أصبحت محطة أنظار العديد من القوى الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى تعد الاعتبارات الاقتصادية مكونا أصيلا في إستراتيجية تركيا في ليبيا حيث تعتبر ليبيا صاحبة اكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بحوالي 48 مليار برميل من النفط بالإضافة إلى احتياطي الغاز الذي يقدر بحوالي 1.5ترليون متر مكعب ، الأمر الذي يقدم لتركيا فرصة كبيرة في تامين الطلب الداخلي من النفط والغاز لتلبية احتياجاتها وبالتالي التخلص من تبعية الإمدادات من روسيا وإيران ، بل وأكثر من ذلك يقدم لها فرصة كبيرة للانخراط في قضية تزويد الاتحاد الأوروبي بهذه الطاقة الإستراتيجية، وتعزز مكانتها كمركز عالمي لنقل الطاقة ، خاصة في ظل ما تحتويه منطقة الحوض الشرقي للمتوسط من ثروات نفطية وغازية غير مكتشفة سواء في المياه الاقتصادية الليبية أو التركية .

ومن هنا تأتي الرغبة الكبيرة في الاستفادة من لعبة خطوط الأنابيب التي تحاول دول الحوض الشرقي للمتوسط إخراج تركيا منها ،لذا جاءت مذكرة التفاهم بشان السيادة على المناطق البحرية التي وقعتها تركيا مع ليبيا في تشرين الثاني من العام 2019م لتقلب الطاولة على الدول التي حاولت إخراج تركيا من اللعبة ، ووجهت تركيا بذلك رسالة إلى اللاعبين الآخرين في مجال الطاقة في منطقة الحوض الشرقي ، مضمونها أن وصول خطوط أنابيب الغاز إلى أوروبا سيكون معقدا في حال يتم ضم تركيا للمعادلة ، وهذا التقرير الذي صدر عن المركز الإسرائيلي للدراسات الإقليمية والخارجية والذي أشار إلى أن مذكرة التفاهم في شرق المتوسط ستعزز من مكانه تركيا ، وسَتَحُولَ دون تمكن كل من " إسرائيل" قبرص اليونانية ، واليونان من الإقدام على أية خطوة في هذه المنطقة من دون الحصول على إذن مسبق منها ، الأمر الذي سيؤثر على قدرة "إسرائيل " على تصدير غازها لأوروبا ، على اعتبار أن الأنبوب الذي يفترض أن ينقل الغاز سيمر في المياه الاقتصادية لتركيا حسب الاتفاق البحري مع ليبيا. بالإضافة إلى ذلك الرغبة التركية للاستفادة من الآفاق الاقتصادية الكبيرة التي قد تقدمها ليبيا لها فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى عملية تشجيع الليبيين للاستثمار في تركيا، أما الاعتبارات الأمنية العسكرية فتعد أيضا أهم النقاط التي تدخل في المدرك الاستراتيجي التركي، حيث تسعى تركيا من خلال وجودها في ليبيا بأن تضمن دورها في أي ترتيبات أمنية وعسكرية ومستقبلية في ليبيا، يضاف إلى ذلك الفرصة الكبيرة التي يمكن

أن تحصلها تركيا من خلال عقود بيع السلاح والمعدات العسكرية التركية التي تحتاجها حكومة الوفاق لمواجهة أطماع الجنرال خليفة حفتر الذي يتلقى دعما كبيرا من الإمارات العربية المتحدة ومن مصر.

إن تحرك تركيا في ليبيا يحمل في طياته حسابات إستراتيجية لها علاقة بمشاريع أنقرة الإقليمية، حيث تعكس مكانة ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي هذه الحسابات التي تهدف إلى تحويل دقة التوازن مع القوى الإقليمية لصالح تركيا ودورها، وإبراز حقيقة جديدة أمام العالم تتعلق بالتأثير التركي والحقوق السيادة في منطقة الحوض الشرق بالشكل الذي يتماشى تماما مع طموح تركيا الأوسع في تطوير سياسة خارجية أكثر جرأة وأكثر وضوحا لتحقيق المكانة والنفوذ كقوة إقليمية طامحة وخاصة في المجال البحري وفي البحر المتوسط[1].

المطلب الثالث: السياسة التركية بعدد تولي حزب العدالة والتنمية تجاه ليبيا في الفترة (2002-2011)

تحدث أحمد داود علو في كتابه العمق الاستراتيجي في تحليله قائلا أن القوة الفعلية لأية دوله ليست ضمن محيطها فقط بل في تأثيرها الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي في المناطق المختلفة كذلك، ويختتم تحليله في هذا العنصر بأنه يتوجب على تركيا الراغبة في تعزيز تأثيرها الدولي إن تهتم بالمنافسة الاقتصادية والسياسية الدولية، أن تجدد روح السياسة الخارجية من اجل الانفتاح على إفريقيا مركزه على الجوانب الثقافية والاقتصادية في المرحلة الأولى.[2]وكان للتحول الجوهر في المسار الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية بصماته العميقة، أبرزها انعكاساته على تطور العلاقة بين تركيا والعالم العربي، والتي توجت بازدهار العلاقات التجارية بين الجانبين من نحو 47 مليار دولار عام1992م إلى 22.5 مليار دولار في عام 2007م كما تحسنت العلاقات العربية التركية على المستويين الرسمي والشعبي، وبلغت ذروتها الفعلية والرمزية في خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في

[1]. **المرجع نفسه.**

[2]. خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص .78.

مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في آخر عام 2008م وبداية عام 2009م وبمناسبة الاعتداء على أسطول الحرية الذي سعى إلى كسر الحصار على غزة في جوان 2010م.[1]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، سعى قادتها إلى تحسين العلاقات مع ليبيا وكان لقاء وزير الخارجية التركي مع نظيره الليبي سنة 2004م في اسطنبول على هامش مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة للتحدث عن رغبة القادة الأتراك في صياغة علاقات جديدة وإستراتيجية مع نظرائهم الليبيين، ومع عودة تطبيع العلاقات بين ليبيا والمغرب والأفراح عن حقها في تصدير النفط والغاز، بدأت الحكومة الليبية تبحث عن شركاء، من أجل التعاقد ومنح مشاريع للمبادرة الإفريقية المعلنة 2006م[2].

إن التوجه التركي للقارة الإفريقية اقتصادي بحت، وقد فاق حجم المبادلات التجارية مع ليبيا قبل سقوط نظام العقيد معمر القذافي خمسة مليارات دولار سنويا إضافة إلى سبعة مليارات دولار في المقاولات التركية وتنشيط 75 شركة تركية للمقاولات في ليبيا،[3] وكان اختراق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لليبيا سابقا لما سمي "بثورات العربية" في عام2011م، و إسلاميو تركيا عموما ارتبطوا بعلاقة جيدة بنظام العقيد معمر القذافي الذي كان لا يخفي آنذاك موقفه الرافض لدور أنقرة في الحلف الأطلسي وعلاقته الإستراتيجية مع (إسرائيل) ولذلك قمعها الأكراد ولذلك سعى من خلال جمعية الدعوة الإسلامية إلى تقديم العون إلى التيارات الإسلامي في تركيا عباها تصل إلى الحكم وتغيير سياسات بلادها ، كما كان من داعمي نجم الدين أبركان زعيم حزب الرفاه ورئيس وزراء تركيا من الفترة بين 1996 /1997م الذي زار ليبيا في أوج أزمة لوكوربي في أكتوبر 1996م وتم استقبال رجب طيب أردوغان وهو عمدة اسطنبول ، وما أن وصل أردوغان إلى رئاسة الحكومة في 2003م حتى فتح أمامه القذافي أبواب ليبيا على مصراعيها. [4]

---

[1]. هيثم مزاحم، **مرجع سابق**، ص .2.

[2]. خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص .115.

[3]. سعيدة بن حمادي السياسي، " الدور التركي في المنطقة العربية فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2002–2012)"، مذكرة لإحراز شهادة الماجستير في القانون، (2011–2012)، جامعة تونس، ص .103.

[4]. موقع البيان ، " طموحات أردوغان في ليبيا بدأت في عهد القذافي " ،13/يوليو/2019.
https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2019-07-13-1.3604162

كان حجم التعاهدات التركية في ليبيا كبيرا جدا، إذ بلغ بين عامي 1970م و 1979م ما نسبته 71 % من حجم تعاهدات رجال الأعمال الأتراك خارج تركيا وبين 1980م و 1989م بلغت النسبة 60% قبل أن تتراجع بين عامي1990- 1996م ، وما إن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حتى شهدت العلاقات الاقتصادية نقلة غير مسبوقة، تزامنت مع أطلاق مشاريع ليبيا الغد التي كان يتزعمها سيف الإسلام القذافي، حتى أن شركات البناء التركية العاملة في ليبيا كانت تملك استثمارات بقيمة 15 مليار دولار، حسبما تشير البيانات الاقتصادية في انقره.[1]

خلال هذه الفترة بذل الجانبان جهودا باتفاق مشترك من اجل الحفاظ على العلاقات بين البلدين وتكون منفتحة على التنمية، حيث قام ظافر بزيارة إلى ليبيا في مطلع جانفي 2009م توصل خلالها البلدان إلى اتفاق فيما يتعلق بالاستثمار والبناء والتجارة، وإنشاء وتشغيل مناطق التجّار ، وزار وفد ليبي تركيا في ماي2010م برئاسة جمال أللموشي، أمين الليبي مجلس الخصخصة والاستثمار لمناقشة هذه الأمور مع الزملاء الأتراك وقد عقد مؤتمر الاستثمار خلال الزيارة لجمع الشركات الدول الراغبة في تشكيل جمعية، كانت تهدف إلى القيام باستثمارات مشتركة في إفريقيا في مجالات الطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجية الخدمات الاستثمارية، البنوك، المياه، النقل، السياحة، التعليم، الإعلان الثقافة، الصحة، البيئة، الزراعة، الصيد ....الخ، وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء أردوغان في نوفمبر 2009م، ثمّ تمّ توقيع 8 مذكرات التفاهم والاتفاقيات بشأن الإعفاء من التأشيرة والتعاون في الزراعة والبنوك والاستثمار المشترك في إفريقيا و النقل، إلى جانب ذلك زيارة السيد مصطفى محمد عبد الجليل أمين اللجنة الشعبية العامة الليبية من اجل العدالة وقعت تركيا وليبيا اتفاقية تعاون قضائي كلا البلدين، وافقت على توقيع اتفاقيات جديدة في المستقبل، مثل منح الازدواج الضريبي الشراكة الاقتصادية من اجل تعزيز التعاون بينها، من هذا الاتفاق كانت ثلاث جولات من المفاوضات وقد تقرر عقد الجولة الرابعة في ماي 2010م في أنقرة، استثمرت عمليات التفاوض بشأن اتفاقات التعاون في التعليم والثقافة والعلوم والشباب والرياضة والصيد

[1]. المرجع نفسه

والتوظيف والهجرة غير شرعية تأسيس غرفة تجارة مشتركة والتعاون بين الهلال الأحمر لكلا البلدين.[1]

وقد تمّ تأسيس مجلس الأعمال التركي الليبي في جانفي 2007م عن طريق اتفاقية وقعت بين الجانبين التركي المتمثل في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية (Deik) والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بليبيا، وكان تأسيس هذا المجلس بمناسبة ذكرى العشرين لتأسيس اللجنة الاقتصادية التركية المشتركة والتي كانت سنة 1997م وقد تورطت العلاقات الاقتصادية اللبيبة التركية تطورا ملحوظا حيث سجّل حجم التجارة الخارجية بين البلدين سنة 2009م مبلغًا قدرة 2.2 مليار دولار، وفي سنة 2010م ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 24 مليار دولار حتى فبراير 2011م، أي وقت بداية توتر الوضع في ليبيا كانت تتواجد بليبيا نحو 200 شركة تركية تعمل في الإنشاء و التعمير وقد بلغت قيمة أعمالها نحو 15.3 مليار دولار حسب إحصائيات 2011م ومن بين تلك الشركات "تكفين" " Tekfcn Holding "، و شركة" TAV" للإنشاء وغيرهما[2]، إجمالي عدد المشاريع التي قامت بها شركات المقاولات التركية في ليبيا تم الإبلاغ عن الفترة 2009 –2010م لتكون 124، والإعمال المنجزة في هذه الفترة 1013 منزل، أقامه مشاريع في المنطقة الفلاح طرابلس من قبل " تاسيابي" ، مركز برج البحري التجاري ، مشروع الفندق والإسكان من قبل شركة summa Libye ، إلى جانب ذلك قامت شركة segalnsact بجميع المهام أعمال البنية التحتية في مدينة جاريات الشرقية قامت مجموعة جواهر ببناء بنغازي وقام كل من مركز التسويق و Celtikoglu Lnscat بتنفيذ الصرف الصحي في وادي المجانين مشروع بناء في طرابلس، قامت tek wkyobi بمشروع سكني فاخر بقيمة 150 مليار يورو على مساحة 50 ألف متر مربع في طرابلس تم الإعلان عنها المنطقة السياحية في ليبيا [3].

---

[1]. Hüseyin Bagci ، " LIBYA AND TURKEY'S EXPANSION POLICY IN AFRICA "، pp. 40-41.
file:///C:/Users/DELL/Downloads/Documents/413553386004_3.pdf

[2] . خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص. 116.

[3] . Hüseyin Bagci ، op.cit ،p.41

ولم يقتصر الاستثمار التركي على العمل في البنية التحتية وبعض المجالات النفطية، بل تعداه إلى تسليم موظفين أتراك لأسواق ليبية ضخمة، عبر عن ذلك احد المستثمرين الأتراك بقوله "أتينا إلى ليبيا أولا مقاولين ألان نحاول إحضار تجار تجزئة أتراك إلى البلد للعمل في المراكز التجارية الكبرى في المدن الليبية، وعلى الصعيد السياسي، ارتبط تركيا مع القذافي بعلاقة يمكن وصفها بالتاريخية و من محطاتها المهمة وقوف العقيد الراحل إلى جانب تركيا إثناء التدخل العسكري في قبرص 1974م، وتعزيز العلاقات الليبية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية مع دعوة ليبيا ترتيب الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمة العربية في برت 2010م، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان للدعاية لسياسته ثلاثية الإبعاد (العربي، الإفريقي، الإسلامي) ولم يتوقف الاختراق التركي عن حد ذلك ففي 25 نوفمبر 2010م أعلنت اللجنة الشعبية الدولية لجائزة القذافي لحقوق الإنسان، عند منحها جائزة القذافي لحقوق الإنسان لعام 2010م التي تبلغ مليون دولار أمريكي، لرئيس الوزراء تركيا رجب طيب أردوغان الذي تسلمها خلال حفل أقيم في طرابلس يوم 29 نوفمبر من العام ذاته[1].

[1]. موقع البيان ، **مرجع سابق**

المبحث الثاني: التحول السياسي في ليبيا (ثورة فبراير 2011م) والموقف التركي.

ستتعرض الدراسة في هذا المبحث إلى الإحداث التي شهدتها المنطقة شمال أفريقيا وبالخصوص التحول السياسي في ليبيا (ثورة فبراير 2011م) مع تحديد ابرز مواقف الحكومة التركية والآليات المعتمدة والتي سعت من خلالها للمحافظة على الانجازات والاستثمارات التي تم الاتفاق عنها خلال فترة الحكم العقيد معمر القذافي ، والعمل على استرجاع مستحقات بعض المشاريع المقاولتية التي أنجزت .

المطلب الأول : موقف تركيا من التحولات السياسية في شمال إفريقيا :

اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الثورات العربية بمصطلح" التسونامي العربي" الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث" عضوي" و" ضروري" جاء متأخر حيث كان ينبغي أن يتحدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، واعتبر داود أوغلو ما يجري في العالم العربي. "مسارا طبيعيا للأمور وأن التغيرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية مشددا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية، بحيث تجسدت فيما يلي[1]:

أ- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب- الحفاظ على استقرار وامن الدول وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي فالاستقرار والحرية ليسا بديلين ولا بد من كليهما معاً.

ج-رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنبا لتكريس مأساة العراق وأفغانستان، وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

د- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

---

[1] . رانية محمد الطاهر ،"إستباقية تركيا للموقف في ليبيا "، ص .170.
https://books.google.dz/books?id =false

هـ- رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية، والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك .

و- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ز- عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي، واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

ح-مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.[1]

أولا: الثورة التونسية

مثلت الثورة التونسية في يناير 2011م منعطفا جديدا في المسار السياسي للمنطقة المغاربية والعالم العربي بشكل عام وباتت تتكشف ملامح تغيير جديدة في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، وكانت تركيا أولى الدول التي ساندت الثورة التونسية واعتبرتها مرحلة مهمة جدا في رسم مشهد سياسي جديد في تونس التي عانت من ويلات الاستبداد السياسي والهيمنة الاستعمارية غير المباشرة.[2]

كما عملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينهما وتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته 2011م، واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء التأشيرات بينهما.

أما عن التعاون الثنائي الاقتصادي بين تونس وتركيا، فتوجد عدة هيئات منها لجنة الشراكة التونسية التركية التي عقدت لقاءات عديدة منها لقاءها في 17 ديسمبر 2013م في أنقره بالإضافة إلى مجلس الأعمال والذي عقد آخر لقاء له في 04 ديسمبر 2015م في

---

[1] . **المرجع نفسه.**

[2] . زبير خلف الله، " الربيع العربي والفرص الجديدة للعلاقات المغاربية"، 2016/04/19.
https://www.turkpress.co/node/20868

العاصمة التركية.[1]وبحسب بيانات سنة 2015م فإن حجم الاستثمارات التركية فإن 210 مليون دولار أمريكي. فيما بلغ التبادل التجاري بين البلدين 992 مليون دولار في مجالات مختلفة . منها الأغذية والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية وأعمال البناء، إضافة إلى ذلك أصبحت تونس وجبهة الاستثمارات التركية، إذ يوجد بها حاليا 50 مؤسسة اقتصادية تركية في مجالات متعددة ساعدت في خلق 2500 موطن شغل، إضافة إلى الرابط التاريخي الذي يجمع البلدين فإن تركيا الصاعدة تمثل بلدا مهما لتونس من الناحية الاقتصادية وهي جسرا اقتصادي وثقافي إلى بلدان آسيا الوسطى. ويمكن للبلدين من خلال تعزيز التعاون الثنائي وفق قاعدة الشركات التجارية والاقتصادية الوصول إلى أهدافها المتمثلة أساسها في:

- النجاح في اختراق الأسواق الإفريقية (تركيا) .
- الخروج من هيمنة الشريك الأوروبي الكاسح من على عقود ثلثي مبادلاتها مع الخارج (تونس).
- تعزيز التعاون الثنائي في كل المجالات مثل التعليم والصحة والتصنيع.
- تبادل الخبرات والكفاءات.[2]

على الرغم من مرور 10 سنوات على انهيار نظام بن علي وتحرير التونسيين من حقبة الاستبداد والتسلط، تبدوان الملفات القديمة لم تغلق بعد وخاصة المشاكل الاقتصادية بسبب تعطيل عجلة الإنتاج بسبب المطالب الاجتماعية، ناهيك عن نقص الأسواق الواعدة، فالبلد الواقع في شمال إفريقيا مرتبط بشكل عضوي مع مستعمر وفق اتفاقيات تاريخية (البترول والملح والفوسفات) وهي موارد لم تكن يوما رفعة اقتصاديا بل انتفع منها الفرنسيون، وكانت تونس تسعى لفتح أسواق جديدة وعقد اتفاقات اقتصادية من اجل تطوير المبادلات التجارية مع تركيا ينظر بعض السياسيين في تونس (اليسار) إلى العلاقة مع تركيا من زاوية محدودة إيديولوجية وضرب محاولات التقارب مع تركيا من خلال إلصاق تهم ولاء الحزب التونسي للخارج ومحاولة

[1] . خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص.111.

[2]. أنيس العرقوني،" العلاقات التونسية التركية الإيديولوجية والفرص المهدومة "، 2020/04/15
https://www.noonpost.com/content/36693

تتريك البلاد دون النظر إلى المنافع والمصالح المحققة من وراء تلك العلاقات والمعارضون للتقارب التركي التونسي يحرصون على إبقاء تونس تحت مظلة الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا الشريك التقليدي، الأمر الذي دفع النواب التونسيين قبل زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى تقرير زيادة الرسوم الجمركية على السلع التركية إلى 90% وأثمرت الزيارة وعداً من الأتراك بشراء كميات من الفوسفات وزيت الزيتون من تونس.[1]

ثانيا: الثورة المصرية

اتخذت تركيا موقفا ايجابيا بشكل كبير من الثورات ودعمها، ودعم شعوب المنطقة وحقها في بناء انظمه تحقق طموحاتها وآمالها. وهذه المواقف الايجابية وضعت تركيا في قلب المشهد الإقليمي كفاعل أساسي في عملية التغيير خصوصا في سوريا لكن موجة الثورات المضادة وضعت تركيا في خطر كبير تجاه الأنظمة الجديدة التي تولدت نتيجة موجة الثورات المضادة، خصوصا موقف تركيا من الثورة المصرية والانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في يوليو 2013م الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى التوتر العلاقات بين مصر وتركيا وذلك نتيجة لموقف تركيا الداعم للثورة المصرية ضد الانقلاب العسكري.[2]

ومع قيام الثورة المصرية في 25 يناير 2011م سارعت تركيا إلى إعلان تأييدها لمطالب الثوار، ودعا رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي والاستجابة لرياح التغيير، ومنها وجهه له اتهامات من قبل الخارجية المصرية واتهامه بالتدخل في الشؤون الداخلية، وعقب نجاح الثورة المصرية بعد الإطاحة بنظام مبارك وانتقال السلطة المؤقتة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بعد الإعادة بنظام مبارك وانتقال السلطة المؤقتة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، كان المسئولون الأتراك في طليعة سياسة العالم الذين زار والقاهرة لتدشين عهد جديد من العلاقات المصرية، غذ كان الرئيس التركي عبد الله جول أول رئيس يزور المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية المشير حسين

---

[1]. **المرجع نفسه.**

[2]. عبد الرحمان سعد، " العلاقات المصرية التركية: من الثورة إلى الانقلاب"،2018/12/20. / **https://eipss-eg.org**

طنطاوي وفي سبتمبر 2011م قام رئيس الوزراء أردوغان بزيارة القاهرة والتقى خلالها بنظيره المصري عصام شرف، حيث انفق الجانبان على مايلي:[1]

- ترسيخ الشراكة بين البلدان في مختلف المجالات.
- إنشاء مجلس التعاون المشترك.
- تطوير العلاقات الاقتصادية، مذكرات التفاهم والبروتوكولات في مجالات (كهرباء والطاقة والموارد الطبيعية، البترول، التجارة، السباحة، التعليم، الإدارة العامة، الإعلام، الثقافة والرياضة.
- مضاعفه التعاون التجاري بين البلدين والوصول به من 3 مليارات دولار إلى 5 مليارات دولار، وزيادة الاستثمارات التركية في مصر من 1.5 مليار إلى 5 مليار دولار، كما أكد الجانبان تطابق موقفهما السياسية إزاء كافة قضايا المنطقة لا سيما القضية الفلسطينية و السورية[2].

وفد اصطحب أردوغان 12 سبتمبر 2011م خلال زيارته إلى مصر عدد من الوزراء ما يزيد عن 250 من رجال والمستثمرين لتعزيز سبل التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين، حملت هذه الزيارة بعض الأهداف الإستراتيجية إلى تحول رئيس الوزراء وقتها رجب طيب أردوغان التأكد والوصول إليها منها على سبيل المثال: الاستفادة من جاذبية النموذج التركي لدى شعوب المنطقة العربية للتغيير والحرية وتصدير هذا النموذج لهم.

وعند فوز الرئيس محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية قام أردوغان بتهنئته على الفوز ، وتتابعت الزيارات الرسمية بين المسئولين الأتراك و المصريين في محاولة لتفعيل الشراكة الإستراتيجية والتأكد على أهمية العلاقات بين الدولتين أو في زيارة قام بها الرئيس المصري محمد مرسي إلى تركيا في 30 سبتمبر 2012م، ارتكزت على الجانب الاقتصادي والذي يمثل في دعم تركيا للاقتصاد المصري عن طريق تقديم 2 مليار دولار مصر ، مليار دولار كانت عبارة عن وديعة على خمسة سنوات ، والمليار دولار الأخرى كانت عبارة عن استثمارات تركية

[1]. أحمد محمد وهبان، **مرجع سابق**، ص. 35.

[2]. **المرجع نفسه**، ص ص. 35 ،36.

في مصر لتنشيط ودعم الاقتصاد المصري ، كما تطرقت الزيارة أيضا إلى الأوضاع الإقليمية خصوصا الموقف من الثورة السورية [1].

وفي إطار تعزيز وتفعيل التعاون بين البلدين في العديد من المجالات قام أردوغان في نوفمبر 2012م بزيارة مصر وتعد هذه الزيارة من أهم الزيارات الرسمية بين البلدين، وأكد كبير مستشاري رئاسة الوزراء وقتها " إبراهيم كالين" انه تم فتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية التركية الحديثة، وقد اصطحب أردوغان معه 10 وزراء و60 من أصحاب الوظائف الرفيعة في الدول وما يقارب 300 رجل أعمال وتم بالفعل التوقيع عن 27 اتفاقية تفاهم.

حاولت تركيا خلال هذه المرحلة بناء تحالف استراتيجي ومحور قوة جديدة في الشرق الأوسط يخدم أهداف تركيا الإستراتيجية في المنطقة مستخدمة في ذلك قوات العربية التي كانت تمثل دفعة جديدة في السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها. [2]

ومثل انقلاب يوليو 2013م منعطفا في العلاقات المصرية التركية بشكل عام إذ رفض الموقف الرسمي التركي الانقلاب رفضا مطلقا وقرر عدم التعاطي مع النظام الانقلابي غير المحترم لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعقب الموقف التركي، قرر النظام الانقلابي المصري في عام 2014م عدم تمديد العمل باتفاقه التجارة الحرة مع تركيا، كما قرر أيضا سنة 2015م عدم تجديد إنفاق النقل البحري والبري بين الطرفين.[3]

كما رحبت العديد من الدول العربية بالانقلاب منها السعودية و الإمارات والأردن نظرا لمواقف هذه الأنظمة من الجماعات الإسلامية والإسلام السياسي، وبهذا الوضع الجديد وضع تركيا في حاله من العزلة مع دول الشرق الأوسط، وإنشاء عداءات لتركيا لم تكن تريدها ، بل وجعلها هدفا تسعى الدول الإقليمية لإضعافها ومحاولة التخلص من النظام السياسي القائم ، الأمر الذي دعا بعض الأكاديميين الأتراك للتفكير في العودة لسياسة صفر مشاكل واخذ مواقف محايدة من الإحداث في الشرق الأوسط .

---

[1]. عبد الرحمن سعد ، **مرجع نفسه.**

[2]. **المرجع نفسه**

[3] . خالد بقاص ، **مرجع سابق** ، ص.106 .

بعد الانقلاب العسكري تبنت مصر سياسة تقاربيه مع قبرص اليونان وقامت الدول الثلاثة بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود المائية بينهم، متجاهلين الموقف التركي، بعد ما كانت تركيا تطمع لتكوين محور جديد في الشرق المتوسط بالشراكة الإستراتيجية مع مصر، تواجه تركيا ألان أزمة كبيرة تتعلق بطبيعة علاقات دول شرق المتوسط وموقفها المعادي لتركيا. [1]

المطلب الثاني: ثورة فبراير في ليبيا والموقف التركي

أولا: خلفيات الأزمة الليبية.

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد الانقلاب عام 1969م حيث الغي الحكم الملكي وإنشاء ما يسمي الجمهورية العربية الليبية، وحكم البلاد نحو أثنين وأربعين سنة حتى ثورة "17 فبراير 2011م" التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس، بدأ واضحا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يحذر مفهوم الموطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد وهو ما بدا غائبا أيضا في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسع إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتها في كل من مصر ، تونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد من الاستقلال حراكي حزبيا و سياسيا حقيقيا، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية ولذلك توصف ثورة " 17 فبراير"، بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكا سياسيا منظما .[2]

فضلا عن انفراد العقيد معمر القذافي وأفراد عائلته في إدارة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات للعائلة المقربة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد، فقام بإصلاحات اقتصادية واعتماد الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، وهذه الإصلاحات لم تمنح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية مما ولد بشعور بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية إلى وعد بها القذافي ولم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها.

---

[1]. عبد الرحمن سعيد ،"العلاقات المصرية التركية بعد الانقلاب 2013 "، 2019/01/25. **https://eipss-eg.org -2013/**

[2]. فريق الأزمات العربية، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، (الأردن : **مركز الدراسات الشرق الأوسط** ، ع ،13 ،2017) ص .4.

فضلا عن ذلك فقد كانت محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب إلى الإعلان عن ثورته المتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المكاني والحرمان الاقتصادي، الذي زاد من حدة الصراع بين منطقة الشرق ليبيا وغربها ولعل ما يفسر سر انطلاق الثورة في المناطق الشرقية في البلاد وفي الواقع، كان للأخطاء التي وقع فيها القذافي وأثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي وقوى المعارضة ضده وفي ظل الأزمات التي شهدتها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية في شمال إفريقيا ولاسيما مصر وتونس والتي أدت إلى انطلاق الثورة الليبية في 17 فيفري 2001م والتي أثارت لردود فعل القوى الدولية والإقليمية .[1]

بدأت الثورة الليبية بمظاهرات في 15 فيفري 2011م اتسمت بالسلمية في بادئ الأمر، سيما في بنغازي والمدن الشرقية، حيث طالبت بالحرية والتغيير وقد أطلق عليها المتظاهرون " ثورة 17 فبراير" احتراما وإحياء لذكرى شهداء المظاهرات التي انطلقت في 2006م بمدينة بنغازي التي قمعها النظام السياسي الليبي السابق بوحشية مفرطة، وقد ظهرت الأزمة الليبية على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى المعارضة الليبية من جهة وقوات وكتائب معمر القذافي من جهة أخرى، وهذه الأزمة تطورت إلى نزاع مسلح، تقوده حركات سياسية ومليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة معمر القذافي، الذي لجا إلى الرد العنيف مما أدى إلى أن تأخذ الاحتجاجات والمظاهرات من ناحية أخرى "الانتفاضة المسلحة" مما زاد من وتيرة الثورة بنجاح المحتجين في تحرير بعض مناطق من سلطة النظام واستيلاءهم على معظم مراكز الأمن والأجهزة الاستخبارات .[2]

وعلى اثر تصاعد المواجهة بين الثوار والنظام قام النظام باستخدام الطائرات والمدافع في قصف المناطق الثائرة ، وانشق الكثير من ضباط الجيش من أبناء المناطق الشرقية من البلاد

---

[1]. لمياء ساسي ، نبيلة بن قمير' " التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا على دول الحوار الإقليمي " مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية ، (الجزائر : جامعة 8 ماي 1945 قالمة 'كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، 2015 /2016) ، ص.34.

[2]. سهيلة بن موسى ، "تأثير المتغيرات الخارجية معا إعادة بناء الدولة في ليبيا" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمية في العلوم السياسية (الجزائر : جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017/2016) ، ص.22.

وانحاز العديد من القادة العسكريين والجنود في القواعد العسكرية لصالح الثورة وأبدو رغبتهم في عزل نظام الحكم وتعزيز الثورة التي بدأت بالسيطرة على المنطقة بدءا بالشرق الليبي وامتدت إلى باقي المناطق الأخرى[1]، وبعدها انتقلت التظاهرات إلى طرابلس وبقية المدن الأخرى ، وتفاعلا مع الأزمة صدر القراران الدوليان ذو الرقمين 1970م و 1973م وقد تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام ، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا مع حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة وهو الأمر الذي حد كثيرا من قدرات النظام الليبي في استخدام قواته الجوية ، وحرم قواته البرية من عطائها الجوي [2]وكان لطبيعة المجتمع الليبي القبلي وتكدس السلاح وانتشاره دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة، تضافرت الجهود الداخلية مع التدخلات الخارجية الدولية وكانت تحركات الشعب الليبي تتراوح بين الانتفاضات والمظاهرات الشعبية والانشقاقات داخل الجيش والحكومة والتي كان من ابرزها استقالة وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي ، ثم لاحقا وزير الخارجية موسى كوسا .

كما أن التدخل الدولي ساعد على دعم الثوار ووصول الأسلحة لهم عقب تحييد الطائرات لقوات القذافي وتمكين الثوار من الاستيلاء على مخازن السلاح المتوفرة بكثرة[3]، وقام عدد من الدول الأوروبية والعربية في الفترة ما بين ابريل ويوليو 2011م بالاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي وفي 20 أكتوبر 2011م تم الإعلان عن مقتل القذافي في المعارك في مدينة سرت، وإعلان نهاية نظامه وإعلان التحرير الكامل لليبيا وفي 25 أكتوبر 2011م تم الانتخاب عبد الرحيم الكيب رئيسا للحكومة الانتقالية.[4]

---

[1] . **المرجع نفسه** ،ص. 22.

[2]. محمود سمير الرنتيسي ، "السياسة الخارجية التركية في ليبيا 2011 ، 2014 "، ص. 38.
file:///C:/Users/DELL/Desktop/ 202011-2014.pdf

[3]. فريق الأزمات العربية ، **مرجع سابق** ، ص .8.

[4]. محمود سمير الرنتيسي ، **مرجع سابق** ، ص .38.

ثانيا: موقف تركيا من أحداث فبراير 2011م.

الموقف التركي من ما يسمي "الثورات العربية " محكوم بمحددات ومبادئ عامة ، تمثلت في دعم مطالب الشعوب العربية ورفض أي تعامل بالقوة أو العنف مع المحتجين والمتظاهرين بل يكون بشكل سلمي، ومطالبة قادة الأنظمة العربية بإحداث التغيير الديمقراطي والإصلاحات المطلوبة ، ورفض التدخل الخارجي في شؤون الدول والثورات العربية، بمعني أنهم يفضلون أن يكون التغيير داخليا بالكامل، وليس بالضرورة أن يجري التغيير وفق نموذج واحد حسب رأي القادة الأتراك، بل يختلف من دولة إلى أخرى بالنظر إلى ظروف كل دولة وتركيبتها الاجتماعية والسياسية .

ولا شك في إن موجه التغييرات والتحولات العربية المسارعة فاجأت العالم بأسره معه القادة الأتراك الذين كانوا يفضلون انتقالا هادا فيفي البلدان العربية وشكل لا يؤثر في الدور الإقليمي، التركي الذي عرف تناميا متواتراً في العوام القليلة الماضية في المنطقة العربية[1]، لم تبدِ تركيا موقفا واضحا في بداية الثورة الليبية وظلت تتعامل مع نظام القذافي بشكل طبيعي لعدة اعتبارات أهمها:

- أن العلاقات التجارية وحجم المبادلات التجارية بين ليبيا وتركيا فاق 10 مليار دولار.
- وجود ما يقارب مِن 25 ألف عامل تركي على الأراضي الليبية يعملون في شركات تركية عديدة.
- وكانت مستفيدة جدا من الناحية الاقتصادية، ومن السوق الليبية.

رغم حجم هذه المصالح التركي في ليبيا إلا أنها في النهاية وقفت إلى جانب الثورة وساندتها وفتحت مستشفياتها للجرحى الليبيين، وربما يكون هذا التغيير في الموقف التركي المساند لثورة الليبية يعود إلى إدراك تركيا أن نظام القذافي لم يعد له مستقبل في المنطقة وأن المراهنة عليه ربما مجازفة بوجود تركيا ضمن مستقبل المعادلات السياسية التي ستظهر في المنطقة.

---

[1]. عمر كوش، "الموقف التركي من الثورات العربية" ، 2011/06/10 .
https://www.aljazeera.net/opinions/2011/6/10

ولو نظرنا بلغة الأرقام الاقتصادية لقلنا أن تركيا تعاملت حتى مع هذه الثورات في المنطقة المغاربية من منطلق براغماتي مصلحي ولكن الحقيقة ليست كذلك ، فقد كانت أكثر الدول التي وقفت كل مكوناتها الرسمية وغير الرسمية مع هذه الثورات، ودافعت عن حق الشعب التونسي والليبي والمصري في التحرير من الاستبداد، وظلت وسائل الإعلام التركية المحسوبة على حزب العدالة والتنمية وبقية القوى السياسية بما فيها اليساريين يدافعون عن حق الشعوب في اختيار من يحكمها وحقها في تأسيس أنظمة ديمقراطية تكفل الحرية للجميع وتحقيق العيش الكريم لشعوبها ويتضح الموقف الايجابي التركي تجاه الثورة التونسية الليبية بما قدمت به تركيا من تقديم مساعدات مادية ولوجستيه لتونس وحاولت أن تنقل خبراتها إلى النظام الجديد في تونس ، وهذا الانفتاح الكبير بين تونس وتركيا شكل إزعاجا كبيرا لفرنسا وللولايات المتحدة المتنافسين الكبيرين على منطقة شمال إفريقيا .[1]

اتسم الموقف التركي بالحذر الشديد مع بداية الثورة، إذ لا تريد الحكومة التركية أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري الخارجي ضد ليبيا، لكونه يخالف المحددات والمبادئ التي وضعتها لسياستها حيال الثورات العربية، وكان عليها أيضا أن تدخل في منافسة مع الموقف الفرنسي المتحمس للتدخل الخارجي على حسابات نفوذ فرنسا، ومصالحها في منطقة كان الموقف التركي حازما حول التدخل العسكري لحلف الناتو فرفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في البداية إي دور لحلف الشمال الأطلسي[2]، ومع دعوات التدخل العسكري الدولي في ليبيا تحفظت تركيا في مارس 2011م بشكل شديد على أي تدخل عسكري أطلسي في ليبيا معارضة فرض منطقة حضر جوي على ليبيا معللة بعدة أسباب منها:

1- إن تركيا تحرص على عدم تحول ليبيا إلى عراق جديد في المنطقة ، وإن ذلك يأتي في إطار حقن الدماء ، وأن تركيا تنظر إلى القضية كما جاء على لسان رئيس وزرائها من منظور المشاعر الإنسانية وأن قطرة دم مواطن ليبي واحد هي أغلى لدى تركيا من آثار نفط تقدر بمليارات الدولارات.

---

[1]. زبير خلف الله ،"الربيع العرب والفرص الجديدة للعلاقات المغاربية"، 2016/04/12.
https://www.turkpress.co/node/20868

[2] .عمر كوش ، **مرجع سابق** .

2- أن التدخل العسكري من قبل حلف الشمال الأطلسي أو إي دولة أخرى في ليبيا ستنجم عنه أثار عكسية تماما وانه ينطوي على مخاطر. [1]

ومع تأزم الوضع خرجت الأصوات في تركيا تطالب بالإسراع في إجلاء الرعايا الأتراك من ليبيا، بوصفه أولوية في السياسة الخارجية التركية ثم طالب بعض الساسة الأتراك أردوغان باتخاذ موقف حازم من القذافي، لكن أردوغان اكتفى بمطالبة القذافي بالتعاون مع مطالب الشعب وعدم استخدام العنف، ثم وافق على تدخل الناتو تحت تأثير الغرب، واشترط عدم مشاركة تركيا في العمليات العسكرية بل في العمليات الإنسانية إي مشاركة خلفية لتركيا في الوضع الليبي، اقترب الموقف الرسمي من المعارضة الليبية، دون أن يفضي إلى قطع جميع الخيوط مع القذافي الأمر الذي يشير بانتهاج تركيا سياسة خارجية تنص على دبلوماسية بعيدة المدى.

طرحت تركيا وساطة أخذت في الاعتبار كل مكونات المجتمع الليبي بما فيها القذافي وإفراد عائلته، ودعت إلى انتخابات نيابية ورئاسية لكنها لم تلق قبول الإطراف الليبية، ولم تأخذ نصيبها من الاهتمام الدولي[2]، وطرح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 ابريل 2011م عن "خريطة الطريق" المعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاث محاور هي:

- وقف فوري لإطلاق النار
- انسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإغاثة لها وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية.
- إطلاق فوري لعمليات شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الإطراف.[3]

---

[1]. محمود سمير الرنتيسي ، **مرجع سابق** ، ص .39 .

[2] .**المرجع نفسه**

[3]. على جلال معوض، "لارتباك: تحليل أولى للدور التركي في ظل التوازن العربية "، 02 / 2012/11.

https://www.facebook.com/477371515629838/posts/492932724073717/

تطور الموقف التركي حيال ليبيا حين دعا المسئولون الأتراك القذافي إلى التنحي ووجهوا دعوة إلى رئيس المجلس الانتقالي لليبيا مصطفى عبد الجليل لزيارة الخارجية، ثم اعترفت تركيا بالمجلس الانتقالي الليبي بوصفه ممثلا شرعيا لليبيا، واقترب بذلك الموقف التركي من المعارضة الليبية[1]، وتبنت تركيا موقفا أكثر تشددا من نظام القذافي تزامنا مع قيام وزير الخارجية احمد داوود أوغلو بزيارة إلى بنغازي للقاء قاد المجلس الوطني الانتقالي والهيئة السياسية للثوار الليبيين، وتم تعيين السفير التركي في ليبيا سليم ليفنت ساهينكانا في منصب جديد في انقره بعد ما غادر ساهينكانا طرابلس في آذار ولم يخلفه احد[2]، ولذلك اعتمدت السياسة التركية الواقعية في التعامل مع الثورة الليبية ومهما يكن فقد كان الموقف الرسمي والشعبي التركي تجاه الثورة الليبية منسقا مع خيارها في دعم مطالب الثورة والتغيير السياسي التي نادي بها الليبيون، إلا أن الأزمة السياسية الداخلية التي بدأت منه 2014 م وتطورت بعد ذلك إلى صراع عسكري.[3]

المطلب الثالث: تطور العلاقات التركية الليبية بعد سقوط القذافي.

أولا: توصيف الأزمة في ليبيا

تعد ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في قارة إفريقيا والسادسة عشر على مستوى العالمي وهو ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبيرة من الناحية الجيوسياسية، جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي وأبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على هذه الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة عدا عن سهولة تهريب السلاح لما له من آثر في نشوء الكثير من المجموعات المسلحة والميليشيات التي تسهم في تمزيق السلم الاجتماعي[4].

---

[1]. عمر كوش، **مرجع سابق.**

[2]. الإخبار، "المعارضة تعرض على القذافي التقاعد في ليبيا " 4/ تموز/ 2011.

[3]. محمد على الصلابي، **العلاقات التركية الليبية من 1510م وحتى الوقت الحاضر**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات مارس 2020، ص ص.35، 36. **https://al-akhbar.com/Arab/90966**

[4] . فريق الأزمات العربية، **مرجع سابق** ، ص.8.

1) المشهد السياسي والاقتصادي:

المشهد السياسي: يشكل المجلس الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية يوم 27 فبراير 2011م برئاسة مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دوليا ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، يهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أغسطس 2011م، واهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في فبراير 2012م.

وفي خطوة لاحقة تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012م وحل المجلس الانتقالي وتكونت حكومة مؤقت برئاسة على زيدان ، وفي اثر ذلك حدث أول استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي عندما تبعت مجموعات مسلحة وزير الدفاع أسامة الجويلي المحسوب على تحالف القوى الوطنية، بينما تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي الذي تمتع بتأييد رئيس الأركان والقوات الموالية له عبد السلام جاد الله العبيدي ، وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الجعران احد قيادات حرس المنشآت النفطية ورئيس المكتب السياسي لإقليم برقة على بيع النفط خارج إطار الدولة مما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة في حكومة على زيدان الذي فر إلى خارج البلاد في مارس 2014م.

وخلف على زيدان موقعه عبد الله الثني وذلك بشكل مؤقت إلى حين تكليف رئيس وزراء من قبل المؤتمر الوطني الذي أقال الثني وعين احمد أمعيتيق خلفا له، غير انه تم الطعن بقرار الإقالة بعدم اكتمال النصاب في الجلسة التي فيها القرار من طرف تحالف القوى الوطنية، معتبرا أنها غير قانونية ومخالفة للإعلان الدستوري، ورفع دعوى قضائية لدى الدائرة الدستورية في المحكمة العليا التي أقرت في يونيو 2014م عدم شرعية الإقالة وأبقت على الثني في منصبه، وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق بدعوى إتمام إجراءات استلام وتسليم السلطة على خلفية قرار المحكمة العليا ، وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي شكل جيشا مواليا له وللحكومة وأصبح مقرها في طبرق شرق البلاد[1].

[1] . **المرجع نفسه** ، ص .9 ،10 .

شهدت الساحة الليبية في سبتمبر 2012م مقتل السفير الأمريكي وفي سنة 2013م شهدت اضطرابا كبيرا تمثل في عدم استقرار الأوضاع الأمنية واستقالات متكررة لوزراء ومسئولين، وعمليات اختطاف شملت رئيس الحكومة على زيدان، فيما بدأ عام 2014م باختطاف دبلوماسيين مصريين وسفراء كان أبرزهم السفير الكوري والأردني، وفي فبراير 2014م أعلن اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر سيطرته على اغلب مؤسسات الدول، فيما وصف ذلك من قبل الحكومة الليبية بأنه انقلاب تلفزيوني[1]، وفي اثر ذلك رفعت دعوى في المحكمة العليا تطعن في صحة إجراءات استلام وتسليم السلطة في طبرق واستمر السجال بشأنها ما يقرب من ثلاث أشهر، وانتهت بإصدار المحكمة قرارا في نوفمبر 2014م بعدم صحة إجراءات نقل السلطات إلى حكومة طبرق بل عدم صحة كل ماله علاقة بإجراءات لجنة فبراير بما فيها انتخاب البرلمان .

وفي خطوة سياسية اقر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر 2014م تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي في طرابلس والمدعومة من أطراف إقليمية وبدعم من رئاسة الأركان العام بقيادة العميد عبد السلام حاد الله ألعبيدي والتي تعمل تحت إمرته قوات الدروع وهي اكبر فصيل مسلح في ليبيا – وفي ذلك الوقت – حيث كانت تنتشر في معظم أرجاء البلاد و بالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم "فخر ليبيا" في غرب البلاد ضد قوات القعقاع والصواعق والمدن التي أجبرت على الانسحاب من طرابلس وحصرت في مدينة الزنتان ، وبذلك سيطرت قوات الدروع على معظم الغرب الليبي [2].

تدخلت الأمم المتحدة وبعثت "برنارد ليون" مندوبا لها ، وعمل جاهدا لصياغة اتفاق إلا انه أتهم بانحيازه لفريق حفتر، وخلفه "مارتن كوبلر" وتمت صياغة اتفاق الصخيرات في المغرب يوم 17 ديسمبر 2015م[3]، امتدت فترة الانتقال لنظام حكم حر في ليبيا لا أكثر من سبع سنوات بدأت في 17 فبراير 2011 م مع الثورة الليبية ، وفي نهاية 2014 م بدأت مفاوضات

[1]. محمود سمير الرنتيسي ، **مرجع سابق** ، ص.39.

[2]. فريق الأزمات العربية ، **مرجع سابق** ، ص .10.

[3]. **المرجع نفسه** ، ص 10

السلام بدعم من الأمم المتحدة ، ووقعت كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام (GNC)، على الاتفاق السياسي الليبي(LPA) في الصخيرات بالمغرب، وانبثق عن الاتفاق تشكيل المجلس الرئاسي (رأس السلطة التنفيذية) ومجلس الدولة (مجلس نيابي استشاري)[1]، وتم تشكيل "حكومة الوفاق الوطني " برئاسة" فايز السراج" في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة أو "حكومة الأزمة" كما يطلق عليها ويرأسها عبد الله الثني ، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراح [2].

أطلق المبعوث الأممي إلى ليبيا "غسّان سلامه" في سبتمبر 2017م خطة عمل جديدة من أجل ليبيا لإيجاد حل سياسي للازمة الليبية بنهاية عام 2018م والتي كانت تقوم على عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية الشاملة، وتنظيم استفتاء على دستور جديد لليبيا وإجراء انتخابات رئاسية، وبرلمانية في موعد أقصاه سبتمبر 2018م وهي الخطوات التي لم تنفذ أي منها كما فشل أيضا بتطبيق اتفاق باريس الموقع بين أطراف الأزمة الليبية في مايو 2018م والتي كان ينص على اعتماد الدستور وقانون الانتخابات وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في10 ديسمبر 2018م.

وفي ديسمبر 2017م، اعتبر خليفة حفتر أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته ومعه ولاية حكومة الوفاق الوطنية، لذا تحركت مليشياته في ما سَمّاها " مطاردة الجماعات المتطرفة " بداية من الشرق ليبيا الغرب وفقا لما أعلنته قيادة مليشياته في بياناتها الصحفية [3].

---

[1]. ورقة تحليلية ،"السلام الانتقالي الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل ام كابوس ابدي ؟" .
file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf

[2]. فريق الأزمات العربية ، **مرجع سابق** ، ص 11

[3]. الهيئة العامة للاستعلامات "الأزمة الليبية بين الصراعات الداخلية و الإقليمية والدولية " 15/فبراير/ 2020.
https://sis.gov.eg/Story/198569/ar

المشهد الاقتصادي: شهدت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بعد ثورة " فبراير 2011" تردي كبير رغم الإيرادات النفطية المهمة، وهذا بسبب سوء توزيع الثروة أو عدم توظيفها في شكل يحسن الأوضاع الاقتصادية ، ويرفع القدرات الاستهلاكية للمواطنين فإنها دخلت في متاهة كبرى سواء بسبب التدخلات الخارجية الهادفة إلى تفتيت الدولة أو بسبب طموحات بعض الإطراف الداخلية التي لم تخبر العمل السياسي في ظل دولة الفرد التي أسسها القذافي، فلم تستطيع هذه الإطراف أن تصل إلى المستوى من التوافق يحفظ كيان الدولة ويحمي استقلالها ، وترتب على ذالك أن عام2011م كان العام الأسوأ حيث شهد فيه الاقتصاد انكماشا جاوز 60 % بسبب توقف كل النشاطات الاقتصادية كغيرها من القطاعات ألآخري التي شهدت حاله من الركود والتوقف ناهيا على ما شاهدته البلاد من صراع مسلح حتى إسقاط النظام في أواخر أكتوبر 2011م بإسهام دولي من قوات حلف الأطلسي[1]، حيث هبط إنتاج النفط الخام إلي 22 ألف برميل يوميا في يوليو 2011م ، و تراجعت قيمة الصادرات من 48.9مليار دولار عام 2010م إلى 19.2 مليار دولار عام 2011م كما هبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار، خلال نفس الفترة وهو ما أدى إلى تقليص فائض الحساب الجاري من 21 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2010م إلى أقل من 4.5% من أجمالي الناتج المحلي عام 2011م إلا انه سرعان ما شهد عام 2012م تحسننا ملحوظا في الأوضاع الاقتصادية حيث زاد الناتج المحلي الحقيقي بمعادلات جيدة نتيجة لعودة الإنتاج النفطي المستويات قريبة من مستويات قبل الحرب .

طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، رافق ذلك الانتعاش مستويات الاستهلاك المحلي للإفراد مع القرارات التي اتخذتها الحكومة بزيادة المخصصات المنفقة على الأجور والدعم المباشر للأسر، مع بقاء المشروعات الاقتصادية ألكبري متوقفة بسبب تأخر إعداد الموازنة العامة، وقد صاحب هذا التحسن الملحوظ تفاؤلا لدى اغلب الخبراء حتى توقع أن يشهد الاقتصاد الليبي نموا غير مسبوق ، إلا أن الأمر أخذ منعطفا مختلفا تماما ، فمع بقاء كل المشروعات متوقفة ، بدأ التدهور في إنتاج النفط والغاز المصدر الرئيسي لإرادات البلاد بسبب

[1]. أحمد طاهر،" الاقتصاد الليبي قراءه في تحديات ورؤية للمستقبل "، ص.90.
file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf

إستلاء بعض المليشيات المسلحة على الحقول والموانى النفطية وما ترتب عليه من إلحاق أضرار جسيمة بالحقول والمصافي ، تتطلب إصلاحات حتى يعود النشاط إلى مستواه ، وهو ما ترتب عليه تراجع عائدات البلاد من 4.6 مليار دولار شهريا إلى مليار دولار ، في مقابل وصول حجم الإنفاق الدولة شهريا إلى ما يوازي 3.5 مليار دولار ، لاسترداد المواد الغذائية والمحروقات ألمكرره والخدمات والمنتجات الأخرى ، مما دفعها في محاولة لمعالجة هذا الوضع إلى استخدام 19 مليار دولار من احتياطيها من العملات الأجنبية وبقى 113 مليار دولار مقابل 321 مليار دولار قبل الأزمة مما دفع بصندوق النقد الدولي ليحذر في تقرير له صدر في أوائل عام 2014م من أن لليبيا احتياطيا مهما سيساعدها على تخطي الأزمة في ألمدي القصير إلا أن استمرار الخلل في إنتاج النفطي وزيادات نفقات قد ينزفان هذا الاحتياطي في أقل من خمس سنوات.[1]

وفي تقرير من مركز "نوريا" الفرنسي للدراسات ،تعرض فيه بالتفصيل لعديد أوجه الفساد المالي والاقتصادي الذي اتهمت به المؤسسات المدنية والعسكرية في منطقة الشرق الليبي وذلك إستادا إلى مجموعة من المقابلات والعمل الميداني داخل ليبيا مع المقارنة ببعض المعطيات التي وفرتها تقارير بحثية أخري أهمها تقرير لمجموعة الأزمات الدولية تحت عنوان "عن الدبابات والمصارف: وقف تصعيد خطير في ليبيا " الصادر في أواخر ماي 2019م .[2]

25 مليار دولار هو مجموع الديون المالية المخلدة بالبنك المركزي الشرقي في ليبيا على مدى أربع سنوات (2015–2019)م، وهو رقم مفزع لكنه يلخص بكل دقة تكلفة الانقسام المالي والمؤسساتي الناتج عن الصراع الدائر على الأرض الليبية، لم تكن حملة " حفتر" على طرابلس بداية من أفريل 2019م تلبية لطموح شخصي بالاستيلاء على السلطة فحسب ، بل الرهان الاقتصادي بالسيطرة على الموارد المالية للدولة أحد أهم محركات هذا الهجوم مع وصول المصارف في منطقة الشرقية إلى وضع حرج جدا عقب الإجراءات الأخيرة التي اتخذها

[1] . **المرجع نفسه**، ص.90.

[2] . خير الدين باشا، " ليبيا:الاقتصاد الوجه الخفي للحرب "30/يونيو/2019

https://news.barralaman.tn/libye-guerre-economique-ar-1/

البنك المركزي في طرابلس، فلم يترك خيار أخر أمام حفتر بخلاف الرضوخ للحل السياسي ، قد يضعف من نفوذه أو اللجوء إلى خيار عسكري مقيت لا يزال يثبت محدوديته يوما بعد يوم .

وعلى أهمية هذه الإجراءات المالية وجرأتها فلا يمكن مع ذلك تحميلها المسؤولية الكاملة في هذا الوضع الخطير لاقتصاد الشرق الليبي ، إذ لا يخلو الأمر من تعول شبكات فساد مالية كبرى في هذه المنطقة لن يكون أبطاله هذه المرة سوى القادة العسكريين لما اصطلح على تسميته بـ " الجيش الوطني الليبي " .

أفرز الانقسام السياسي الذي وقع بعد عملية الكرامة من قبل القائد العسكري "خليفة حفتر " في فيفري 2014م هيكلة جديدة من حيث المؤسسات الرسمية للاقتصاد الليبي ،حيث حرصت الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الله الثني المتمركزة في بنغازي والمسنودة بما يعرف بالجيش الوطني الليبي ،للسيطرة الشاملة على كافة النسيج الاقتصادي في منطقة الشرق ،خاصة مستفيدة من غياب الأطر القانونية فتم فصل فرع المنطقة الشرق من البنك المركزي عن المؤسسات الرسمية في طرابلس وكذالك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات الوطنية للنفط.[1]

إذا كانت ثورة ليبيا النفطية تقدم منافع في عملية إعادة أعمارها ما بعد الصراع، فهي تطرح مخاطر طويلة الأمد وبالأخص متى تعلق الأمر ببناء مؤسسات سياسية ديمقراطية دائمة ،عندما تكون الثورة النفطية لبلد معين كبيره وتخضع لسيطرة الدولة تطهر حوافز كبيرة للفساد والاستيلاء على الدولة من قبل مجموعات فردية وكثير من الحالات ساهمت هذه الديناميكية في ارتفاع مستوى الاستبداد أو في انهيار الدولة ما يعرف أحياناً بلعنة النفط أو الموارد ، وأصبحت السيطرة على النفط الآن عاملا في التوترات الإقليمية وغيرها من التوترات.[2]

أما الجانب الأمني تتنوع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا ، وتنشط تحت عدد من التسميات ومن ابرزها :

- القوات التي قادت عملية فجر ليبيا .

---

[1] . **المرجع نفسه.**

[2] . كريستوفرس سشيفيس–جيفري مارتيني، "ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل "، **مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي**، (ولايات المتحدة الأمريكي: تقرير مؤسسة سميث ريتشارد دسون ، معهد أبحاث (RAND) للأمن القومي، 2014)، ص.57.

- تشكيلان جديدان (الحرس الرئاسي– الحرس الوطني)
- القياد العامة للجيش الليبي.
- قوات القعقاع والصواعق والمدني، قوات الدروع.
- مجلس شورى ثواري بنغازي.
- كتائب الطوارق في الجنوب الليبي.
- مجلس شورى ثوار درنة.
- تنظيم أنصار الشريعة.
- جيش القبائل .[1]

ثانيا: أسباب الأزمة الليبية

تمت الإشارة في سياق تناول خلفية الأزمة وتوصفها إلى بعض أسباب الأزمة والتي يمكن تلخيص أبرزها في ما يلي:

1) انهيار مؤسسات الدولة بالكامل مع انهيار كامل للجيش والشرطة، ما ترتب عنه فراغ أمني كامل.
2) بانهيار مؤسسات الدولة تدهورت الحياة الاقتصادية مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة في المجتمع الليبي.
3) تأزم الوضع في ليبيا جدلها منطقة عبور لأخطر أنواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة سلاح، المخدرات، الهجرة الغير الشرعية...).
4) ظهور عمليات العنف والسرقة وتفشي ظاهرة الاختطاف والتعذيب وكذا ارتفاع عدد المتشردين بسبب انهيار منازلهم التي تعرضت للقصف من قبل طائرات حلف الشمال الأطلس[2].
5) غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي قاد ليبيا بشكل فردي وعمل على أضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني.

---

[1]. فريق الأزمات العربية ، **مرجع سابق** ، ص .11.

[2]. سهيلة بن موسي، **مرجع سابق**، ص.29.

6) تكديس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره مما أدّى بنشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولائها.
7) تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الإجراءات السياسة التي تمّ حضرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا.
8) بروز ثنائية بين الليبراليين والإسلاميين وهو ما أدى إلى صراع على هوية الدولة من ناحية والإمساك بزمام والسلطة من ناحية أخرى.
9) صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهورية والفئوية.
10) التدخلات الخارجية الإقليميات والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم الدول مستقبلها بعد سقوط القذافي.[1]

ثالثا: تطور العلاقات التركية الليبية بعد سقوط القذافي.

ارتبطت تركيا مع الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بعلاقات جيدة، وخاصة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، على انتهاج سياسة خارجية كان من أبرز توجهاتها تصفير المشكلات وتعزيز التعاون الدولي، ويندرج في هذا الإطار تعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير، كما جاءت في هذا السياق استثمار العقيد معمر القذافي رمزية وجود أردوغان في المجتمعات العربية والإفريقية والإسلامية للدعاية لسياسته، أما على الصعيد الاقتصادي فقد انعكس التوجه التركي على العلاقات مع ليبيا حيث وصل التبادل التجاري بينهما عام 2010م إلى 9.8 مليار دولار وأعلنت ليبيا أنها ستقدم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2013م، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار منحها للشركات التركية في هذا المجال ومنذ عام 2010م دخل حيز التنفيذ 160 مشروعا استثمارات تركيا في ليبيا[2]، وقفت تركيا مع خيار الشعب، خشية من الانعكاسات

[1] . فريق الأزمات العربية، **مرجع سابق** ، ص.8.

[2]. محمود سمير الرنتيسي ، **مرجع سابق** ، ص ص .38،37 .

السلبية للفوضى التي تعقب ذلك وخشية ضياع مجموعة من المكاسب التي توصلت لها في حال تحول التدخل لاحتلال مباشر أو غير مباشر[1].

البعد السياسي : حددت تركيا الخطوط الأساسية في سياستها التي تتبعها في ليبيا من خلال التأكيد الأراضي الليبية وضرورة التغيير السياسي في إطار مطالب الشعب المحقة، ففي 16 أيلول 2011م عقب الثورة الليبية زار رئيس وزراء تركيا آنذاك رجب طيب أردوغان طرابلس وبنغازي في ليبيا برفقة وفد يضم العديد من الوزراء والبيروقراطيين، وأجرى لقاءات مع قادة المجلس الانتقالي الوطني وعلى رأسهم مصطفى عبد الجليل و محمود جبريل فكانت هذه اللقاءات مؤشرا على دعم تركيا للثورة الليبية واهتمامها البالغ لها[2]، ولم تتوقف انقره عند حد الدعم السياسي للمجلس الانتقالي بل مضت في دعمها، فقد تعهدت بتقديم مساعده للمجلس قيمتها 200 مليون دولار، تضاف إلى 100 مليون أعلنتها أنقرة في وقت سابق، وفي نفس السياق سلمت شركة النفط التركية الدولية " تي بي أي سي" ثوار ليبيا في يوليو 2011م شحنات وقود تصل لقرابة 10 آلاف طن ضمن اتفاق بين أنقره والمجلس الوطني لتأمين، إمدادات نفطية تخفف أزمة نقص المنتجات البترولية في المناطق الخاضعة لثورات فيما أعلنت الحكومة التركية أنها تسعى لتأمين مزيد من الوقود للمعارضة الليبية ، ويشير هذا إلى تحسين العلاقات بين أنقرة والثوار بعد توتر في بداية الثورة .

جاءت زيارة أردوغان بعد يوم واحد من الزيارة الرئيس الفرنسي السابق "نيوكولاس ساركوزي"، ووزير الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون" إلى ليبيا، لتؤكد حدة التنافس حتى على مستوى الزيارات، وجاءت أبرز النقاط التي أكدها أردوغان في خطابه الذي بدأه بالحديث باللغة العربية في مدينة بنغازي كالآتي :

1. الزيارة ليست بسبب المصالح ، والدول التي تبحث عن المصالح له تفهم العلاقة الأخوية بين تركيا وليبيا ، في إشارة غير مباشرة إلى فرنسا .
2. نفي مزاعم عرقلة تركيا لتحركات حلف الناتو .

---

[1]. محمود سمير الرنتيسي ،" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البحر والبر"، سبتمبر 2019.
file:///C:/Users/DELL/Desktop/ef310d4865904c15b7bd7faf58bb41ef_100-1.pdf

[2]. أمرح ككيلي ،"العلاقات التركية الليبية مجالات الأزمة و إمكانية التعاون "،2017 ، ص .86 .
file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf

3. انتصار الثورة تحقق بدماء الشهداء وليبيا لليبيين فقط .
4. الثناء على دور المجلس الانتقالي الليبي في إدارة المرحلة .
5. أهمية التركيز على المستقبل ليبيا الجديد
6. تأكيد ضرورة الوحدة والتضامن بين الشعب الليبي.[1]
7. تأكيد استعداد تركيا للوقوف بجوار الشعب الليبي في المستقبل.

تعد الزيارة تأكيد للدعم التركي للثورة ، ومحاولة قطع الطريق خاصة على الجهود الفرنسية التي لعبت دورا محوريا من خلال كونها وأول دوله اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي ، وأول من ساعده الثوار بالسلاح ، كذلك كانت أول من أعلنت فتح سفارة لها في طرابلس وهي من قادت الجهود الدولية في مجلس الأمن لاستصدار قرارين ضد نظام القذافي ، وقد أسفرت الزيارة التي شارك فيها أردوغان بوضع حجر الأساس لإعادة بناء ضريح عمر المختار وعن :

- ❖ إعادة عمل السفارة تركيا في طرابلس قنصليتها في بنغازي .
- ❖ إعلان تركيا نيتها عن انفتاح قنصلية جديدة .
- ❖ بدء الخطوط الجوية رحلاتها بين بنغازي واسطنبول.
- ❖ عقد عدة اجتماعات مشتركة في كافة المجالات.[2]

عموما نجحت السياسة الخارجية لتركيا بشكل مرن في تجاه الموقف الأول لها والوصول إلى انسحاب كبير وحضور قوي من الثوار، من خلال إتباعها لسياسة التصعيد التدريجي تجاه نظام القذافي بالتناسب مع الإحداث ، وكذلك مزيد من التقارب والدعم للمجلس الانتقالي، وبعد نجاح الأولى للثورة الليبية وتشكيل الحكومة الليبية تعززت العلاقات التركية الليبية، حيث قامت ليبيا وتركيا في مارس 2012م بتوقيع مذكرة تفاهم في مجال الدبلوماسي ، وتواصلت الزيارات المتبادلة بين مسئولين في البلدين ، كزيارة رئيس الوزراء ليبيا على زيدان إلى اسطنبول في فبراير 2013م لمتابعة نتائج زيارة رئيس وزراء ليبيا عبد الرحمان الكيب إلى تركيا في فبراير2012م ولتنسيق المواقف السياسية و تعزيز التعاون الثنائي .

---

[1]. محمود سمير الرنتيسي ،" السياسة الخارجية .. .." **مرجع سابق** ، ص.41.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.42.

كل الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا إلا أن الوضع الأمن ظل متدهورا من استقالات اختطاف سياسيين وموظفين ومقتل مواطن تركي في هجوم مسلح استهدف مكتب بيع تذاكر تابع للحظوظ الجوية التركية في العاصمة طرابلس ، وفي المقابل كثفت تركيا اتصالاتها مع الحكومة الليبية مع بداية عام 2014م ، اتفقت على تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى من اجل تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية و الاقتصادية ووقعت الاتفاقية في اسطنبول من قبل رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان ورئيس الحكومة المؤقتة على زيدان[1]، لكن السياسة الليبية دخلت فترة مختلفة استعمل فيها العنف وسيلة للحكم جراء محاولة الانقلاب التي قام بها حفتر في شهري شباط وآذار سنة 2014م، وأدى ذلك إلى خلق أجواء أزماتيه أدارت خلالها القوى المسلحة الخاضعة لإدارة حفتر شرق ليبيا، وأصبحت الجماعات المسلحة المستقلة في غرب ليبيا وجنوبها عاملا مجددا في القطاع الأمني ، وانتشرت مزاعم شرعية البرلمانات والحكومات الثلاثة المختلفة ، وفي وسط هذه الأجواء تجنبت تركيا أن تكون طرفا في الصراعات الداخلية رغم كل التهم الموجهة إليها ، وناشدت بضرورة تفعيل العمليات السياسية من خلال إنهاء الصراعات الداخلية على أساس التوافق الوطني[2].

كما قام حفتر تهديد المصالح التركية ، وتبعا للتطورات قامت تركيا بإغلاق قنصليتها في بنغازي وحذرت رعاياها من السفر إلى ليبيا كما طلبت الأتراك في ليبيا مغادرتها ، كما هدد حفتر الأتراك والقطرية مغادرة ليبيا في 24 يونيو 2014م كما قام بالإعلان عن تجميد عمل الحكومة والمؤتمر الوطني.

البعد الاقتصادي: هذه المرحلة تولى تركيا اهتماما كبيرا بالجانب الاقتصادي وتتطلع إلى أن تكون قوى اقتصادية أكبر من خلال المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية، وتحتل منطق شمال إفريقيا مكانة كبيرة في الطموحات الاقتصادية التركية، وبالنظر إلى ليبيا فإنه قد وجد بها قبل الثورة قرابة 200 شركة تركية عاملة في ليبيا في مجالات متعددة في ظل سعي تركي متواصل لزيادة الاستثمار ومعدلات التبادل التجاري.[3]

---

[1] . **المرجع نفسه** ، ص ص .43 ، 44 .

[2]. امرح ككيلى ، **مرجع نفسه** ، ص ص. 86 ،87.

[3]. محمود سمير الرنتيسي،"السياسة الخارجية...."، **مرجع سابق**، ص.45.

بعد اندلاع الثورة الليبية تراجعت معدلات التبادل التجاري بين تركيا وليبيا في 2011م، حيث تراجعت الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 63%، وخلال نهاية 2011م وبداية 2012م بذلت الحكومة التركية جهودا كبيرة وزيارات متبادلة لتعزيزي التعاون الاقتصادي مع ليبيا، وتسهيل عودة الشركات التي كانت تعمل في ليبيا إضافة لاستعادة مستحقات هذه الشركات، والحصول على تعويضات بسبب الخسائر التي تكبدتها إثناء الثورة، وبالفعل أثمرت العلاقات الاقتصادية إلى مزيد من التقدم، وكان رئيس الوزراء التركي أردوغان قد وعد خلال زيارته لطرابلس بمساعدة الليبيين على إعادة إعمار المدارس ومراكز الشرطة، وبناء المستشفيات ومقر البرلمان المقبل ودار الأيتام في مصراتة، إضافة لتقديم مساعدات إنسانية، وفي هذا السياق تم الإعلان عن منتدى تركيا وتونس وليبيا لدعم العلاقات التجارية، وأعلنت تركيا في 5 يناير 2012م عن نيتها:

- زيادة وارداتها النفطية من ليبيا.
- إقامة مشاريع كبرى في مجال الإنشاءات والطاقة.
- إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرصا استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية.
- إعلان عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء، ووصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار.
- وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2012م إلى مليارين 250 مليون دولار أمريكي.
- تسديد جميع المستحقات المالية لتلك الشركات التركية قبل الثورة.

وبحسب تصريح سفير تركيا لدى طرابلس على كمال ايدان في سبتمبر 2013م إن حجم الأعمال والمشروعات التي تديرها الشركات التركية في ليبيا يزيد على 12 مليار دولار معلنا على أنقرة تسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري من ليبيا إلى 3 مليارات دولار في نهاية 2013م، وقد أكد رئيس الحكومة المؤقتة على زيدان في يناير 2014م أن الحكومة الليبية تعمل جاهدة لتذليل العقبات كافة أمام عوده جميع الشركات العاملة في ليبيا.[1]

[1]. **المرجع نفسه** ،ص .46.

لابد من الإشارة إلى أن الوضع الأمني في ليبيا كان عاملا مؤثرا بشكل سلبي في العلاقات الاقتصادية التركية الليبية، وخاصة في مناطق الشرق التي تكثر فيها المشاريع في قطاع الإنشاءات والنفط بل غنّ خطورة الوضع ألامني وحالة الاضطراب السياسي في ليبيا حاليا لا تبشران بمستقبل كبير أمام العلاقات الثنائية في مجال الاقتصاد خصوصا.

البعد الأمني والعسكري: اعترضت تركيا منذ بداية الثورة على أي تدخلات أجنبية عسكرية ضد ليبيا، وانتقد وزير الدفاع التركي" وجدي غونول" دور الحماس الفرنسي في استخدام القوى العسكرية ضد ليبيا، لكن تحت الضغوطات الشعبية والغربية، وافقت بعد ذلك عن إرسال غواصة، وسفينة حربية للانضمام إلى عملية الناتو بعد أيام من تفويض مجلس الأمن الدولي بفرض منطقة حظر جوي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين في ليبيا، هذا ووجد رئيس الوزراء التركي رجب طبي أردوغان تعليمات لرئيس الأركان الجيش بالتأهب لاحتمال القيام بعملية عسكرية في ليبيا إذا تعرض أمن المواطنين الأتراك، بعيد تهديدات من رئيس معمر القذافي وأنصاره ضد الأتراك وهذا كان مؤشرا على تعمق الأزمة في ليبيا.

وبعد انهيار نظام القذافي شهدت العلاقات في هذا المجال تعاونا بين البلدين حيث تقدمت ليبيا إلى الحكومة التركي في سبتمبر 2013م بطلب لشراء 20 ألف قطعة سلاح من أنواع مختلفة، في إطار سعي الحكومة الليبية إلى بناء جيش قوي، وقد ردّت أنقره على هذه الصفقة وبالإيجاب، وتتضمن الصفقة شراء بنادق حربية من نوع G3 عيار 7.62 ملم وعيار 556 ملم إضافة إلى استعداد تركيا لمساعدة ليبيا في تأمين الحدود وتدريب الأفراد.[1]

وخلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في اسطنبول قال رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أن ليبيا مهتمة بشراء زوارق هجومية تركية لحفر السواحل كما أعلن أن القوات المسلحة الليبية بحاجه إلى مروحات وناقلات جند، كما زار الوفد الليبي منشآت الشركات التركية لصناعات الفضاء (TAI) في أنقرة فيما أكد وكيل وزارة الدفاع الليبية للشؤون العسكرية أن التعاون العسكري بين ليبيا وتركيا سيشهد تطورا، اكبر في العديد من المجالات العسكرية وعلى رأسها المشتريات العسكرية ، وفي إسبارطة غرب تركيا في مارس

[1]. وكالة جيهان، " ليبيا تعتزم شراء 20 ألف بندقية من عيار جي 3 من تركيا"، 2013/09/17.
http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/38884

2014م اختتم برنامج التدريب العسكري الخاص لألف من منتسبين القوات المسلحة الليبية والذي أقيم بموجب اتفاق أبرم مع القوات المسلحة التركية.

وقد وقفت تركيا كدولة في موقعها وأدارت توازناتها التي تحكمها شبكة من العلاقات المتعددة بين حسابات الداخل والخارج والشرق والغرب بشكل جيد حتى الآن ورغم أنها وقعت في موقف حرج في موصف التدخل العسكري إلا أنها تفادت ذلك بسياسات متدرجة وموازنة[1].

[1]. محمود سمير الرنتسي ، " السياسة الخارجية "، **مرجع سابق** ، ص. 49.

المبحث الثالث: السياسة التركية تجاه ليبيا بين واقع الصراع الداخلي وتنامي التدخلات الخارجية

ستتعرض الدراسة إلى التطورات التي تشهدها ليبيا من صراع داخلي وتنامٍ التدخلات الخارجية في ظل صمت المجتمع الدولي، وصولا إلى بروز الدور التركي في إحداث توازنات القوى في المنطقة بإبرام اتفاقيات للتفاهم بين حكومة انقره وحكومة الوفاق الوطني لليبيا المعترف بها من قبل هيئة الأمم المتحدة، والمواقف الإقليمية والدولية من تلك الاتفاقية ومستقبل السياسة التركية تجاه ليبيا.

المطلب الأول: تطورات المشهد الليبي بعد سيطرة حفتر على المنطقة الشرقية

بعد تشكيل البرلمان الموسع (المؤتمر الوطني العام) في الانتخابات التي جرت في تموز عام 2012م، ظهرت آمالٌ كبيرة حول إنشاء نظام سياسي يلبي المطالب المجتمعية. لكن الأطراف السياسية في طرابلس في الفترة 2012– 2013م، لم تستجب للمطالب المجتمعية للشعب الليبي، وتدخل الأطراف الإقليمية، فظهرت مرحلة الاستقطابات السياسية وتهيئة الأرضية للتدخلات العسكرية.

فاز محمود جبريل الذي تبيّن أنه تلقى دعمًا ماليًّا كبيرًا من الإمارات العربية المتحدة في مرحلة التحضير للانتخابات، بالأغلبية في المجلس الوطني الانتقالي، وشهد هذا المجلس تنافسًا كبيرًا بين جبريل والحركات الإسلامية المعارضة. وتعزّز نفوذ جبريل القريب من الإمارات العربية المتحدة من خلال دعمه لكتائب القعقاع والصواعق، وجذب إليه فئات كبيرة من النخب البيروقراطية والمالية ونجح في الحصول على تأييد جماهيري ، وقامت الحركات الإسلامية المعارضة كذلك بتطوير شبكة من العلاقات المشابهة. فالانقسامات السياسية التي حدثت داخل المجلس الوطني الانتقالي ولَّدتْ أقطابًا مكوَّنةً من البيروقراطية ووحدات مليشيات مرتبطة بالأطراف الإقليمية[1]، وانشغال الأطراف في طرابلس بالصراع على السلطة، وإهمال الخدمات العامة في جميع أنحاء البلاد نتيجة لذلك، وشعور القبائل في المنطقة الشرقية بالتهميش،

[1]. أمره ككلي،" مستقبل الأزمة الليبية بين الحل السياسي والعسكري"،29/أغسطس/2019
https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/

والمخاوف الأمنية الناجمة عن داعش والعناصر المتطرفة، كل ذلك مهّد الطريق أمام حفتر لتأسيس أرضية له على المستوى المحلي، وفي أعقاب تغيّر الظروف الإقليمية وتسلّم العسكر السلطة في مصر احتشد قسم من أنصار جبريل في الاستقطابات التي نشأت في عامَي 2013 و2014م، وزعماء القبائل الذين شعروا بالتهميش في المناطق الشرقية، والضباط الذين لا يشعرون بالأمان– فاجتمعوا حول حفتر، وبدأت أحاديث الانقلاب تنتشر في ليبيا[1].

أولا: أطراف الصراع المحليين:

1) حكومة الوفاق الوطني:

تحفل طرابلس بعدد كبير من الكتائب المسلحة ذات المشارب الأيديولوجية والسياسية المختلفة، وهي بلا شك مؤثرة في المشهد الأمني والسياسي، وقد حاولت حكومة الوفاق الوطني منذ دخولها طرابلس في / مارس 2016، مهادنة هذه الكتائب المسلحة التي تُحكِم القبضة الأمنية والعسكرية على العاصمة، وعقدت اتفاقيات مع عدد منها من أجل تسهيل عملها داخل العاصمة وضمان أمنها، مقابل منحها دورًا فاعلًا في العملية السياسية. وحاولت الحكومة في ظل هذه البيئة الأمنية والعسكرية المعقدة، العمل على إيجاد ترتيبات خاصة بوزارة الدفاع، فوفقًا للمادة الثامنة من الاتفاق السياسي الليبي، المعروف باتفاق الصخيرات فإن مجلس رئاسة الوزراء هو المسؤول عن القيام بأعمال القائد الأعلى للجيش الليبي، وبناءً على ذلك صدر عنه القرار رقم (2) بتاريخ 9 مايو 2016م القاضي بإنشاء الحرس الرئاسي ومقرُّه طرابلس، وتتلخص مهماته في تأمين المقارّ الرئاسية السيادية والمؤسسات العامة في الدولة، وتأمين الأهداف الحيوية، ومنها منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية. ويعد هذا القرار خطوةً لإعادة ترتيب أوضاع الجيش وهيكلته، بحكم أنه يعاني عدم الكفاءة والجاهزية، كما يعاني تشتت الولاء، إذ تُقاتل عناصر منه تحت قيادة العقيد خليفة حفتر في الشرق، بينما تتبع عناصر أخرى منه حكومة الوفاق[2].

[1] . **المرجع نفسه.**

[2] . موقع الهيئة العامة للاستعلامات ، **مرجع سابق.**

توصلت أطراف الصراع الليبية وعلى رأسها ممثلون عن "برلمان طبرق" و"المؤتمر الوطني العام" وممثلين عن المجالس المحلية في مصراتة وطرابلس إلى اتفاق في 17 من /ديسمبر 2015م في مدينة "الصخيرات" المغربية، وبرعاية من الأمم المتحدة، وحضور ممثل عن الاتحاد الأوروبي. نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي يرأسه رئيس الحكومة التي سيتم تشكيلها، واعتبار "برلمان طبرق" الهيئة التشريعية للبلاد، بالإضافة إلى تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة إعادة الإعمار. وسبق ذلك إعلان المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا "برناردينو ليون" عن تكليف "فائز السراج" عضو "برلمان طبرق" برئاسة حكومة الوفاق الوطني في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015م، وتم إسناد مهمة رئاسة المجلس الرئاسي له، المتفق عليه في "الصخيرات" المغربية. رفض "برلمان طبرق" برئاسة "عقيلة صالح" تعيين "السراج" رئيساً للحكومة وللمجلس الرئاسي، واعتبر أن من حضر اتفاق "الصخيرات" وقع بصفته الشخصية وليس باسم البرلمان. في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر 2017م، أي بعد مرور عامين كاملين على اتفاقية "الصخيرات"، أعلن اللواء الليبي "خليفة حفتر" انتهاء العمل بالاتفاقية، ورفض إخضاع "الجيش الليبي" إلى أية جهة أخرى مهما كانت لها شرعية دولية إذا لم تكن منتخبة من الشعب، وبذلك فإن أي شيء منبثق عن الاتفاقية يعتبر منتهي الصلاحية.[1]

ومع الموقف الذي اتخذه حفتر، أصبح في مواجهة حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فائز السراج" والمؤلفة من 16 وزيراً من بينهم" السراج" نفسه، والذي يتبوأ منصب وزير الدفاع وقائد الجيش الليبي، بالإضافة إلى "المجلس الرئاسي" المؤلف من تسعة أعضاء، و"المجلس الأعلى للدولة" الذي يضم 145 عضواً، وانحاز لهم 50 نائباً تخلوا عن "برلمان طبرق" واتخذوا من طرابلس مقراً لاجتماعاتهم منذ نيسان/أبريل عام 2019م، وتم إطلاق تسمية "مجلس نواب طرابلس" عليهم، وتساندهم هيئة الأركان للجيش بقيادة اللواء "محمد الشريف"، انحازت لحكومة الوفاق الوطني في هذا الصراع التشكيلات التي أطلقت عملية "فجر ليبيا" في تموز/يوليو

[1]. موقع أكاديمية DW، "حفتر يعلن انتهاء الاتفاق السياسي ونهاية شرعية "حكومة الصخيرات"،2017/12/17
https://www.dw.com/ar/a-41829187

2014م رداً على عملية "الكرامة" التي أطلقها حفتر آنذاك، ومن بين تشكيلات غرفة عمليات "فجر ليبيا" ما يُعرف بـ "الدروع" وهي قوات تتبع للجيش الليبي الذي جرى تشكيله بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، بالإضافة إلى كتائب ثوار "مصراتة" و"ثوار الزاوية"، وتقاتل "قوات حماية طرابلس" إلى جانب "حكومة الوفاق الوطني"، وهي قوات تأسست في كانون الأول/ديسمبر 2018م بعد محاولة اللواء السابع ترهونة اقتحام طرابلس، وتتألف هذه القوة من فصائل عديدة هي[1]:

كتيبة ثوار طرابلس ولواء النواصي وقوة الردع والتدخل المشتركة وكتائب تاجوراء والكتيبة 92 مشاة والكتيبة 155 مشاة وكتيبة يوسف البوني، وتعتبر "قوات الردع الخاصة" التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني والكتيبة 301 التابعة لرئاسة الأركان في الحكومة من التشكيلات الرئيسية التي تصد هجوم حفتر على طرابلس، ويساند حكومة الوفاق الوطني قائد عسكري بارز يدعى "أسامة الجويلي"، ومعه كتيبته المنحدرة من مدينة الزنتان، و"الجويلي" قاد المجلس العسكري في الزنتان في المعارك ضد نظام "معمر القذافي" وتمكنت كتيبته من أسر "سيف الإسلام القذافي" عام 2011م، ثم شغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية التي جرى تشكيلها بعد سقوط "القذافي"، وقامت حكومة الوفاق الوطني بترقيته إلى رتبة لواء، وتعيينه آمراً للمنطقة العسكرية الغربية في ليبيا.

توحّدت القوى الوطنية الملتفة حول المجلس الرئاسي لمواجهة حفتر، وتولى السرّاج هذه المواجهة رغم أنه تجنّب اتّخاذ موقف متشدّد ضدّه حتى اليوم. واتّخذ رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فتحي باشاغا الترتيبات العسكرية اللازمة، فجرى توحيد الوحدات العسكرية في المنطقة الغربية بما فيها وحدات مصراتة و زنتان تحت قيادة واحدة، وخرج الناس في المنطقة الغربية في مظاهرات يعلنون رفضهم لحفتر. وأصدر النائب العام العسكري الليبي مذكّرة توقيف بحق حفتر، وأصدر محمد المقريف، الذي يحظى باحترام الجهات السياسية البارزة ومختلف الشرائح المجتمعية في ليبيا بيانًا انتقد فيه خليفة حفتر بشدة وأعلن وقوفه إلى جانب السلطة الشرعية، وبذل المثقفون والصحفيون البارزون في المنطقة الغربية جهودًا جبّارة في تشكيل الرأي العام

[1] . أمره ككلي، **مرجع سابق**.

المناهض لحفتر، ونتيجة للهجمات اجتمعت الأطراف المتنافسة في المنطقة الغربية حول الاتفاق السياسي الليبي من جديد. وتعزّز موقف السرّاج الذي يمتلك الشرعية الدولية، والأطراف العسكرية المرتبطة به.[1]

ويعني كل ذلك أن طرابلس غير مستقرة، وأن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار لن يحول دون تدهور الوضع الأمني. ويمكن إرجاع المعضلة الأمنية في طرابلس ومحيطها إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- فراغ القوة الذي خلَّفه سقوط نظام القذافي ترافق مع وجود مخزون هائل من الأسلحة، وانهيار كامل للدولة ومؤسساتها بوصفها فاعلًا أساسيًّا في المسائل الأمنية.
- قرار المجلس الوطني الانتقالي، تحت ضغط الكتائب المسلحة، بدفع أجور لأعضاء تلك الكتائب من الخزينة العامة؛ وهو ما حوَّلهم إلى فئة متميزة، مقارنة بمن تبقى من أفراد القوات المسلحة النظامية، فقد ارتفع عدد الملتحقين بها عشرة أضعاف، وصولًا إلى 250 ألف شخص في غضون أقل من سنة من سقوط القذافي.[2]
- فشل الحكومات المتعاقبة على ليبيا، وآخرها حكومة الوفاق الوطني، في دمج تلك الكتائب وتحويلها إلى قوات شرطية أو عسكرية ضمن إستراتيجية أمنية تقوم على ضبط السلاح وتحقيق الاستقرار والأمن الداخليين.
- الخلل في توزيع القوة بين الكتائب المسلحة، وحالة انعدام الثقة بين قادتها من جهة، وبين قادتها وحكومة الوفاق الوطني من جهة أخرى؛ وهو ما أدى إلى انتهاجها نهجًا براغماتيًّا يصعب معه التنبؤ بسلوكها وتحركاتها الميدانية.
- دعم القوى الدولية والإقليمية، عسكريًّا واقتصاديًّا، لعدد من الكتائب المسلحة؛ وهو ما ساهم في استقلاليتها، ومنحها هامش مرونة أكبر لتحركات عسكرية تحت دعوى الشرعية وتطهير البلاد من الكتائب الأخرى المنافسة لها.

الجدير بالذكر أن حكومة الوفاق الوطني لم تتلق الدعم اللازم من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، والتي لم تساعدها على تطبيق ما ورد في اتفاق الصخيرات، وخصوصًا المادة 57 منه

---

[1] . **المرجع نفسه.**

[2]. أحمد سالم حسين، **مرجع سابق.**

التي تمنح حكومة الوفاق الوطني ضوءًا أخضر في طلب الدعم من البعثة الأممية والمنظمات الإقليمية، حتى تضع وتقرّ خطة شاملة للدعم الدولي لمؤسسات الدولة الليبية، وتعزز الاستقرار الأمني في البلاد. وبقيت مقاربات القوى الإقليمية والدولية أمنية محضة عند تعرض أمنها لخطر داهم قد يكون مصدره ليبيا.[1]

قام رئيس حكومة الوفاق فايز السراج بزيارة لأوروبا استغرقت ثلاثة أيام في الفترة من 7 إلى 9 مايو 2019م، جال خلالها بعدد من عواصمها، حيث أعلن أنه يحاول البحث عن حل سلمي لأزمة العاصمة طرابلس، شملت الزيارة روما وباريس وبرلين ولندن، أي العواصم الأكثر نفوذاً وتأثيراً في القرار الأوروبي والدولي، في المقابل قام خليفة حفتر يوم 16 مايو 2019م بزيارة إلى روما تلاها بزيارة إلى باريس بعدها بأسبوع بهدف ربما عرض موقفه وتحصيل أكبر دعم أوروبي ممكن له تجاه طرابلس، وبصورة موازية لدعم الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ومصر والإمارات.

وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية، في 27 نوفمبر 2019م، مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، خلال زيارة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج لإسطنبول، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وحال خروج بنود المذكرة إلى العلن، توالت التصريحات الرافضة لها من معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ومن عدة دول مطلة على المتوسط على رأسها مصر وقبرص واليونان وإسرائيل. ورغم تأكيدات الطرفين، التركي والليبي، أن توقيع المذكرة من صلاحيات المجلس الرئاسي الليبي، وأنها لا تلحق أي ضرر بالمصالح الاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي[2].

2) قوات خليفة حفتر:

في شهر /فبراير عام 2014م أعلن حفتر تجميد عمل الهيئة التشريعية في ليبيا المعروفة باسم "المؤتمر الوطني"، التي جرى انتخابها في يوليو 2012م خلفاً للمجلس الوطني الانتقالي الليبي؛ والذي مثّل السلطة التشريعية خلال الثورة الليبية، كما دعا إلى حل المؤتمر الوطني

---

[1]. **المرجع نفسه** .

[2] . الأزمة الليبية بين الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية، **مرجع سابق**.

وتشكيل حكومة مؤقتة تُشرف على انتخابات تشريعية جديدة، ليتبع خطوته تلك بإطلاق عملية عسكرية في شهر مايو عام 2014م ضد "مجلس ثوار بنغازي" المدعوم من المؤتمر الوطني، وسمّيت العملية وقتها بـ "عملية الكرامة" وكانت أهدافها المعلنة "محاربة التنظيمات الإرهابية".

وفي شهر أغسطس 2014م جرت انتخابات برلمانية في بنغازي بتوصيات من لجنة منبثقة عن المؤتمر الوطني العام، لكن تيارات عديدة في المؤتمر رفضت لاحقاً الاعتراف بالبرلمان الذي تمخض عن تلك الانتخابات، فتم نقل مكانه إلى "طبرق" بدلاً من بنغازي، فأصبح يُعرف باسم "برلمان طبرق" ويرأسه "عقيلة صالح"، وصار يُعد بمثابة هيئة تشريعية موالية لقوات حفتر، انبثق عنه "الحكومة المؤقتة" ويرأسها "عبد الله الثني"، ومقرها في مدينة البيضاء.[1]

تمكنت قوات حفتر في شهر يوليو 2017م من الانتصار على "مجلس ثوار بنغازي" وحسمت معركة بنغازي لصالحها، بعد تدخل تشكيلات عسكرية كانت تابعه لجيش "معمر القذافي" وكتائب "سلفية مدخلية" لصالح حفتر.

أطلق المبعوث ألأممي إلى ليبيا "غسان سلامة"، في سبتمبر 2017م، "خطة العمل الجديدة من أجل ليبيا"، لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بنهاية عام 2018م والتي كانت تقوم على: عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية الشاملة، وتنظيم استفتاء على دستور جديد لليبيا، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعد أقصاه سبتمبر 2018م وهي الخطوات التي لم يُنفذ أيٌّ منها، كما فشل أيضًا تطبيق اتفاق باريس المُوقَّع بين أطراف الأزمة الليبية في مايو 2018م، والذي كان ينص على اعتماد الدستور وقانون الانتخابات وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في 10 ديسمبر 2018م .[2]

ثلاث سنوات من المعارك في بنغازي انتهت في 2017م لصالح حفتر بدعم إقليمي، ليستمر في توسعه العمليات العسكرية ضد العناصر التي سمّاها" إرهابية"، وعلى التوازي استطاع صنع تفاهمات مع مكونات قبلية رئيسية بالمنطقة الشرقية. وفي مايو 2018م أطلق حفتر حملته العسكرية على درنة فيما سماه الهجوم على " الإرهابية" في المنطقة الشرقية.

---

[1]. فارس فحام،"خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل"،24/ 04 / 2020**https://jusoor.co/details/ 665/ar**

[2] .موقع الهيئة العامة للاستعلامات، **مرجع سابق.**

في 8 نوفمبر 2018م، وفي محاولةٍ لتفادي الانهيار التام لفرص الوصول إلى حل سياسي للأزمة الليبية؛ تقدم المبعوث ألأممي إلى ليبيا في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي، بمقترحات جديدة لتسوية الأزمة الليبية، شملت: عقد ملتقى وطني جامع خلال الأسابيع الأولى من عام 2019م، لإتاحة الفرصة لليبيين لبلورة رؤية مشتركة حول الفترة الانتقالية واغتنامها من أجل التخلي عن استخدام القوة، واعتماد جدول زمني لتحقيق تقدم في توحيد المؤسسات، يليه إجراء انتخابات بحلول ربيع 2019م[1].

ولم يتمكن المجلس الرئاسي الذي تولى مهامه في طرابلس في عام 2016م بتفويض من الأمم المتحدة من قيادة البلاد بشكلٍ كاملٍ في الفترة الانتقالية بقوة السلاح. وبحلول عام 2017م لم يبق في مجلس النواب الذي يمثل السلطة التشريعية في المنطقة الشرقية سوى عدد قليل من الأشخاص الموالين لحفتر، لا يتجاوز عددهم ثلاثين أو أربعين شخصًا. لكن الأمم المتحدة لم تتعامل مع طرابلس رغم تجمع الأغلبية فيه، وتحول ربع مدينة بنغازي إلى خرابٍ نتيجة الصراع الذي قاده حفتر طيلة ثلاثة أعوام تقريبًا، وألغى المؤسسات المختارة في المناطق الخاضعة لسيطرته، وعيّن عليها حكّامًا عسكريين. وحاصر مدينة درنة التي وقفت في وجهه في المنطقة الشرقية سنواتٍ طويلةً، بذريعة "مكافحة الإرهاب"، فتسبّب بموت عدد كبيرٍ من المدنيين فيها، ودخل المدينة بالأسلحة الثقيلة، وتسبب بدمارٍ كبيرٍ فيها. وتبيّن أخيرًا أنه كان يعدّ العدّة لشنّ هجومٍ واسعٍ على طرابلس بالتزامن مع قيام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارته من أجل الحل السياسي.

يبدو أن خليفة حفتر امتلك أعدادًا كبيرة من القوة العسكرية وكمية ضخمة من العتاد بعد مرحلة طويلة من الإعداد لشنّ الهجوم على طرابلس. وبعد سيطرته على الجِفره في عام 2017م، نظّم هجومه على فزّان، وسيطر على بعض المناطق فيها أيضًا. واستقرّ في فزّان، ثم توجّه نحو الشمال ليتمركز في غِريان ويعقد اتفاقات مع بعض الأطراف في المنطقة الغربية منها. وفي 4 نيسان 2017م تحرك من هناك لينتقل من الجنوب إلى العزيزية بسهولةٍ ووصلاً إلى مطار طرابلس الدولي في جنوب المدينة.

[1] .المرجع نفسه

لم تكن هناك قوّاتٌ مدرعة كبيرة حول المدينة بعد انسحاب ميليشيات مصراتة وزيتانلي القوية من طرابلس في عامي 2017 و2018م، ولم تكن هناك مقاومة كبيرة للهجوم في لحظاته الأولى، بسبب تمركز الوحدات العسكرية في المدينة في مطار معيتيقا الواقع في المركز. غير أن الوحدات العسكرية الموجودة داخل طرابلس والمناطق الغربية اجتمعت تحت قيادة واحدة في إطار التعليمات التي أصدرها رئيس المجلس الرئاسي فايز السرّاج بعد الهجوم، وتحركت من أجل حماية طرابلس إضافة إلى المناطق الغربية، ولوحظ أن خليفة حفتر استخدم الأسلحة الثقيلة خلال هجومه على طرابلس، وأنه تلقّى دعمًا كبيرًا في السلاح والذخائر على الرغم من حظر السلاح المفروض على ليبيا من قبل الأمم المتحدة.[1]

تنامت قوة اللواء الليبي حفتر نتيجة جهود بعض اللاعبين الدوليين، فأصبحت تضم تشكيلات وفصائل متنوعة ذات توجهات مختلفة وهي:

- تشكيلات من جيش "معمر القذافي".
- مقاتلون قبليون .
- كتائب سلفية: انخرطت كتائب ذات توجه "سلفي مدخلي" في الصراع إلى جانب "خليفة حفتر"، بعد فتوى أصدرها الشيخ السعودي "ربيع بن هادي المدخلي" في شهر أبريل عام 2019 تطلب من أتباعه في ليبيا مساندة حفتر والقتال معه .[2]
- مقاتلون من جنسيات أخرى: حسب أنباء متواترة تلقت قوات حفتر مساعدة عسكرية ويشترك معها في القتال بصفات مختلفة مقاتلين روس وجنود جنجويد من السودان ومقاتلون من تشاد، وأضاف إليهم أخيرا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غسان سلامة مقاتلين قادمين من سوريا. هذا فضلا عن المساعدة بالعتاد الذي توفره الإمارات العربية المتحدة.[3] ويصل تعداد القوات السودانية المختلفة الداعمة لـ حفتر إلى 1400 مقاتل، ميليشيا "فاغنر" الروسية، والتي ينتشر المئات من عناصرها على محاور القتال حالياً في جنوب طرابلس،

---

[1]. أمره ككلي، **مرجع سابق**.

[2] . فراس فحّام ، **مرجع سابق**.

[3]. إبراهيم عوض ،" الخروج من الأزمة الليبية"، 11 يناير 2020.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=11012020&id=a427b8e7-2520-4bab-b2f9-b5882db26840

وجندت "فاغنر" الروسية مؤخراً بالتعاون مع مخابرات نظام الأسد المئات من المقاتلين السوريين، وأرسلتهم إلى ليبيا من أجل القتال إلى جانب حفتر، والمساهمة في حماية حقول النفط.[1]

لا شك في أن معسكر حفتر في الشرق الليبي يتابع باهتمام التحولات الأمنية والعسكرية في طرابلس، ويصب في مصلحته مباشرة دخول الكتائب المسلحة في اقتتال داخلي يستنزف قوتها، ويجعلها أقل قدرة على التأثير والفاعلية، فيزيد من نفوذه السياسي والعسكري المتنامي في شرق البلاد، بعد أن بسط سيطرته الكاملة على منطقة الهلال النفطي، وعلى مدينتَي بنغازي ودرنة؛ وهو ما يجعل ميزان القوة العسكرية في البلاد يميل إلى صالحه، ويدفعه لاستجماع قوته ودخول العاصمة التي لديها أهمية إستراتيجية خاصة، باعتبارها أكثر المدن الليبية اكتظاظًا بالسكان، وتحوي معظم المؤسسات الحكومية، كما أن طرابلس ومحيطها مقرٌ أساسي لعدد كبير من الكتائب المسلحة الموالية لحكومة الوفاق والمعارضة لها، ومن ثم، فإن تلك التحولات قد تدفعه إلى نسج تحالفات جديدة مع بعض الكتائب المسلحة، لتكون بمنزلة حصان طروادة، للشروع في عمليات عسكرية في الغرب الليبي.

وقد علق آمر القوات الخاصة في قوات حفتر، اللواء ونيس بوخمادة، على أحداث طرابلس الأخيرة بأنهم جاهزون للتدخل، برًّا وبحرًا وجوًّا، وأنهم في انتظار الأوامر من القائد العام، في إشارة إلى حفتر. كما حث بوخمادة أهالي طرابلس على الاقتداء بأهالي بنغازي في طرد العصابات المسلحة من مدينتهم، وقد أصدرت القيادة العامة " للقوات المسلحة الليبية" التابعة لحفتر قرارًا في 8 سبتمبر 2018م بتشكيل مجموعة عمليات الجنوب، برئاسة اللواء بوخمادة، بهدف ضبط الأمن وحفظه بمنطقة الجنوب الغربي للبلاد، إذ أن المهمات المنوطة بها في نص القرار هي تأمين مناطق الجنوب الغربي، والقضاء على " العصابات المسلحة والمجموعات الإرهابية والمرتزقة"، وعلى الظواهر السلبية من تهريب وتجارة للمخدرات، والأسلحة، والبشر، وتُعزِّز هذه التطورات من فرضية تحرك حفتر بحذر تجاه طرابلس، لأجل إحكام سيطرته على

[1] . أحمد قاسم حسين، " السلام الهش : تحولات المشهد الأمني والعسكري في طرابلس "،2018/09/18.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Fragile-Peace-Security-Military-Transformations-Tripoli.aspx

الشرق والجنوب الليبيين، بدعم من حلفائه في القاهرة و أبو ظبي، وهو ما يفسر شروعه في الحرب الكلامية ضد الجزائر التي قد تحدّ من طموحاته بتغيير معادلات القوة وفرض واقع سياسي جديد غرب البلاد.[1]

أسهمت عوامل القوة المذكورة إلى جانب الدعم الدولي بسيطرة حفتر على شرق ليبيا ومساحات كبيرة من جنوبها ووسطها على مدار الأعوام الماضية[2]، في ابريل عام 2019 م تحرك ما يسمى" الجيش الوطني الحر" بقيادة حفتر نحو العاصمة طرابلس لتحريرها ممن يصفهم " بالمليشيات العسكرية " لكن قوات حكومة الوفاق صدت الهجوم بعد سيطرة "الجيش الوطني الليبي" على حاجز عسكري يقع على بعد 27 كيلومترا من طرابلس[3]، قذفت قوات حفتر طرابلس بالمدفعية وأسقطت طائرات مساندة لها قنابل على المدينة، وأعلنت القيادة العامة "للجيش الوطني" عن دخولها إلى مدينة سرت وسيطرتها الكاملة عليها التي لها أهميتها إستراتيجية، إذ أنها تقع في منتصف الساحل الليبي الطويل الواصل بين شرق البلاد وغربها أو الفاصل بينهما.

ثانيا: واقع الصراع بعد مذكرة التفاهم.

حكومة الوفاق: تسيطر حكومة الوفاق على بعض الأجزاء من الشمال (انحسرت سيطرتها في الشمال بعد خسارة سرت مطلع العام الحالي)، بالإضافة إلى المساحة الأكبر في غرب البلاد، والمدن التي تخضع لسيطرة الوفاق في غرب ليبيا هي: مصراتة، والخمس، وطرابلس، والزاوية، وصرمان، والعجيلات، وزاورة، زلطن، ورقدالين، وصبراتة، ورأس جدير، والعزيزية، وغريان، ونالوت، والأصابعة، وغدامس، وجادو، أي أن الشريط الساحلي الغربي الممتد من مصراتة إلى معبر رأس جدير الحدودي مع تونس، كلها منطقة نفوذ تتبع لحكومة الوفاق متصلة مع بعضها، وتمكنت حكومة الوفاق والقوات المتحالفة معها من فتح الطريق الواصل بين مدينة مصراتة إلى رأس جدير التي يوجد فيها معبر حدودي باتجاه تونس، بعد عملية عسكرية شنتها في الثاني عشر من شهر أبريل 2020م، استعادت من خلالها سبع مدن

---

[1]. **المرجع نفسه .**

[2]. فراس فحّام، **مرجع سابق.**

[3]. موقع الهيئة العامة للاستعلامات ، **مرجع سابق.**

هامة وهي: الصرمان، وصبراتة، والعجيلات، ورقدالين، وزلطن، والجميل، والعسة، وجميعها تقع على الساحل الغربي، لتضييق الخناق أكثر على قاعدة "الوطية" الاستراتيجية، التي لا تزال تحت سيطرة قوات حفتر.

وفي الثامن عشر من شهر أبريل 2020م، شنت القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني هجوماً على مواقع اللواء التاسع التابع لقوات حفتر المتمركز في مدينة "ترهونة" جنوب شرق طرابلس، القاعدة الأساسية لإمداد القوات التي تهاجم العاصمة، وتمكنت قوات الوفاق من التوغل في المنطقة والسيطرة على معسكر "الحواتم" وعلى جزء من بلدة المصابحة، وانطلق الهجوم على "ترهونة" من خمسة محاور، هي : من الشمال منطقتي "الزطارنة" و"القره بوللي، من الشرق جهة "مسلاتة "، من الجنوب الغربي جهة "غريان"، من الغرب منطقة "الطويشة " ،من الجنوب انطلق منه مقاتلو الوفاق من منطقتي "المشروع" و"صلاح الدين"، وفي حال استطاعت حكومة الوفاق من السيطرة على "ترهونة" فستتمكن من تأمين جنوب وجنوب شرق وجنوب غرب طرابلس إلى حد كبير، والحديث هنا عن محاور: وادي الربيع، وعين زارة، وقصر بن غشير، وصلاح الدين، والمشروع، وسوق الخميس امسيحل، وهي محاور تشهد محاولات مستمرة لقوات حفتر للتقدم من خلالها باتجاه أحياء العاصمة.[1]

اليوم الجمعة 5 من حزيران2020م، سيطرت " قوات الوفاق" ، المعترف بها دوليًا، على كامل مدينة ترهونة، جنوب شرق العاصمة طرابلس، التي تعد أبرز معاقل " الجيش الوطني الليبي" التابع لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، في الغرب الليبي، بعد 11 شهرًا من بدء هجوم "قوات حفتر" وقال المتحدث باسم " الوفاق "، العقيد محمد قنونو بعد الهجوم عليها من أربعة محاور، حسب غرفة عمليات " بركان الغضب "[2]،

من الدفاع والحصار إلى الهجوم، هكذا تحول موقف قوات حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج المعترف بها دولياً، عام كامل قضته قوات حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولياً وهي تحت حصار قوات خليفة حفتر شرق ليبيا المدعوم من طرف قوى خارجية، ولا تقوم إلا

---

[1]. **المرجع نفسه.**

[2]. موقع عنب بلادي، " الوفاق: تدخل ترهونة شرق طرابلس ما أهمية السيطرة عليها " 2020/06/06
https://www.enabbaladi.net/archives/390702

بالدفاع، لكنها انتقلت إلى حالة الهجوم لتبدأ في قلب معادلة القوى على الأرض الليبية، وفي يونيو 2020م سيطرت قوات الوفاق على كل من قاعدة ألوطية الجوية وكذلك مدينة ترهونة ولتزال الاشتباكات دائرة في سرت[1].

وفي التطورات الميدانية الأخيرة علق خبير عسكري أعقاب إعلان الجيش الليبي بسط سيطرته الكاملة على الحدود الإدارية للعاصمة طرابلس، شارحا أسباب انهيار صفوف قوات حفتر. وقال عادل عبد الكافي في حديث خاص لـ"عربي21"، إن قوات الجيش الليبي، والقوى المساندة له اعتمدت مؤخرا "حرب الاستنزاف" ضد قوات حفتر، الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى سلسلة من الخسائر والتراجع، توجت بإعلان "الوفاق" السيطرة على كامل طرابلس، وفي هذا السياق أضاف عبد الكافي: "عمد سلاح الجو الليبي إلى استهداف خطوط الإمداد لحفتر على مدار الفترة الأخيرة، خاصة تلك القادمة من مدينة بني وليد، إضافة إلى تكثيف ضرب مخازن الذخيرة والعتاد، في إطار عملية استنزاف متواصلة"، وشدد على أن تكتيك الاستنزاف والحصار أدى إلى مضاعفة خسائر حفتر في وقت قياسي، وترتب على ذلك انهيار كبير لقواته في جميع المحاور وهروب غير منظم وعشوائي مكن قوات الجيش من نصب أكمنة محكمة تسببت في مزيد من الخسائر[2].

قوات حفتر: تسيطر قوات حفتر على كامل الشرق الليبي وأهم مدنه هي طبرق التي تعتبر معقلاً أساسياً لحفتر، وبنغازي وإجدابيا بالإضافة إلى الجنوب الشرقي وأبرز مدنه "الكفرة"، والمساحة الأكبر من الشمال الليبي بما فيه منطقة "الهلال النفطي" ومدينة سرت وميناءها وقاعدتها الجوية، وحتى ما قبل الثاني عشر من شهر أبريل 2020م، كانت قوات حفتر تتمركز في مساحات واسعة في ساحل ليبيا الغربي، إلا أن سيطرتها انحسرت حالياً وباتت تقتصر على "قاعدة الوطية" ومدينة "ترهونة" ومدينة "الزنتان"، ويخضع جنوب غرب ليبيا لسيطرة قوات حفتر، وأهم مناطقه مدينتي سبها وأوباري، وتتمركز قوات موالية لـ حفتر في نقاط مؤثرة في جنوب وجنوب شرق طرابلس غرب ليبيا، أبرزها أجزاء واسعة من مدينة "بني وليد"، ومنطقة

[1] . أيمن الأمين، " خسر الوطية والترهونة و يترنح في سرت ..لماذا تراجع حفتر في المعارك الأخيرة ؟"،06 /يونيو/2020.
https://masralarabia.net/

[2] . حسين مصطفى، "هذه أسباب انهيار قوات حفتر وطردها من طرابلس"،04/يونيو/2020.
https://arabi21.com/story/1274838

"قصر بن غشير"، كما توغلت مؤخراً قوات حفتر في منطقة "عين زارة" و"أبو سليم"، وهي محاور قتال تشهد اشتباكات يومية بين طرفي الصراع.[1]

المطلب الثاني : الاتفاقيات الأمنية الليبية التركية.

شكّل تاريخ 30 يناير 2017م، يوماً تاريخياً في مسار التعاون بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج، حيث أعادت أنقرة فتح سفارتها المُغلقة في طرابلس منذ عام 2014م نتيجة انقلاب اللواء خليفة حفتر، ولم تكد أنقرة تفتح سفارتها حتى وجهت دعوة إلى رئيس حكومة الوفاق المُنبثقة عن اتفاق "صخيرات"، فايز السراج الذي زارها في 7 فبراير من ذات العام، لتؤكّد بذلك على مسعاها في إعادة ثقلها المتراجع في ليبيا، بعد انشغالها لفترة في سوريا وانشغالها بترتيبات الأوضاع الداخلية بعد انقلاب 2016م[2].

أعلن مسؤول لدى جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك (موصياد)، أن تركيا بصدد رفع قيمة صادراتها إلى ليبيا، إلى 10 مليار دولار خلال السنوات المقبلة، وسط الإشادة بفرص السوق الليبية، جاء ذلك على لسان مرتضى قرنفيل، ممثل "موصياد" لدى ليبيا، خلال حوار أجراه مع وكالة الأناضول للأنباء، تطرق فيه إلى آثار "اتفاقية مناطق الصلاحية البحرية" المبرمة مؤخراً بين تركيا وليبيا، على العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وأوضح "قرنفيل" أن قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا وصلت العام الماضي إلى 1.49 مليار دولار، وشملت الألبسة، والأثاث، والمواد الغذائية، وقطع تبديل السيارات، ومستلزمات البناء وغيرها من القطاعات الأخرى، معرباً عن توقعاتهم بأن تصل قيمة هذه الصادرات، إلى 1.9 مليار دولار بحلول نهاية العام الجاري، وأضاف أن ليبيا التي كانت تشهد فائضاً في التجارة الخارجية منذ عام 2007م، تراجعت الصادرات التركية إليها، لمستوى 748 مليون دولار خلال 2011م، لتعاود الصعود مرة أخرى خلال الأعوام الأخيرة، إلى أن تجاوزت مستوى ملياري دولار خلال 2014م، فيما شهدت العام الحالي المزيد من الزيادة الملحوظة، وحول "اتفاقية مناطق الصلاحية البحرية" بين تركيا وليبيا، والتي أثارت جدلاً واسعاً على الصعيد الدولي، قال

---

[1]. فراس فحّام، **مرجع سابق.**

[2]. جلال سلمي، "تركيا وليبيا وجيوبوليتك الطاقة في المتوسط "، 9 / 12/ 2019

مسؤول جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك، إنها ستساهم في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، مرجعاً السبب في ذلك إلى انعكاس قوة العلاقات السياسية بين البلدان، بشكل إيجابي على المجال الاقتصادي[1].

وأعرب عن توقعاتهم في أن يشهد عام 2020م، نمواً في الصادرات التركية إلى ليبيا، بقيمة 50 بالمئة، لتصل إلى 3 مليار دولار، مضيفاً بالقول: "ليبيا بالنسبة لنا بمثابة البوابة المفتوحة على مصر، وتونس، والجزائر وإفريقيا الوسطى، وفي حال اغتنام هذا الجانب بشكل جيد، فإنه من الممكن رفع قيمة صادراتنا إليها، لمستوى 10 مليار دولار"، وتطرّق "قرنفيل" إلى توقعات صندوق النقد الدولي، حول أن نسبة نمو الاقتصاد الليبي ستكون 4.27 بالمئة، لافتاً أن هذا الأمر يعد فرصة للمستثمرين والمصدّرين الأتراك، لزيادة استثماراتهم في هذا البلد الإفريقي، وأفاد أن السوق الليبي، يعد من أوائل الأسواق الخارجية التي بدأ المقاولون الأتراك، النشاط فيها خلال سبعينيات القرن الماضي، في بدايات انفتاحهم على الأسواق الدولية، وأضاف أن حجم المشاريع التي تولاها المقاولون الأتراك في ليبيا، منذ تلك الفترة وحتى الآن، بلغت 29 مليار دولار، مبيناً أنها ثالث أكثر بلد بعد روسيا ، يتولى رجال الأعمال الأتراك مشاريع فيها.

شهدت العلاقات التركية الليبية تطوراً ملحوظاً على كافة الأصعدة، وأبرزها السياسية والعسكرية، حيث تستعد أنقرة لإرسال جنودها إلى الأراضي الليبية بناء على طلب من حكومة الوفاق الوطنية[2]، وقد تحقق ذلك فعلاً، حيث شهدت العلاقات بين أنقرة وحكومة الوفاق تطوراً ملحوظاً في عددٍ واسع من المجالات التي كان آخرها الوصول لمرحلة توقيع مذكرات تفاهم تتعلق بترسيم الحدود والتعاون الأمني والعسكري المُشترك، في 27 نوفمبر 2019م، حتى أدانت عدد من الدول، وعلى رأسها اليونان ومصر، هذه التطورات التي وصفتها "بغير القانونية".[3] قد تبرز حاجة إلى مذكرة تفويض من أجل إرسال قوات إلى هذا البلد، وأن البرلمان

---

[1]. موقع ترك برس، " تداعيات وتأثيرات الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا على العلاقات الاقتصادية "، 28 /12/ 2019 **https://www.turkpress.co/node/67368**

[2]. **المرجع نفسه .**

3.جلال سلامي،"تركيا وليبيا وجيوبولتيك الطاقة في المتوسط"،2019/12/9 **file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf**

التركي يعمل على ذلك. وفيما صادق البرلمان التركي على مذكرة التفاهم مع الجانب الليبي الذي اعتبر الاتفاق منسجمًا مع القانون الدولي فإن برلمان طبرق الذي يعارض الاتفاق اعتبر الاتفاق غير مشروع واتخذ خطوات لنزع الشرعية عن الحكومة وهو أمر تحتج به الدول المعارضة للتشكيك بقانونية الاتفاق "وهو الأمر الذي يعد نقطة ضعف للاتفاق" ومن جانبها أعلنت تركيا أنها ستُخطر الأمم المتحدة بالاتفاقية وإحداثيات المناطق الاقتصادية الخالصة لتركيا (EEZ) التي تم التأكيد عليها بموجب الاتفاقية مع حكومة ليبيا المعترف بها من الأمم المتحدة.[1]

تنص المذكرة في ديباجتها على أن الطرفين قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل وفق الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية، أما بقية فصول المذكرة فتتعلق بضبط حدود" الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة "، وفق إحداثيات جغرافية مضبوطة و إجراءات تسجيلها، لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين، وسبل النزاعات حولها وآليات مراجعتها وتعديلها ،وتظهر الخريطة الملحقة بالمذكرة حدود مناطق السيادة البحرية بين البلدين.[2] تأتي مذكرة التفاهم البحري في إطار اتفاقية قانون البحار لعام 1982م، أما مذكرة التعاون الأمني المشترك فتأتي في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على حق الدول توقيع اتفاقيات دفاع مشتركة من أجل مواجهة المخاطر المواجهة لها. وفي ضوء ذلك، تسعى تركيا لتأطير تحركها في حوض البحر المتوسط وليبيا بعيداً أي عقوبات أو ضغوطات قد تُفرض عليها من قبل مجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1] . محمود سمير الرنتيسي،" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر"2019/12/12
https://geopoliticalfutures.com/wp-content/uploads/2019/11/Eastern-Med-Disputes.png

[2]. وحدة الدراسات السياسية ،"مذكرة التفاهم الليبية –التركية : أبعاد وتداعيات المحلية والإقليمية"،2019/12/17، ص1
pdf /file:///C:/Users/DELL/Desktop

[3] . جلال سلامي، **مرجع سابق**

أولا: اتفاقية مناطق الصلاحية البحرية.

يعتبر هذا الاتفاق مع ليبيا اتفاقًا تاريخيًّا لأنه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء قبرص التركية، ويعتقد أنه سيزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بحوالي 30 %، والأهم أنه يوفر لتركيا مجموعة من المزايا التي قد تغيّر قواعد اللعبة شرق المتوسط. ووفقًا لتقييم أنقرة، فإن الاتفاقية البحرية تقدم عددًا من المزايا لتركيا:

1- توفير أساس سياسي وقانوني لمحاولات تركيا المستقبلية في شرق المتوسط ويعطيها الحق في حماية حقوقها جرَّاء الاتفاقية وخاصة أعمال سفنها التي تقوم بالحفر والتنقيب.
2- منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر قبرص اليونانية عبر جزر كريت وميس. وكانت اليونان قد نشرت خرائط تقصر المنطقة التركية على خليج أنطاليا فحسب والذي يغطي مساحة 41 ألف كيلومتر مربع. ومن المستغرب أن تعارض حكومة السيسي هذه الاتفاقية رغم أنها تنسجم مع المصالح المصرية، وستكون طرفًا مستفيدًا من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية .
3- إحباط خطط عزل تركيا والقبارصة الأتراك وزيادة تأثير تركيا على الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط.
4- تعتبر الاتفاقية بطاقة قوة بيد تركيا في أي حوار قادم يتعلق بحقوقها وبمستقبل ليبيا أيضًا.
5- إعادة تذكير الدول المكتشِفة لموارد الطاقة والدول المستقبِلة بأن المرور عبر تركيا هو الخيار الأكثر منطقية اقتصاديًّا وأمنيًّا في ظل محاولة حرمانها من ربط حقول غاز شرق البحر المتوسط بالأسواق الأوروبية.[1]

[1] . محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق.**

شكل رقم01: خريطة توضح الحدود البحرية لتركيا

المصدر: المعهد المصري للدراسات، file:///C:/Users/DELL/Desktop/pdf

ترجمة الخريطة: الأزرق أعلاه: حدود تركيا البحرية المُطلة على ليبيا، الأزرق أدناه: حدود ليبيا البحرية المُطلة على تركيا. الأحمر: خط تلاقي الحدود البحرية التركية . الليبية المحتمل.

الشكل رقم 02: خريطة توضح امتداد الحدود البحرية لتركيا وفقا لمذكرة التفاهم البحري

المصدر : المعهد المصري للدراسات، file:///C:/Users/DELL/Desktop/pdf

وتوضح الخريطة أعلاه آلية امتداد حدود تركيا في المتوسط وفقاً لمذكرة التفاهم البحرية، ما يجعل حدودها البحرية محاذية للمياه الإقليمية الخاصة بالجزء الشمالي لقبرص، وبالتالي يكسب تحركها هناك شرعية، لكنه يؤثر سلباً على نفوذ اليونان وقبرص الجنوبية.

من ناحية إستباقية مُتعلقة بالتوقيت، يأتي الاتفاق قبل أسابيعٍ معدودةٍ من اتفاق مؤتمر برلين المُزمع عقده من أجل حل الصراع في ليبيا، حيث أرادت أنقرة، على الأرجح، المشاركة في المؤتمر أو التأثير في مساره على وقعٍ يُثبت نفوذها قبل وضعه على طاولة المفاوضات، فضلاً عن رغبتها في تجاوز أي عائق يطال تحرك حكومة الوفاق دولياً، أو أي نتيجة تغيّر الظرفية السياسية في ليبيا[1].

أما من ناحية وقائية، فيأتي أمام تحركات مصر مع قبرص اليونانية واليونان، وأمام تحركات بعض دول الخليج ومصر وفرنسا في دعم قوات حفتر في هجومه على مناطق حكومة الوفاق، وعلى الأرجح يأتي هذا التدخل التركي المباشر في ليبيا وحوض شرق المتوسط، مخافة تكرار سيناريو خسارتها في سوريا عند حدوث أي تسوية نهائية بخصوص المسألة الليبية. فضلاً عن تحرك تركيا الوقائي ضد مناورات روسيا التي باتت اللاعب الأكبر في سوريا المُطلة على حوض شرق البحر المتوسط، والتي انتقلت للعب في ليبيا بالتعاون مع مصر.

وتُعدّ هذه النقطة قاسم مشترك بين تركيا وحكومة السراج التي تسعى للتحرك مع تركيا ضد اليونان التي استقبلت وفداً من برلمان شرق ليبيا . غير المعترف به دولياً . ووقعت معه خطة إعادة إعمار شاملة لبعض مناطق بنغازي. ونقطة المشاركة في عملية إعادة الإعمار مهمة جداً بالنسبة لأنقرة، بلا أدنى شك[2].

ثانيا: اتفاقية التعاون الأمني المشترك.

دعمت تركيا الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقّع في "الصخيرات"، برعاية أممية، في ديسمبر 2015م، وجاء بحكومة الوفاق الوطني. ولكنّ الدول الحليفة لحفتر كثّفت دعمها له ضدّ حكومة الوفاق، إلى مستوى إعلان الحرب لاحتلال طرابلس. ومن ناحية أخرى، لم تتمكّن

[1]. جلال سلامي، **مرجع سابق**

[2]. **المرجع نفسه**

حكومة الوفاق من إنهاء الظاهرة الفصائلية، ما دفع دول غربية إضافية للرهان على حفتر، لتحقيق بناء جيش ودولة في ليبيا. فتنامى الدور العسكري التركي الداعم لهذه الحكومة، باعتبارها الحكومة الشرعية المُعترف بها دوليًا، خصوصًا بعد الهجوم الذي شنّه حفتر على العاصمة في أبريل 2019م[1].

وأبلغ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيس حكومة الوفاق، فايز السرّاج، باستعداد أنقرة لتقديم جميع أنواع المساعدة له، لإحباط ما سمّاه المؤامرة على الشعب الليبي، بناءً عليه بدأ الدعم العسكري التركي يأخذ طابعًا علنيًا بعد أن كان محدودًا في بداية المعارك، حيث أُرسلت عربات عسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني. وفي 19 يونيو 2019م، أعلن أردوغان بأنّ بلاده توفّر أسلحة لحكومة الوفاق بموجب "اتفاق تعاون عسكري"، ولم يحدّد آنذاك طبيعة هذا الاتفاق والتعاون. وأضاف أنّ دعم أنقرة العسكري سمح لطرابلس بـ "استعادة التوازن" في ليبيا، في مواجهة قوات حفتر المدعومة من الإمارات ومصر. وقد نقل هذا الأمر تركيا إلى مرحلة المواجهة المباشرة مع حفتر وحلفائه في المنطقة، حيث وصف الناطق باسم قوات حفتر، اللواء أحمد المسماري، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق بـ "الغزو التركي". وشدّد على ضرورة التصدي لتركيا، من خلال استهداف القوارب والسفن التركية داخل المياه الإقليمية وكذلك التصدي للقوات البرية. في المقابل، هدّد وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، قوات حفتر في حال قيامها بأي عمل عدائي أو هجوم على المصالح التركية.[2]

وقال المحلل السياسي يوسف أريم، إن التقدم السياسي لتركيا على طاولة الحوار فيما يخص الشأن الليبي لن يتم إلا في حال وجود قوة عسكرية تركية تدعم حكومة الوفاق على أرض الواقع، وأشار أريم، إلى رغبة أنقرة في إرسال قواتها إلى طرابلس لتكون في مواجهة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، واعتبر أن اللجوء للحوار بين تركيا وقوات حفتر لن يحدث إلا بعد

[1] . وحدة الدراسات السياسية، " تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل" 21 / 01 /2020
https://rawabetcenter.com/archives/103146

[2]. **المرجع نفسه**

نشر أنقرة قواتها العسكرية في الميدان الليبي، موضحا أن هذا القانون سيعرض على البرلمان التركي في السابع من يناير/كانون الثاني المقبل[1].

وأكد أن تمريره سيؤدي لتغيير موازين القوى ميدانيا ودبلوماسيا، حيث سيوجد جنود أتراك في الميدان دعما لحكومة الوفاق الوطني، وهو الأمر الذي سيمنع قوات حفتر من التقدم أو شن أي هجوم على الجنود الأتراك، ومن جانبه اعتبر المحلل السياسي الليبي فيصل الشريف، أن التدخل العسكري التركي سيهدف لإعادة التوازن للعملية العسكرية حتى لا يتعنت الطرف المعتدي وهو قوات حفتر ويتصور أن باستطاعته السيطرة على المشهد، وأوضح أن العصا التركية يراد منها تحجيم الدور الذي يلعبه حفتر وداعموه، معتبرا أن المعادلة التركية أصبحت أكثر نضجا واقترب موعد وجودها على الأرض، أما بيير برتولو الباحث الفرنسي في "المعهد الأوروبي للاستشراف"، فتحدث عن تخوف باريس في تعاملها مع الملف الليبي، معتبرا أن تدخل تركيا عسكريا سيصعد من التوتر الموجود بين أنقرة وباريس، متخوفا من هجوم أنقرة على فرنسا بحجة أن الأخيرة تدعم قوات حفتر، وأشار إلى وجود توازنات جديدة بمنطقة البحر المتوسط، معتبرا أن باريس ستلجأ في النهاية للتواصل مع تركيا خاصة وأن الأخيرة قد تدفع باللاجئين إلى أوروبا، واتهم أحد مؤسسي تحالف القوى الوطنية في ليبيا دول أوروبا وروسيا بلعب دور المنافق في الأزمة العسكرية الطاحنة التي تعيشها بلاده منذ عدة أشهر[2].

لم تكن حكومة الوفاق الوطني حريصة في البداية على إدخال نفسها في مستنقع شرق البحر الأبيض المتوسط، أو معاداة أوروبا منذ عام 2018م، تجاهلت بشكل فعلي العروض التركية لمذكرة تفاهم بحرية ولكنها شعرت الآن أنه ليس لديها خيار كبير على الرغم من كونها الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا، إلا أن هذا الاعتراف فشل في أن يتحول إلى دعم ملموس، خلال هجوم حفتر المطول على طرابلس، في الواقع كان من المفترض أن تنهي عملية مؤتمر برلين التي بدأت في سبتمبر انتهاكات لحظر الأسلحة المفروض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن بدلاً من ذلك ، كثف مؤيدو حفتر دعمهم بشكل كبير بشحنات الأسلحة المتقدمة

[1] . موقع ترك برس، "خبراء.. مآلات الدعم العسكري التركي للحكومة الليبية ضد ميليشيات حفتر"، 2019/12/26
https://www.turkpress.co/node/67334

[2] **.المرجع نفسه**

والضربات الجوية، قوبل ذلك بصمت دولي مألوف، حتى عندما تعرضت طرابلس إلى وابل لا هوادة فيه وتدخل العسكريون الروس الخاصون إلى جانب حفتر. كل هذا زاد من الضغط على حكومة الوفاق الوطني للعمل[1].

غيرت الاتفاقية الأمنية ميزان القوى في ليبيا، ولقد أثبت ذلك بزيادة معنوية هائلة على الخطوط الأمامية في الآونة الأخيرة ، وفي أبريل 2020م أعلن حفتر "ساعة الصفر" لغزو طرابلس، لكن هذه المرة صدت حكومة الوفاق الهجوم واتبعته بهجوم مضاد سريع زاد من تقدم خطوط الجيش الوطني للمرة الأولى منذ شهور باستخدام الصواريخ التركية المضادة للدروع[2].

المطلب الثالث: مستقبل السياسة التركية في ليبيا.

يمكن القول أن تركيا من بين اكبر المتضررين مما آلت إليه الأوضاع في ليبيا منذ سنة 2011م، وذلك قياسا إلى ما تقدم ذكره من علاقات اقتصادية وتجارية و استثمارات في فترة حكم العقيد معمر القذافي تجاوزت مبلغ 15مليار دولار، وبالرغم من اعتراف تركيا بالمجلس الوطني الانتقالي الذي خلف نظام القذافي، إلا أن تطور الأحداث فيما بعد واستمرار الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا – بالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني والتي حظيت بالاعتراف الدولي – لا زال يعرقل عودة المستثمرين الأتراك إلى إتمام مشاريعهم في ليبيا وقد عبر عن ذلك السفير التركي في طرابلس أحمد إدين دوغان في حديثه لوسائل الإعلام عن حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا التي رأى أنها تؤثر على الاقتصاد الليبي،[3] بدوره شدد المتحدث التركي، محمد أويتشو، رئيس نادي البسفور للطاقة، على الأهمية الكبيرة التي تحظى بها ليبيا في مجال الطاقة، مشيرًا إلى أن القدرة الإنتاجية الطبيعية لها تبلغ 1.7 مليون برميل يوميًا. وتابع قائلا "لذلك فهي تعتبر أهم مورد للغاز والنفط بالنسبة لأوروبا، لكن بسبب الصراعات التي تشهدها البلاد انخفض هذا الإنتاج إلى 92 ألف برميل يوميا"، وبيّن كذلك أن

---

[1] .Tarek Megerisi ،"Turkey in Libya: Filling the European vacuum " ،17/12/2019
https://www.ecfr.eu/article/commentary_turkey_in_libya_filling_the_european_vacuum

[2] .**المرجع نفسه**

[3]. خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص.203

عائدات النفط لها أهمية كبيرة من أجل إعادة إعمار ليبيا، مضيفًا "إمكانية مساعدة المجتمع الدولي ليبيا على تطورها في مجال الطاقة، والعودة من جديد إلى مواردها".[1]

وقفت تركيا إلى جانب الأطراف الليبية خلال سنوات 2011– 2014م من أجل تشكيل نظامٍ سياسيٍّ يستجيب لمطالب المجتمع في ليبيا، وإنشاء نظامٍ عامٍّ يستجيب للاحتياجات. وبذلت جهودًا كبيرةً سواء من أجل زيادة الرفاه الاجتماعي من خلال استكمال مشروعات البنية التحتية الموقعة مع الشركات التركية قبل ثورة شباط، أو من أجل تنشيط السوق الحرة من خلال زيادة الحجم التجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة مع السوق التركية. واتُّخِذت خطواتٌ حقيقية في مجال تدريب الشرطة الليبية، وزيادة كفاءة موظفي مؤسسات الخدمات العامة، وتطوير التعاون المتبادل بين بلديات البلدين. وبعبارة أخرى، بحثت تركيا في تطوير المشروعات المشتركة لإعادة بناء ليبيا، في وقت كان المحور الذي تقوده الإمارات العربية المتحدة يسعى إلى تشكيل عملاء لها، وجر البلاد إلى حرب أهلية. وعندما انحدرت البلاد إلى الأزمة فعلًا، اتخذت تركيا موقفًا لحلّ الأزمة سياسيًّا، وبذلت جهودًا دبلوماسيةً حقيقيةً لضمان نجاح الجهات الشرعية[2].

كما أبدت تركيا قلقها من العمليات التي أطلقها حفتر في بنغازي في أيار 2014م، ومن الاشتباكات التي حصلت بين قوات فجر ليبيا ووحدات زنتان في طرابلس وأوصلت البلاد إلى حالتها اليوم، وناشدت الأطراف بالتزام بالهدوء. وحين بدأت عملية التفاوض بين الأطراف المتصارعة برعاية الأمم المتحدة في نهاية عام 2014م، شجّعت تركيا الأطراف الليبية على المشاركة في العملية. كما أيّدت قبول جميع الأطراف الليبية للاتفاق السياسي الليبي الذي جرى التوصل إليه نتيجة المفاوضات في نهاية عام 2015م، ودعمت العملية الانتقالية من خلال المؤسسات الناشئة عن الاتفاقية. وقد أيدت غالبية أعضاء المجلس الرئاسي الاتفاق وأعلنوا عن موافقتهم، لكنه كان من المستحيل التنفيذ بسبب إصرار مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا على الاعتراف برئاسة مجلس النواب في طبرق الواقعة تحت سيطرة حفتر، وقد أثار تولي برناردينو

---

[1]. وكالة الأناضول للإنباء، "إشادة بالاتفاقيات التركية الليبية خلال ندوة نقاشية حول مستقبل ليبيا"،2020/05/29
https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2020/05/29

[2] . أمره ككلي، **مرجع سابق**

ليون المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا في تلك الفترة، منصب رئيس الأكاديمية الدبلوماسية في الإمارات العربية المتحدة فيما بعد مما أثار التساؤلات حول المرحلة.

قدّمت تركيا الدعم الكامل للمجلس الرئاسي الذي فوّضته الأمم المتحدة، واعترف به باعتباره الجهةَ الشرعية الوحيدة في البلاد، وذلك بعد رفض مجلس النواب [طبرق] التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي. وقدّمت كل أنواع الدعم للمجلس الرئاسي ليتمكن من تنفيذ مهامه في أنحاء البلاد كافة في إطار الصلاحيات التي فوض بها. لكن حفتر منع المجلس الرئاسي من قيادة العملية الانتقالية في عموم البلاد بقوة السلاح. ولم تصدر أيّ نتائج إيجابية من المؤتمرات التي عُقِدت في فرنسا وإيطاليا ودُعِي إليها حفتر من أجل تجاوز هذه العرقلة. وكان رد فعل تركيا أمام مشهد الجمود في المؤتمر الليبي الذي عُقِد في مدينة باليرمو بإيطاليا هو الانسحاب من المؤتمر[1].

يمكن القول بأن مؤتمر باليرمو يمثل منعطفا في سياسة تركيا تجاه ليبيا، لأن سلوك القوى الدولية الداعمة لحفتر أثناء المؤتمر ظهرت بشكل جلي أنها تستهدف تجاوز الأزمة عبر استخدام القوة لا عبر الطرق السلمية. بعد تلك القمة بأربعة أشهر وكانعكاس للهدف المذكور فقد أطلقت الجبهة عملية تحت قيادة حفتر للاستيلاء على العاصمة طرابلس. وبالرغم من إظهار المجموعات التابعة لحكومة الوفاق لمقاومة باسلة لمدة تقارب سبعة أشهر إلا أن تقدم مجموعات الفاغنر الروسية لخط الجبهة في طرابلس وغارات الطيران التابع لمصر والإمارات قد أدى لانكسار المقاومة، وقد فتح هذا الوضع الطريق لبدء عهد جديد في سياسة تركيا تجاه ليبيا والتأكيد على أنه لا مفر من الاشتباك العسكري [2].

جُرَّت ليبيا إلى الأزمة من خلال الإستراتيجية التي يتبعها محور إسرائيل– الإمارات العربية المتحدة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمكن حفتر الذي تحول إلى طرف رئيسي في الأزمة الليبية من الوصول إلى أبواب طرابلس بفضل الدعم المالي والعسكري الإماراتي، والدعم العسكري المصري والدعم

[1] . **المرجع نفسه**

[2] . رؤية تركية، " سياسة تركيا تجاه ليبيا بعد الثورة: المنعطفات والمخاطر"،2020/01/18
https://www.setav.org/ar/6547/

الدبلوماسي الفرنسي الأمريكي وموافقة الأمم المتحدة على الخطوات غير القانونية. وزيارة الأمين العام للأمم المتحدة لحفتر وهو يقوم بالهجوم على طرابلس وبقاء الأمم المتحدة صامتة تجاه الهجوم و اسهامها في توسيع رقعة المحور المذكور بدلًا من العمل على الحلّ[1].

كما أن فيتو الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في مجلس الأمن الدولي كانا لمصلحة حفترمما أظهر أن المؤسسة عاجزة عن الإسهام في حل الأزمة الليبية. ووضعت التصريحات الفرنسية والأمريكية الحكومة المفوضة من الأمم المتحدة والانقلابيين في نفس الكفة، ومنحت الانقلابيين الضمان بعدم معاقبتهم. في هذه المرحلة، ينتظر العالم أن يدخل حفتر طرابلس بالقتال، والقوى الشرعية في طرابلس تقاوم. لكن تقديم هذا المحور أسلحة التكنولوجيا المتقدمة إلى حفتر بشكلٍ تدريجيٍّ، مقابل حرمان القوى الشرعية في طرابلس من المساعدات الكافية يؤثر سلبًا في المقاومة[2].

كما أن تركيا تعلمت من تجربتها في سوريا أنه من الضروري إظهار القوة حتى تكون الدبلوماسية فعالة، ولولا الزامها العسكر تجاه حكومة الوفاق فإنها لن تحقق شيئا على طاولة المفاوضات، وربما لن يكون حفتر مضطرا إلى الذهاب إلى برلين، ولذلك ستركز تركيا في حال إصرارها على وجودها في ليبيا –وهو الأرجح– على مراعاة عدة عوامل ، منها تأكيد أن وجودها المحتمل لا يهدف إلى المشاركة المباشرة في القتال بل إلى تامين نوع من التوازن والاستقرار، واخذ ضمانات من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا بإيقاف هجوم حفتر على طرابلس[3].

وخلال زيارة رئيس حكومة المصالحة الوطنية فايز السراج إلى تركيا في 27 تشرين الثاني2019م، أبرمت اتفاقيتان مهمتان من شأنهما أن يغيرا التوازنات في ليبيا وشرق البحر المتوسط:

---

[1] . أمرة ككلي، **مرجع سابق**

[2] . **المرجع نفسه**

[3] . محمود سمير الرنتيسي، "تصاعد الدور التركي في ليبيا :مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي؟ "، 15/يناير/2020

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Increasing-Turkish-Role-in-Libya-Desert-Adventurism-or-National-Security-Demands.pdf

أولاهما: " اتفاقية ترسيم الحدود مناطق النفوذ البحري " التي تنص على حماية المكاسب التي حققتها تركيا في المنطقة، وتقديم الدعم العسكري والسياسي لحكومة المصالحة الوطنية التي تواجه حاليا تهديدات تمس وجودها .

ثانيا: " اتفاقية الدعم العسكري و الأمني " الموقعة في الزيارة نفسها التي وافق عليها البرلمان، ووافقه على القرار الذي يقضي بإرسال العناصر العسكرية إلى ليبيا.

وفي سياق إرسال العناصر العسكرية التركية إلى طرابلس قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان " إن الغرض من وجود القوات المسلحة التركية في ليبيا ليس القتال أو الاقتتال، بل دعم الحكومة الشرعية ، والحد من التطورات التي من شأنها أن تخلق مآسي إنسانية تدفع بالمنطقة إلى هاوية غياب الاستقرار، وإعداد الدستور في اقرب وقت ممكن فتركيا تعير الأولوية لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية، وتسيير العملية الانتقالية، المبنية بحسب اتفاق الصخيرات لكن ابتعاد جبهة حفتر عن الحل السياسي، واستمرار العمليات الموجودة، لم يتركا أمام تركيا وسيلة أخرى غير تقييم الخيار العسكري[1].

وتعتبر تركيا شريكة لروسيا في مساري أستانا وسوتشي، وبالتالي فإن تجربة البلدين تؤهلهما للتفاهم على إدارة حوار ما حول ليبيا خاصة أن هناك مصالح مشتركة بين البلدين. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تدرك روسيا أن أنقرة مصممة على المضي في حماية حكومة الوفاق ولا خيار آخر لها عدا ذلك، فسقوط حكومة الوفاق يضر بالأمن القومي التركي على عدة مستويات، كما أن كلاً من تونس والجزائر المجاورتين لليبيا لا يريدان سقوط حكومة الوفاق، وبالتالي ومع حجم الوجود الروسي الحالي وغير الرسمي فإن احتمالات التفاهم بين البلدين للعمل نحو صيغة استقرارية تبدو أكبر.

كانت الدعوة المشتركة من تركيا وروسيا لوقف إطلاق النار في ليبيا مؤشراً على إمكانية تنسيق البلدين معاً لمسار حوار قد يكون أحد عوامل نجاح مؤتمر برلين وقد يكون بديلاً عنه مستقبلاً، وقد رأينا مؤخراً رفض السراج للتجاوب مع الوزراء الأوروبيين بسبب سياستهم الملتوية في التعامل بينه وبين حفتر. ولكن الحقيقة التي لا مفر منها أن البلدين لديهما قوات على

[1] . فرقان بولاط، " سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا" ،6/يونيو/2020
https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/577

الأرض ولديهما تجربة دبلوماسية ومصالح مشتركة قد يكون وزنها أثقل من وزن الملفات الخلافية في حسابات الربح والخسارة.[1]

و انطلاقا مما تقدم يمكن القول أن الحكومة التركية وحرصا منها على إتمام مشاريعها في ليبيا ، تسعى جاهدة إلى تفعيل الجهود الدولية والإقليمية من اجل وصول الإطراف المتنازعة في ليبيا إلى حل سياسي يضمن الأمن والاستقرار للبلاد[2]، إلا أن إطلاق اللواء المتقاعد خليفة حفتر حملته العسكرية قد أسهم في دعم تركي عسكري لحكومة الوفاق الوطني، وهي الحكومة الشرعية في البلاد، في توحيد الجهد الحربي للمكونات العسكرية التي تقاتل إلى جانبها لصدّ هجوم حفتر على العاصمة، والانتقال إلى مهمة حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة الغربية من ليبيا، هذا إذا أدرك الأتراك أنّ حكومة الوفاق لن تكون مقنعة دوليًا ما لم تنجح في إقامة جيش وطني، وتتجاوز الحالة الفصائلية التي لا تستطيع الدول الأوروبية والدول العربية الجارة التعامل معها بوصفها دولة[3].

فيمكن القول إن الدعم التركي الذي ازدادت كثافته منذ مطلع 2020م ساهم بشكل كبير في تعديل موازين المعركة لصالح حكومة الوفاق الوطني الليبية، وهذا بطبيعة الحال يجعل التكهن برد فعل معين من قبل المحاور الأخرى المساندة لقوات "حفتر" أمراً بديهياً، وبالتالي قد تتجه البلاد إلى موجة جديدة من الصراع تكون أكثر حدةً من الموجات السابقة، سيكون مسرحها الأساسي الساحل الشمالي الليبي ووسط البلاد والساحل الغربي أيضاً، ومن غير المرجح أن تفلح الجهود الأممية على المدى القريب والمتوسط في وضع حد للنزاع الدائر في ليبيا، في ظل عدم تجاوب الأطراف الدولية المؤثرة والداعمة للفر قاء الليبيين، ونزوعها للخيار العسكري لتعظيم المكاسب قبل التوجه إلى طاولة المفاوضات، مما يجعل الانقسام الجغرافي للأراضي الليبية مرشحاً للاستمرار لفترة ليست قصيرة[4].

---

[1] .محمد الرنتيسي ، " السيل التركي –الروسي يصب في ليبيا "،14/ يناير/2020
https://www.setav.org/ar -6307/

[2] . خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص.204

[3] . وحدة الدراسات السياسية، **مرجع سابق**

[4] . فارس فحّام، **مرجع سابق**

خلاصة الفصل الثاني:

تخلص الدراسة من خلال ما تقدم إلى أن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا سنة 2002م كان له أثر واضح في تغيير السياسة التركية، حيث شهدت السياسة التركية الليبية خلال فترة العقيد معمر القذافي تطورا ملحوظا تُوِّج بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية، و الزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين، وعلى اثر اندلاع الثورات العربية سنة 2011م ارتأت الحكومة التركية دعم الشعوب من خلال الإصلاحات السياسية في البلدان التي شهدت الثورات، ومن بينها الثورة الليبية التي من خلالها نجحت السياسة التركية 'بشكل مرن في تجاوز المواقف الأولي لها و الوصول إلى انسجام كبير وحضور قوي مع الثوار ،بإتباع سياسة التصعيد التدريجي تجاه نظام القذافي، وكذلك مزيد من التقارب والدعم للمجلس الانتقالي، مرت السياسة التركية الليبية بعد سقوط العقيد القذافي ثلاث مراحل: فالأولى فقد كان الموقف الرسمي والشعبي التركي تجاه الثورة الليبية متسقا مع خيارها في دعم مطالب الشعب والتغيير السياسي إلا أن الأزمة السياسية الداخلية التي بدأت في ليبيا منذ 2014م، وتطورت إلي صراع عسكري وتهديد المصالح التركية من قبل اللواء خليفة حفتر والانقلاب على الشرعية أما المرحلة الثانية كان الموقف التركي وانسجامه مع الشرعية الأممية في ليبيا بدعم اتفاق الصخيرات في المغرب سنة ديسمبر 2015م، واصطفت تركيا بجانب حكومة الوفاق الوطني، فاصطدمت المساعي التركية ذات النظرة الايجابية بموقف عدائي من قبل معسكر حفتر والداعمين له، والمرحلة الثالثة بعد رفض حفتر الحل السياسي وخيبة آماله من الخسارة الميدانية في السيطرة على طرابلس لتدفعه إلى تصدير أزمته الداخلية مدعيا بان التدخل التركي على الأرض قام بقلب الموازين، غير أن هجوم حفتر على طرابلس عزز الثقة بين أنقرة وطرابلس، ومهد الطريق لتفعيل الاتفاقيات الموقعة سابقا بين ليبيا وتركيا فاتحا المجال لحصول طرابلس على دعم لوجستي من قبل أنقرة فضلا عن دعمهما السياسي المعلن، وهو الذي غير معادلات الانقلابي العسكري خليفة حفتر وداعميه الإقليميين والدوليين.

الخـــــاتمة

الخاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول أن التدخل العثماني في ليبيا في منتصف القرن السادس عشر، كان تدخلا بهدف الإنقاذ والتحرير وجهاد الغزاة الصليبيين وليس بهدف الاستعمار أو طمع بضم ليبيا، بل جاء تلبية لمطالب أهالي طرابلس وسكان ليبيا من ظلم القديس يوحنا، كما ساهم العثمانيون ولأول مرة في تاريخ ليبيا في تشكيل كيان سياسي مستقل عن مصر وعن تونس والجزائر وبوضع الأسس للدولة الحديثة من خلال إدخال مجموعة من القوانين العثمانية المعروفة بالتنظيمات.

كما ارتبطت تركيا مع الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بعلاقات جيدة، وخاصة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، الذي انتهج سياسة خارجية كان من أبرز توجهاتها تصفير المشكلات وتعزيز التعاون الدولي والاقتصادي ويندرج في هذا الإطار تعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير، وعند قيام الثورة وقفت تركيا مع خيار الشعب، خشية من الانعكاسات السلبية للفوضى التي تعقب ذلك وخشية ضياع مجموعة من المكاسب التي توصلت لها في حال تحول التدخل لاحتلال مباشر أو غير مباشر.

وقفت تركيا إلى جانب الأطراف الليبية خلال سنوات 2011- 2014 من أجل تشكيل نظامٍ سياسيٍّ يستجيب للمطالب المجتمعية في ليبيا، وإنشاء نظامٍ عامٍّ يستجيب للاحتياجات. وبذلت جهودًا كبيرةً سواء من أجل زيادة الرفاه الاجتماعي من خلال استكمال مشروعات البنية التحتية ومن أجل تنشيط السوق الحرة من خلال زيادة الحجم التجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة مع السوق التركية.

ترى تركيا أن حمايتها لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس مرتبط بمصالح عديدة لها في المنطقة، وأن هذه المصالح بدورها مرتبطة بأمنها القومي، سواء في التنافس على مستقبل المنطقة ودور تركيا فيه أو في ما يتعلق بنفوذها في البحر المتوسط وحصتها من موارد الطاقة بوصفها حقوقا، وبوصف تركيا بلدا وسيطا، وتعتبر هذه الأمور مغيرة لقواعد اللعبة ولمكانة تركيا بشكل كامل ،ولذلك حسمت أمرها بالوقوف خلف حكومة الوفاق من خلال دعم عسكري علني، ووجود يزداد تدريجيا بحسب الظروف والتفاهمات .أما حكومة طرابلس فقد وجدت تركيا الطرف الوحيد الذي له مصلحة مباشرة في دعمها من أجل الحفاظ على بقائها ودعم ما تم الاتفاق عليه دوليا.

من الواضح أن الصراع في ليبيا ازداد تعقيدا خاصة منذ دخول حفتر على الخط وإعلان رغبته في السيطرة على السلطة في كامل ليبيا بالقوة العسكرية، وكانعكاس طبيعي لزيادة عدد اللاعبين الدوليين المؤثرين في هذا الصراع والزج فيه بثقل كبير، رغبة من كل لاعب بفرض رؤيته التي تحقق مصالحه في ليبيا عن طريق الفاعل المحلي الذي يدعمه.

كان يمكن لهذه الثورات أن تتحول إلى نظام سياسي معقول يستجيب للمطالب المجتمعية ويؤسس فيه لعملية ديمقراطية حقيقية, لكن المحور(إسرائيل- الإمارات العربية- مصر) والذي يسمي بمحور" الثورات المضادة " تحرك من أجل منع حدوث ذلك، وسعي بدلا من ذلك لإنشاء كيانات سياسية معزولة جماهيريا وبعيدة عن الديمقراطية والعقلانية.

من خلال ما تم عرضه في الفصلين السابقين خلصت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات التي تمت صياغتها من أجل تفكيك المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع، حيث للخبرة التاريخية دوراً فعّالاً في تنشيط السياسة الخارجية إقليميا ودوليا وتوسعة علاقات الدولة الخارجية وهذه الخبرة ساهمت وبشكل كبير بأن تلعب تركيا دورا محوريا في الواقع السياسي و الاقتصادي والأمني في ليبيا, وذالك بتفعيل آلياتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية من أجل الحفاظ على مصالحها من ناحية وتطوير وتنمية دورها من ناحية أخرى.

كما أثبتت الدراسة مقولات الفرضية الثانية على أن التحول السياسي في تركيا بعد 2002م كان له دور رئيسي في تغيير شكل ومضمون السياسة الخارجية التركية وتطويرها، من خلال الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وعقد عدد كبير من الشراكات والاتفاقيات.

كما أثبتت الدراسة مقولات الفرضية الثالثة على أن المصالح الاقتصادية والأمنية لتركيا دفعتها لعقد مذكرات تفاهم عديدة ومنها: (اتفاقية مناطق الصلاحية البحرية" بين تركيا وليبيا واتفاقية التعاون الأمني المشترك)، والدور العسكري التركي الداعم لحكومة الوفاق، والتدخل في المشهد السياسي الليبي رغم تعدد الأطراف المتدخلة, حيث غيرت تركيا من خلال هذه الاتفاقيات مبادئ السياسة الخارجية التركية المعلنة في بداية مسار حكومة العدالة والتنمية، وقد تأتى ذلك استجابة للمتطلبات الأمنية والاقتصادية ولحجم الاستثمارات التركية في ليبيا ورؤيتها الإستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط.

ومن ناحية النظرية المطبقة فإن نظرية الدور تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تسعي تركيا للاضطلاع به في منطقة شمال إفريقيا من خلال تحليل مقومات الدور المادي وغير

المادي ومدى ما توفره كل من البيئة الداخلية والخارجية من فرص وتحديات من خلال بيان تأثير المقومات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والبشرية في السياسة الخارجية التركية ودور القيادة في انتهاج أفضل السياسات, حفاظا على تواجدها ومصالحها الجيواستراتيجية في منطقة شمال أفريقيا, في ظل عالم الصراعات الدولية الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1) إبراهيم عوض، "الخروج من الأزمة الليبية"، 11 يناير 2020. https://cutt.us/dY6Kd

2) إبراهيم ميرغني محمد علي ، **الصراع حول الهوية وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية**، (السعودية :المستقبل العربي للدراسات جامعة نايف للعلوم الأمنية ،ع،491).

3) أحمد داود أوغلو ، "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية "، تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر :مركز الجزيرة الدراسات ، ط.2، 2011م).

4) احمد عارف أرحيل الكفارنة ،"الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا "، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، م .45، ع . 4 ،(2018).

5) احمد محمد وهبان ،**السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية** (السعودية :الجمعية السعودية للعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الملك سعودي ، ع.11 ، 2013) .

6) إنوري روس، **ليبيا من الفتح العربي حتى 1911** ، تر: خليفة محمد التليسي (مصر: مكتب الإسكندرية، توزيع الدار العربية للكتاب، ط . 2، (1974–1991)).

7) جون ل لسبوزنيو، **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة**، تر: قاسم عبده قاسم، (مصر: دار الشروق القاهرة، 2002).

8) خليفة محمد التليسي، **حكاية مدينة: (طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب)**، (ليبيا: الدار العربية للكتاب، ط3، 1997).

9) عبد الرحمن سعيد،"العلاقات المصرية التركية بعد الانقلاب 2013 "، 2019/01/25.

10) علي محمد الصلابي، **الدول العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط. 1، 2007).

11) عمر علي بن إسماعيل، انهيار الحكم الأسرة القرمانلية في ليبيا (1795–1835)، (لبنان: مكتبة الفرجاني طرابلس– بيروت، ط.1، 1966)، ص .50.

12) كريستوفرس سشيفيس–جيفري مارتيني، "ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل "، **مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي**، (ولايات المتحدة الأمريكي: تقرير مؤسسة سميث ريتشارد دسون ، معهد أبحاث (RAND) للأمن القومي، 2014).

13) محمد ياس خضير، **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية ، خرائط السياسة الخارجية التركية**، (مصر: المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية، ج.3، 2016).

14) محمد ياسين خضير، الخرائط **القوى الداخلية في الجمهورية التركية خرائط السياسة الخارجية التركية** ، (مصر : المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية ،ج.2016،3)

15) محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الإفريقية التركية المحددات والقضايا، (مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015).

16) مسعود محمد أعواج وآخرون، **تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر**، (ليبيا: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية للصف التاسع لمرحلة التعليم الأساسي، 2012 – 2013).

17) نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية، دراسة سياسية واقتصادية (1969–1989م)، (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط.1، 2010).

18) وليد خالد يوسف، حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1711– 1835م)،

الرسائل العلمية والمذكرات

19) بوزيدي يحي،" السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، 2012–2013).

20) جمال خالد محمد القاضي، "التغيير في نظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2002–2010)"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه فلسفة العلوم السياسية، (مصر: جامعة قناة السويس، 2015).

21) حنان عجابي– نور الهدى بن غانم،" عمر المختار ومقاومته للاحتلال الإيطالي (1862 –1931)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام (الجزائر: جامعة 08ماي1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2015–2016)، .

22) رواء جاسم لطيف السعدي ، "الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في تغيير السياسي "، رسالة ماجستير للعلوم السياسية كلية الآداب والعلوم (الأردن :جامعة الشرق الأوسط عمان، 2010).

23) سعيدة بن حمادي السياسي، " الدور التركي في المنطقة العربية فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2002–2012)"، مذكرة لإحراز شهادة الماجستير في القانون، (2011–2012)، جامعة تونس.

24) سهيلة بن موسى ، "تأثير المتغيرات الخارجية معا إعادة بناء الدولة في ليبيا" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمية في العلوم السياسية (الجزائر : جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017/2016).

25) ضياء نور الدين حسن ابو دية ، "وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية (2013-2002) "، جامعة الأزهر غزة عمادة الدراسات العليا لكلية الأدب والعلوم الإنسانية ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، 2016.

26) لمياء ساسي، نبيلة بن قمير' " التداعيات الأمنية للتدخل العسكري في ليبيا على دول الحوار الإقليمي " مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية، (الجزائر : جامعة 8 ماي 1945 قالمة 'كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015 /2016) .

27) ليندة حفصي، "المنظور التركي للأمن والتعاون في المتوسط (2016/2015)" ، مذكرة تكمليه لنيل شهادة الماستر (الجزائر :جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2016).

المجلات العلمية والدوريات

28) الإخبار، "المعارضة تعرض على القذافي التقاعد في ليبيا " 4/ تموز/ 2011.

29) بتول هليل خير الموسوي ، "العثمانية الجديدة وموقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط "، **مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية**_، ع . 45 .

30) رابحة محمد خيضر، **دخول طرابلس العرب تحت الحكم العثماني (1555)**، (العراق:

31) فريق الأزمات العربية ، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، (الأردن : **مركز الدراسات الشرق الأوسط** ، ع ،13 ،2017).

32) مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م. 6، ع. 2).

33) مجلة جامعة تكريت للعلوم (العراق)، م. 19، ع. 6.

34) محمود سمير الرنتيسي، "تصاعد الدور التركي في ليبيا: مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي؟ "، 15/يناير/2020

35) نبيل عكي محمود المظفري، " الموقف التركي من قضية الاستقلال الليبي خلال الفترة (1950–1962) دراسة تاريخية"، العراق: مجلة جامعة تكريت للعلوم، م. 18، ع. 4 (2011).

الوثائق الالكترونية

36) أحمد طاهر،" الاقتصاد الليبي قراءه في تحديات ورؤية للمستقبل"، file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf.

37) أحمد قاسم حسين، " السلام الهش: تحولات المشهد الأمني والعسكري في طرابلس"، 2018/09/18. https://cutt.us/E1CLZ

38) أمرح ككيلي،"العلاقات التركية الليبية مجالات الأزمة وإمكانية التعاون"،2017، ص 86. file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf

39) أمره ككلي،" مستقبل الأزمة الليبية بين الحل السياسي والعسكري"،29/أغسطس/2019 https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/

40) أنيس العرقوني،" العلاقات التونسية التركية الإيديولوجية والفرص المهدومة "، 2020/04/15 https://www.noonpost.com/content/36693

41) أيمن الأمين، " خسر الوطية والترهونة و يترنح في سرت ..لماذا تراجع حفتر في المعارك الأخيرة ؟"،06 /يونيو/2020. https://masralarabia.net/

42) بدر حسين الشافعي ، " تركيا ومعضلة الأمة في إفريقيا "، 2015/12/21. https://studies.aljazeera.net/en/node/3987

43) بشار ترش،"مكانة ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي" ، 2020/01/18. https://blogs.aljazeera.net/blogs/2020/1/15

44) بوحنية قوي، "إفريقيا في الاستراتيجيات التركية الجديدة "، 2016/09/28 . https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160928120703136.htm

45) جلال سلامي، "تركيا وليبيا وجيوبولتيك الطاقة في المتوسط"،2019/12/9 file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf

46) جمال خالد القاضي ، "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في المنطقة الشرق "، دار الخليج ، **http://eng** .akpartioty./English/parrty .programme .htm

47) حسين مصطفى، "هذه أسباب انهيار قوات حفتر وطردها من طرابلس"،04/يونيو/2020. https://arabi21.com/story/1274838

48) خير الدين باشا، " ليبيا: الاقتصاد الوجه الخفي للحرب "30/يونيو/2019 https://news.barralaman.tn/libye-guerre-economique-ar-1/

49) رانية محمد الطاهر ،"إستباقية تركيا للموقف في ليبيا "، ص .170. https://books.google.dz/books?id =false

50) رؤية تركية، " سياسة تركيا تجاه ليبيا بعد الثورة :المنعطفات والمخاطر"،2020/01/18 https://www.setav.org/ar/6547/

51) زبير خلف الله، " الربيع العربي والفرص الجديدة للعلاقات المغاربية"، 2016/04/19. https://www.turkpress.co/node/20868

52) زبير خلف الله،" العلاقات المغاربية التركية ورهانات الحاضر"، 13 أبريل 2016. https://www.turkpress.co/node/20669

53) طلحة كوسا ،"أين تكمن الأهمية الإستراتيجية للتحالف التركي الليبي ؟"، 2019/12/27. https://www.trtarabi.com/opinion/23159

54) عائد عميرة،" كيف حكم العثمانيون ليبيا لأكثر من ثلاث قرون"، 2018/03/16. **https://www.noonpost.com/index.php/content/22498**

55) عبد الرحمان سعد، " العلاقات المصرية التركية: من الثورة إلى الانقلاب"،2018/12/20. / https://eipss-eg.org

56) عبد الله التركماني ،" توجهات السياسية الخارجية التركية "، 2009/03/05. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164768

57) على جلال معوض ، "لارتباك : تحليل أولى للدور التركي في ظل التوازن العربية "، 2012/11/02. https://cutt.us/CNxHG

58) على محمد الصلابي ،"التطور التاريخي للعلاقات التركية الليبية من بداية دخول العثمانيين إلى ليبيا وحتى وقتنا الحاضر"، ديسمبر/2019. **file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf**

59) عمر كوش، "الموقف التركي من الثورات العربية" ، 2011/06/10 https://www.aljazeera.net/opinions/2011/6/10.

60) فارس فحام،"خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل"،24/ 04 / 2020 **https://jusoor.co/details/ 665/ar**

61) فرقان بولاط، " سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا" ،6/يونيو/2020 https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/577

62) محمد الرنتيسي ، " السيل التركي –الروسي يصب في ليبيا "،14/ يناير/2020 **https://www.setav.org/ar -6307/**

63) محمد على الصلابي، **العلاقات التركية الليبية من 1510م وحتى الوقت الحاضر**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات مارس 2020. https://al-akhbar.com/Arab/90966

64) محمود سمير الرنتيسي ، "السياسة الخارجية التركية في ليبيا 2011 ، 2014 ". **file:///C:/Users/DELL/Desktop/ 202011-2014.pdf**

65) محمود سمير الرنتيسي،" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر"2019/12/12 https://cutt.us/IXxEp

66) موقع أكاديمية DW، "حفتر يعلن انتهاء الاتفاق السياسي ونهاية شرعية "حكومة الصخيرات"،2017/12/17 **https://www.dw.com/ar/a-41829187**

67) موقع البيان ، " طموحات أردوغان في ليبيا بدأت في عهد القذافي " ،13/يوليو/2019. https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2019-07-13-1.3604162

68) موقع ترك برس، " تداعيات وتأثيرات الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا على العلاقات الاقتصادية "، 28 /12/ 2019 https://www.turkpress.co/node/67368

69) موقع ترك برس، "خبراء.. مآلات الدعم العسكري التركي للحكومة الليبية ضد ميليشيات حفتر"، 2019/12/26 https://www.turkpress.co/node/67334

70) موقع عنب بلادي، " الوفاق: تدخل ترهونة شرق طرابلس ما أهمية السيطرة عليها " 2020/06/06 https://www.enabbaladi.net/archives/390702

71) الهيئة العامة للاستعلامات "الأزمة الليبية بين الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية " 15/فبراير/ 2020.https://sis.gov.eg/Story/198569/ar

72) وحدة الدراسات السياسية ،"مذكرة التفاهم الليبية –التركية : أبعاد وتداعيات المحلية والإقليمية"،2019/12/17، ص1 **file:///C:/Users/DELL/Desktop/ pdf**

73) وحدة الدراسات السياسية، " تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل" 21 / 01 /2020 https://rawabetcenter.com/archives/103146

74) ورقة تحليلية ،"السلام الانتقالي الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل ام كابوس ابدي ؟" **file:///C:/Users/DELL/Desktop/.pdf.**

75) وكالة الأناضول للإنباء، "إشادة بالاتفاقيات التركية الليبية خلال ندوة نقاشية حول مستقبل ليبيا"،2020/05/29
ttps://www.dailysabah.com/arabic/politics/2020/05/29

76) وكالة جيهان، " ليبيا تعتزم شراء 20 ألف بندقية من عيار جي 3 من تركيا"، 2013/09/17. http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/38884

المراجع باللغة الأجنبية

77) Hüseyin Bagci ، " LIBYA AND TURKEY'S EXPANSION POLICY IN AFRICA "، pp. 40-41.
file:///C:/Users/DELL/Downloads/Documents/413553386004_3.pdf

78) Kaan Nazl ،" TURKEY AND NORTH AFRICA: CHALLENGE AND OPPORTUNITY
file:///C:/Users/DELL/AppData/Local/Temp/esi_turkey_tpq_id_33.pdf

79) Omid Shokri Kalehsar" ،Turkey's focus on Africa: energy security، political influence and economic growth "، 17/2/2020.

80) Tarek Megerisi ،"Turkey in Libya: Filling the European vacuum" 17/12/2019 https://cutt.us/JtFr2

المواقع الإلكترونية

81) https://eipss-eg.org -2013/

82) https://uwidata.com/8052-turkeys-focus-on-africa-energy-security-political-influence-and-economic-growth/

83) https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Increasing-Turkish-Role-in-Libya-Desert-Adventurism-or-National-Security-Demands.pdf

84) https://www.turkpress.co/node/20868

ملخص

تناقش الدراسة توجهات السياسة التركية في ظل التحولات السياسية التي تشهدها الدول العربية وخصوصا ليبيا بعد سنة 2011, بعدما حققت حكومة حزب العدالة والتنمية نجاحات كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي خلال الفترة (2002-2011), إلا أن التحول السياسي في ليبيا وتعقد المشهد داخليا, وتحوله إلى معضلة أمنية وسياسية, أفقد تركيا العديد من استثماراتها في ليبيا, والتي سعت بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي إلى تهيئة الظروف لاسترجاعها وتنفيذها, غير أن عودة المشهد السياسي في الداخل إلى التأزم عقب بروز اللواء خليفة حفتر وداعميه الإقليميين والدوليين, أدى تركيا إلى نهج مقاربة جديدة في التعامل مع الملف الليبي, والتي من ابرزها توقيع اتفاقيه أمنيه مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا, مما أدى إلى تغيرات واضحة في المشهد السياسي والأمني في ليبيا, وفي صورة السياسة الخارجية التركية, وهذا ما دفع بالدراسة إلى محاولة بحث وفهم استراتيجيات الحكومة التركية بعد 2011 تجاه ليبيا وخلفية الاتفاقيات المبرمة على مستقبل السياسة التركية الليبية.

Abstract

The study discusses the Turkish policy trends in light of the political transformations taking place in Arab countries, especially Libya after 2011, after the Justice and Development Party government achieved great successes at the political and economic level during the period (2002-2011). However, the political transformation in Libya complicated the scene internally, and its transformation To a security and political dilemma, Turkey has lost many of its investments in Libya, which after the fall of Colonel Muammar Gaddafi's regime sought to create conditions for their recovery and implementation. However, the return of the political scene at home to a crisis following the emergence of General Khalifa Haftar and his regional and international supporters, led Turkey to approach the approach. New in dealing with the Libyan file, the most prominent of which is the signing of a security agreement with the internationally recognized Government of National Accord, which led to clear changes in the political and security landscape in Libya, and in the image of Turkish foreign policy, and this prompted the study to try to research and understand the strategies of the Turkish government After 2011 towards Libya and the background of the agreements concluded on the future of Turkish-Libyan politics.

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....

شكر وعرفان.....

مقدمة:..... **2**

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري

أولا: الإطار المنهجي:..... 5

ثانيا: الإطار المفهومي..... 7

ثالثا: الإطار النظري.....10

الفصل الأول: الإطار التاريخي للسياسة التركية في ليبيا

المبحث الأول: تاريخ التواجد العثماني في ليبيا.....15

المطلب الأول: العهد العثمـاني الأول (1581-1711م) 16

المطلب الثانـــي: حكم الأسرة القرمانلية (1710-1835):.....21

المطلب الثالث: العهد العثماني الثانـي (1835-1912):.....27

المبحث الثاني: السياسة التركية تجاه ليبيا في عهد الدولة التركية الحديثة: 34

المطلب الأول: السياسة التركية خلال الفترة (1923-1969):.....34

المطلب الثاني: السياسة التركية في عهد العقيد معمر القذافي (1969-2002).....40

خلاصة الفصل الأول:.....45

الفصل الثاني: ليبيا بين منظور السياسة التركية المعاصرة وتحديات التحولات السياسية في شمال أفريقيا

المبحث الأول: استراتيجية حكومة العدالة والتنمية تجاه منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا.....47

المطلب الأول: مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية.....47

المطلب الثاني: موقع منطقة المغرب الغربي شمال إفريقيا في منظور حكومة العدالة التنمية.....55

المطلب الثالث: السياسة التركية بعدد تولي حزب العدالة والتنمية تجاه ليبيا في الفترة (2002-2011).....66

المبحث الثاني: التحول السياسي في ليبيا (ثورة فبراير 2011م) والموقف التركي. 71

المطلب الأول : موقف تركيا من التحولات السياسية في شمال إفريقيا : 71

المطلب الثاني: ثورة فبراير في ليبيا والموقف التركي.....77

المطلب الثالث: تطور العلاقات التركية الليبية بعد سقوط القذافي. 83

المبحث الثالث: السياسة التركية تجاه ليبيا بين واقع الصراع الداخلي وتنامي التدخلات الخارجية 98

المطلب الأول: تطورات المشهد الليبي بعد سيطرة حفتر على المنطقة الشرقية 98

المطلب الثاني : الاتفاقيات الأمنية الليبية التركية.....111

المطلب الثالث: مستقبل السياسة التركية في ليبيا.....119

خلاصة الفصل الثاني:.....125

الخاتمة 127

قائمة المصادر والمراجع.....131

ملخص.....138

فهرس المحتويات 140